الاثنين 20 حزيران 2022
العدد 4658 السنة السادسة عشرة
lundi 20 Juin 2022 nº 4658 16ème année

24 صفحة
5000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

رأس المال
425 ألف مهاجر في 5 سنوات

● **الكهرباء في لبنان: البحث عن بديل للبديل**

● ماهر سلامة **من الـ«بترودولار» إلى الـ«بتروروبك»**

النواب السنّة إلى بعبدا بالمفرّق... ونواف سلام طار!

ميقاتي يفاوض جنبلاط وجعجع [4]

وثائق إسرائيلية عن صبرا وشاتيلا

خطّطنا للقضاء على كل شيء!

[2 ـ 3]

مقابلة

عاصم عراجي: **لم أنجح في إقرار البطاقة الصحية**

6

فلسطين

رسائل المقاومة للعدو: لا لاستفراد جنين

10

سوريا

اقتتال فصائلي على المنطقة الآمنة **الجولاني يوسّع إمارته**

8

على الغلاف

أوراق إسرائيلية في ذكرى اجتياح الـ 82:
«يجب القضاء على كل ما يمكن القضاء عليه»

علي حيدر

لا يحتاج اللبنانيون والفلسطينيون إلى وثائق إسرائيلية لكشف الدور الذي لعبته إسرائيل قبل ارتكاب مجازر صبرا وشاتيلا في أيلول 1982 وخلالها وبعدها. ولا يوجد أي التباس حول هوية المجرمين من اللبنانيين والصهاينة. وحتى في كيان العدو، لا يوجد أي شبهة حول دور جيش الاحتلال في المذبحة، ولا حول دور وزير الأمن آنذاك أرييل شارون الذي أشرف على قتل آلاف المدنيين من الفلسطينيين واللبنانيين. لكن اللافت في ما كشفه معلق الشؤون الأمنية رونين بيرغمان، أول من أمس، في صحيفة «يديعوت

> **الحرب التي خاضتها إسرائيل بتفوق كمّي ونوعي واستعدت لها طويلاً وحظيت بشرعية جماهيرية تحولت إلى واحدة من أخطر الكوارث عليها**

أحرونوت»، من وثائق ومعطيات، هو المساعي التي بذلها كبار قادة العدو والكتائب في نسج روايات مختلفة لطمس الجريمة، والتي وصلت إلى حد اقتراح أن الشهداء قتلوا بعضهم بعضاً، وأن الجريمة كانت مجرد حالة غضب أو فقدان السيطرة، في مؤشر إلى المدى الذي يمكن أن يبلغه العدو وعملاؤه في اختلاق الأكاذيب، حتى عندما يتعلق الأمر بحدث بهذا الحجم، وهوية المجرمين فيه واضحة. في كل عام تحل فيه ذكرى «الحرب الأولى»، في مثل هذه الأيام، يجري التداول في وقائع تلك الحرب. وليست هذه المرة الأولى التي يتم فيها تناول مجازر صبرا وشاتيلا في الإعلام الإسرائيلي. إلا أن هناك أهمية خاصة للاطلاع على ما جرى في الغرف المغلقة في الجانب الإسرائيلي وعملائه، وعلى الأفكار التي طُرحت لاحتواء مفاعيل المجزرة.

من أبرز الحقائق التي ينبغي أن تبقى حاضرة في الوجدان أن مجزرة صبرا وشاتيلا لم تكن مجرد رد فعل على مقتل الرئيس بشير الجميل، وإنما أيضاً ترجمة لقرار مدروس يهدف إلى كي وعي الشعبين الفلسطيني واللبناني، وهو ما كانت تتطلبه مخططات مرحلة الاحتلال الإسرائيلي، أولاً من أجل ضمان احتلال آمن، وثانياً لتعميق الشعور بالهزيمة وتحويلها إلى هزيمة نفسية تُمهّد الأجواء لفرض وصياغة ترتيب سياسي وأمني وفق ما هو مخطط أميركياً وإسرائيلياً.

ومن المعطيات الجديدة ما تناوله تقرير بيرغمان عن خطط بين رئيس أركان الجيش، رفائيل إيتان، وحزب الكتائب لاحتلال بيروت بعملية عسكرية مشتركة أطلق عليها تسمية «السرار»، وحديث شارون في 11 تموز 1982، عن أنه «ينبغي القضاء على القسم الجنوبي (من بيروت الذي توجد فيه المخيمات الفلسطينية ومقاتلو منظمة التحرير)، يجب القضاء على كل ما بالإمكان القضاء عليه، وتدميره من أساسه». وهو ما يؤكد أن العدو حوّل مقتل بشير الجميل إلى ذريعة لتنفيذ خطط جارور جاهزة، فحصل شارون، بحسب التقرير، على مصادقة بيغن لاحتلال بيروت، لكن الحكومة الإسرائيلية أبلغت بذلك بعد احتلال العاصمة اللبنانية.

إلا أن هول المجزرة وبشاعتها شكلا صدمة للرأي العالمي آنذاك، ودفع تحميل إسرائيل المسؤولية برئيس الأركان إيتان وقائد المنطقة الشمالية أمير دروري ونائب رئيس الموساد ورئيس شعبة «تيفل» المسؤولة عن العلاقات الخارجية للموساد، مناحم نافوت، للمسارعة إلى عقد اجتماع في 19 أيلول 1982، بعد يومين من المجزرة، في قلب بيروت مع قادة حزب الكتائب. ولم تكن الجلسة من أجل توبيخ من نفذ المجزرة بل للتدارس حول سبل اختلاق الروايات والأكاذيب، كما يكشف محضر الجلسة، بما يخفف من وطأتها بعد الصدى الذي أخذته في أعقاب نشر صور جثث الأطفال والنساء. وتخوف قادة العدو من أن يؤدي ذلك إلى ممارسة ضغوط على إسرائيل لإجبارها على الانسحاب من بيروت. وتنوعت الاقتراحات والروايات، بين ما اقترحه إيتان، بأن الكتائب كانت تقوم «بمهمة (قتال عناصر منظمة التحرير في المخيمين) وما حدث كان خارجاً عن سيطرتكم». فيما طرح قائد المنطقة الشمالية في جيش العدو، اختلاق رواية «إنه في الأماكن التي دخلتم إليها كانت تجري معارك بين معسكرات داخل المخيمات وليس مع الكتائب فقط». بهدف الإيحاء أن قسماً من الضحايا قتلوا بنيران اشتباكات داخلية في المخيمات!

مع ذلك، فإن النشوة التي سادت قادة العدو باجتياح لبنان وإنتاج سلطة سياسية تابعة لإسرائيل والولايات المتحدة لم تدم طويلاً، إذ سرعان ما انطوى على نفسه بعدما فهم أن شارون خدعه وغرقت إسرائيل في مستنقع»، وهو ما يُفسر استقالته من منصبه في أيلول 1983.

وفي السياق نفسه، يكشف رئيس الموساد في ذلك الحين، ناحوم أدموني، الحالة التي انحدر إليها بيغن على وقع الخسائر البشرية المتراكمة في صفوف جنود العدو «كنت أبدأ بالتقرير وأرى أن عينيه مغلقتان، ولا أعرف ما إذا كان يسمع ما أقوله له، أو لا. هل هو نائم؟ هل هو مستيقظ. كان وضعاً محرجاً للغاية. والجميع يعلم أن الأمر كان كذلك لكن تم إخفاء الأمر عن الجمهور الإسرائيلي». وفي الاتجاه نفسه أتى كلام سكرتير الحكومة خلال اجتياح عام 1982، دان مريدور، «لقد رأيت بيغن منطوياً على نفسه، يتألم من الحرب التي وصفها بأنها كانت ماساة...».

وهكذا تحولت الحرب التي خاضتها إسرائيل، بحسب توصيف بيرغمان، للمرة الأولى بتفوق كمّي ونوعي ملحوظ، واستعد لها طويلاً الجيش الإسرائيلي وأجهزة الاستخبارات، وحظيت في البداية بشرعية جماهيرية واسعة جداً، إلى واحدة من أخطر كوارث إسرائيل. وبالفعل غيرت الشرق الأوسط، لكن ليس في الاتجاه الذي خططت له إسرائيل. ويختم بيرغمان، ساخراً، من الحرب التي كان نجاحها فوق المتصور، بحسب تعبيره: «لقد أسسوا في لبنان الذراع الطويلة لإيران ونشر الثورة الإسلامية، حزب الله. فيما تحوّل أرز القرويين، الذي أُمطر على قوات الجيش الإسرائيلي عندما دخلت إلى لبنان، إلى مطر من نيران قنابل يدوية وعبوات جانبية». وينقل عن نائب رئيس الوزراء خلال الحرب، سيمحا أرليخ، تبريره لهزيمتها في لبنان، بالقول: «لم يخبرونا أن هناك هذا العدد الكبير من الشيعة!».

توالت عمليات المقاومة التي حولت أحلام شرق أوسط جديد من بوابة لبنان، كما طمحت واشنطن وتل أبيب، إلى مستنقع يلتهم الجنود الصهاينة. وحولت رئيس وزراء العدو مناحيم بيغن، على وقع الخسائر المتواصلة، كما يكشف بيرغمان إلى «شخصية تعاني من اكتئاب حاد... وفاقد للاتصال مع من حوله... وأصبح معزولاً عن الواقع...

نص محضر 19 أيلول 1982 عن مجزرة صبرا وشاتيلا

إيتان: قولوا إن ما حصل كان خارج السيطرة
أبو خليل: لن نعترف بالمسؤولية وسنواصل النفي

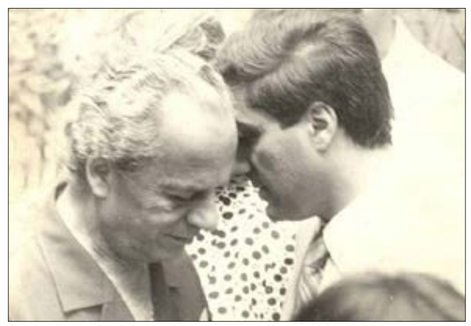

في ما يلي نص المحضر الذي يشير إليه الصحافي الإسرائيلي كءبروتوكول سري»، والذي يتضمن ما يسميه النقاش الذي جرى بعد أيام من المجزرة التي ارتكبت في مخيم صبرا وشاتيلا بمشاركة قوات الاحتلال وعناصر من حزب الكتائب.

«في 19 أيلول 1982، في الساعة 12:00 ظهراً، وصل رئيس الأركان رفائيل إيتان وقائد المنطقة الشمالية أمير دروري ونائب رئيس الموساد ورئيس شعبة «تيفل»، المسؤولة عن العلاقات الخارجية للموساد، مناحم نافوت، برفقة حاشية والكثير من المرافقين، إلى اجتماع سري في قلب بيروت مع قادة الكتائب (اللبنانية). إيتان، بحسب أحد المشاركين في الاجتماع، كان غاضباً جداً.

كان لديه سبب. الاجتماع عُقد بعد يومين على المجزرة الرهيبة التي ارتكبها عناصر الكتائب بحق سكان مخيمي صبرا وشاتيلا انتقاماً من اغتيال زعيمهم، الرئيس اللبناني المنتخَب بشير الجميّل، على يد الاستخبارات السورية. قبل ذلك بخمسة أيام. العالم ثار في أعقاب مشاهد مئات الجثث الممزقة، بينها نساء وأطفال، واتّهم إسرائيل. إيتان ونافوت فهما أن خطتهما أصبحت حرجاً كبيراً ووصمة على دولة إسرائيل سيكون من الصعب التخلص منها.

الإسرائيليون جاؤوا لتقليص الأضرار. المسائل الأخلاقية عنت إيتان بصورة أقل. لم يُرد توبيخ قادة الكتائب على ما فعلوه، بل كي ينسّق معهم صيغة لرواية تُقدّم للعالم. «العالم عاصف مما حدث في شاتيلا ويجب على ممثلهم أن يظهر ويشرح لوسائل الإعلام ما الذي حدث هناك، لأن الجميع يوجّهون أصابع الاتهام إلى إسرائيل. والنتيجة التي يمكن أن تنتج من هذا هي إجبارهم الجيش الإسرائيلي على الخروج من بيروت. لذلك، يجب على أحدكم أن يوضح الموضوع بسرعة»، يحاول إيتان أن يُملي على الكتائب ماذا تقول «الصيغة يجب أن تكون كالآتي: إنهم شاركوا في مهمة (قتال عناصر منظمة التحرير في المخيمين) وما حدث كان خارجاً عن سيطرتهم».

أمير دروري اقترح: «في نفس المناسبة، التذكير بما حدث في الدامور»، (مجزرة السوريين بحق المسيحيين)، من أجل الموازنة. «كذلك التوضيح أن هذه ليست سياستكم. يمكن الذكر أن الأماكن التي دخلوها كانت فيها معارك بين معسكرات داخل المخيمين وليس فقط مع الكتائب».

بعبارة أخرى، رغم أن دروري يعلم جيداً أن الكتائب هي التي ارتكبت المجزرة، فإنه يقترح رواية كاذبة، على الأقل بنسبة جزء من القتلى إلى حروب داخلية بين سكان المخيمين. وهكذا استمر الاجتماع: نافوت، الذي دعم بحماسة ضم الكتائب إلى القتال مع الجيش الإسرائيلي (ثم تنكّر بعدها لكل شيء)، اعتمد هذه المرة نبرة تهديدات: «(الكتائب) عليهم أن يوضحوا أن ما حدث شاذ، وأن هذا حدث بعد قتل بشير. أعتقد أن هذا ما هو صحيح ولا يمكن أن نقاتل نحن (لأجلكم) في هذا الموضوع. لأنه إذا كنا نحن فقط من سنضطر للشرح، سنشرح ما نريد».

جوزف أبو خليل، أحد قادة الكتائب ردّ بغضب: «في الحقيقة ما تريدونه أنتم هو أن نأخذ الموضوع على عاتقنا وفي الوضع السياسي الحالي من غير الممكن...».

إيتان: «ما الذي تقترحه؟».

أبو خليل: «لا تتهمونا. وجّهوا وسائل إعلامكم... عدم إلقاء المسؤولية على الكتائب، على الأقل في الأيام القريبة، من أجل كسب وقت سياسي».

إيتان: «الحقيقة هي أن الجميع يعلمون أنها كانت الكتائب، ويجب التوضيح أن هذا ليس سياسة وما حدث كان خارج السيطرة، ولذلك، في اللحظة التي علموا فيها ما الذي يحدث أوقفوا الموضوع... وسائل إعلامنا حرة ويمكنها أن تقول ما تشاء».

مرة أخرى يحاول إيتان أن يقترح تفسيراً كاذباً على الكتائب: «أوضحوا أن هذا ليس سياستكم. ما حدث هو تفجّر غضب جنود بعد قتل بشير».

أبو خليل: «تجب معالجة هذا بصورة يومية، بصورة ضبابية، وفق ما يحدث في وسائل الإعلام. لا يمكننا الاعتراف بأن الكتائب ارتكبتها».

إيتان: «كيف تريدون أن توضحوا هذا؟».

أبو خليل: «مواصلة النفي».

إيتان: «كيف يمكن؟ إذ إن كل المخيمات تعجّ بصحافيين».

أبو خليل: «افعلوا ما تفهمونه أنتم ونحن سنفكّر كيف نرد. ولا مرة اتّهمنا إسرائيل. أمس في التلفزة اقتبسوا شخصية إسرائيلية اتّهمت الكتائب».

ابراهيم الأمين

مؤشرات توتر أم مؤشرات حرب؟

ارتفاع منسوب التوتر في المنطقة لا يعني بالضرورة أننا ذاهبون إلى حرب قريبة. صحيح أن احتمالات المواجهة قائمة طوال الوقت، لكن من المفيد التدقيق في نوع التوتر القائم. إذ إنه يسود المؤسسات السياسية والأمنية والعسكرية في إسرائيل، فيما لا يمكن الحديث عن توتر لدى الجبهة المقابلة، حتى ولو كانت إجراءات الحذر والاستنفار في أعلى درجاتها. فهذا سببه أن احتمالات جنون العدو في خوض مغامرات أمر وارد طوال الوقت، وتبدو أكثر احتمالاً مع حالة التوتر الحالية. التمييز هنا هدفه التأكيد أن أي مواجهة أو حرب أو ما شابه قد يحصل في الفترة المقبلة، فهو حكماً سيكون بقرار إسرائيلي، وبتغطية أميركية وتواطؤ حلفاء العدو بمن فيهم بعض الدول العربية. ولذلك فإن قراءة ما يجري من حولنا، تلزم النظر بدقة إلى الآتي:

أولاً: إن المقاومة في لبنان على وجه الخصوص، تواصل عملية تطوير قدراتها العسكرية على اختلاف أنواعها، وهي مهمة متعبة للمقاومة لكنها اتخذت مساراً مختلفاً عن السابق، وهو ما يربك العدو أكثر. إذ يعرف أن توجيه ضربات مباشرة في لبنان دونه مخاطر الحرب الكبيرة. لذلك يواصل مساعيه لتنفيذ عمليات ذات طابع أمني ضد المقاومة في لبنان، لكنه قفز إلى الأمام كثيراً عندما استهدف مطار دمشق الدولي بضربة أخرجته عن الخدمة. وهو ارتقاء في إيذاء الدولة والنظام في سوريا من زاوية «لم نعد نحتمل ما تقومون به»، في إشارة إلى الرواية الإسرائيلية بأن المقاومة في لبنان تستخدم مطار دمشق ليس لتهريب صواريخ بل لتهريب تكنولوجيا صغيرة تلعب دوراً في تعديل نوعية وفعالية الصواريخ والمسيرات الموجودة لدى المقاومة، حتى وصل الأمر بضابط كبير في شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية إلى القول إن ما كان حكراً على جيوش دول عظمى صار متاحاً بين أيدي حزب الله وحلفائه، مع إشارة مباشرة منه إلى الصواريخ الدقيقة وإلى المسيرات التي تقطع مئات الكيلومترات وتصيب أهدافاً نقطوية.

وفي هذه الحالة، يبدو أن العدو أمام معضلة، بين البقاء «العداء» الذي توقف العمل به منذ سنوات، وبين التقدم خطوة نحو توجيه ضربة مؤثرة. وفي هذه الحالة، يفترض بالعدو أن يحسم خياراته على ضوء تقديرات لا تستند فقط إلى الحافزية، بل إلى عناصر الحد المتوسط من النجاح، علماً أنه قرأ نتائج الانتخابات الأخيرة في لبنان بطريقة سلبية، خصوصاً عندما تيقن من أن تركيبة الدولة اللبنانية وطبيعة القوى المتنازعة لا يمكن أن تكون محل رهان لإضعاف المقاومة.

> **المقاومة أبلغت من يهمه الأمر بأنه لا يوجد في قاموسها شيء اسمه أيام قتالية بل حرب وهي ستختار الطريقة التي تتعامل بها مع استحقاق كهذا**

ثانياً: تبدو إسرائيل في حالة توتر إزاء الملف الأكثر حساسية هذه الأيام، وهو المتعلق بالنفط والغاز في البحر. صحيح أن تل أبيب تمكنت من استهلاك الوقت السابق لإنجاز خطوات عملانية قريتها من لحظة الاستخراج. إلا أن ما طرأ من تطورات في الأسبوعين الماضيين جعل الأمر محفوفاً بمخاطر كثيرة، لأن إسرائيل أخذت في الاعتبار تهديدات حزب الله وبنت عليها خطة تمركز سفينة الاستخراج، وشجعت واشنطن على إيفاد عاموس هوكشتين إلى بيروت لفتح الباب أمام تفاوض جديد. لكن إسرائيل تعرف أن عليها التنازل بصورة تسمح للحكومة في لبنان بالسير في اتفاق يفيد الشعب اللبناني، وفي حال تمنعت، تعرف أيضاً أن ما أعلنه الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله صار ملزماً للمقاومة. بالتالي، يكفي أن تعلن الدولة اللبنانية أن هناك تعديات على حقوق لبنان، أو أنه لا وجود لاتفاق، حتى تبادر المقاومة إلى ترجمة الأمر بتعطيل أي نوع من عمليات الاستخراج من قبل العدو. وهذا بحد ذاته خطوة لها حساباتها من جانب المقاومة، لكنها قد تكون باباً لمرحلة أعلى من التوتر من قبل إسرائيل. وهو أمر يجب أن يدعو العدو إلى القلق لأن احتمالية المواجهة الواسعة قائمة، خصوصاً أن المقاومة في لبنان أبلغت من يهمه الأمر، بأنه لا يوجد في قاموسها شيء اسمه أيام قتالية، بل هناك حرب وهي ستختار الطريقة التي تتعامل بها مع استحقاق كهذا.

ثالثاً: التوتر المتصل بمجريات التفاوض العربي – الإيراني، وهو تفاوض ينطلق من اعتبارات أساسها أن دولاً عربية بارزة تخشى اندلاع مواجهة تؤدي إلى تعرضها لأذى أكبر بكثير من المتوقع. بينما تعرب إيران عن استعدادها لتفاهمات مع كل العالم العربي، بدءاً بالسعودية والإمارات وصولاً إلى مصر ودول المغرب العربي. لكن إيران، قالت لكل هؤلاء أيضاً، إن قبولهم بتحويل بلادهم إلى مقرات لأعمال ذات طابع عسكري يخص العدو، لن يسمح بإبقاء التفاهمات القائمة على حالها. وهو أمر ينذر بمخاطر اندلاع مواجهة أوسع من حرب تخص جبهة لبنان وحده أو حتى جبهة لبنان وسوريا معاً. مع الإشارة إلى أن ملف العلاقات العربية – الإيرانية مرتبط هو أيضاً بنتائج الاتصالات الخاصة بالاتفاق النووي، حيث بات الجميع يستبعد حصول اتفاق، إنما لم يقفل الباب بصورة نهائية. وهناك قلق مزدوج لدى الإسرائيليين والدول العربية الحليفة لأميركا من انهيار المفاوضات وانتقال إيران إلى عتبة عالية جداً من التخصيب، بينما تظهر الجهات نفسها قلقاً أكبر من اتفاق يتيح لإيران الحصول على موارد مالية كبيرة تساعد على معالجة مشكلاتها الداخلية وتسمح برفع مستوى الدعم لحلفاء إيران في المنطقة.

مؤشرات التوتر كبيرة، لكن للحرب حسابات مختلفة. والتوتر الذي يقود إلى حرب كبيرة، من شأنه أحياناً كبح جماح أصحاب الرؤوس الحامية... ونحن في انتظار واحد من الخيارين!

قضية اليوم

ميقاتي ينتظر جنبلاط وجعجع... والتيار لن يسمي

(هيثم الموسوي)

النوّاب السنّة إلى بعبدا بالمفرّق

ليا فخر الدين

سابقاً، كان الرئيس سعد الحريري يُمسك بيد معظم النوّاب السنّة إلى القصر الجمهوري «رجلهم على رجله». يُسمي «دولة الرئيس» أو عمته مرشحه لرئاسة الحكومة على مسمع من رئيس الجمهوريّة قبل إعلان الموقف أمام الصحافيين في بَاحة القصر.

هذه المرة يغيب رئيس تيار المستقبل عن الاستشارات النيابيّة و«يتفرطع» معه النواب السنّة الذين سيتوجه أكثريتهم إلى بعبدا بالمفرّق، كما يظهر من جدول المواعيد الذي وزّعته المديريّة العامّة لرئاسة الجمهورية.

باستثناء كتلة نواب اللقاء الشمالي، التي تضم 7 نواب بينهم 5 سنّة، وكتلة جمعيّة المشاريع الخيريّة التي تضم نائبين سنّيين (عدنان طرابلسي وطه ناجي)، وبعض النواب الذين انضموا إلى الكتل النيابية الكبرى (ينال صلح، ملحم الحجيري، قاسم هاشم ومحمد يحيى)، سيدخل كل نائب سني بمفرده إلى القاعة التي سيجلس في صدرها الرئيس ميشال عون.

أكثر من ذلك، فإنّ النواب الـ 13 المحسوبين على قوى التغيير (من بينهم 4 سنّة) سيكونون فرادى، رغم أنهم سيعقدون اجتماعاً خلال اليومين المقبلين للخروج بموقفٍ موحّد. وتتردّد المعلومات أن خياراتهم ستكون محصورة بين نواف سلام والقاضي جناح عبيد.

هذا الأمر أيضاً سينسحب على النواب الذين سيحضرون الاجتماع اليوم في منزل النائب نبيل بدر، وهم كتلة نواب اللقاء الشمالي: وليد البعريني، عبد الكريم كبّارة، محمد سليمان، عبد العزيز الصمد، أحمد الخير، سجيع عطيّة وأحمد رستم، بالإضافة إلى النائبين: بلال الحشيمي وعماد الحوت. ومن المتوقّع أن يتفق هؤلاء على تسمية الرئيس نجيب ميقاتي خلال الاستشارات النيابية. يبرّرون الأمر بأن «المسؤولية الوطنية تحتّم علينا عدم تضييع الوقت وخصوصاً أن الكثير من الملفات تنتظر الحكومة الجديدة التي لن تعيش إلا لأشهر قليلة، وبعدها يمكن أن تكون قد تبلورت شخصية سنيّة بإمكانها ترؤس الحكومة»، على ما يقول الحشيمي لـ«الأخبار».

في المقابل، تشير مصادر متابعة إلى أنّ الاجتماع في منزل بدر قد يفشل في اللحظات الأخيرة، مع تردّد معلومات عن تململ كتلة نواب اللقاء الشمالي من عقد اللقاء في منزل بدر ولو التزموا بموقفٍ موحد بتسمية ميقاتي. فيما يعتقد البعض أن السبب الحقيقي لإفشال اللقاء يكمن في ضغط بعض مسؤولي تيار المستقبل على نواب الكتلة بغية إجهاض أي تكتّل سني.

أما بشأن النواب المنفردين، فإن الغالبية منهم لم تحسم خيارها، إذ يقول النائب أشرف ريفي إنه لم يناقش الأسماء بعد مع النائب فؤاد مخزومي، ولو أن البعض يرجّح أن يسمي ريفي مخزومي أو يتفق الاثنان على اللاتسمية. وهذا أيضاً ما يقوله النائب عبد الرحمن البزري الذي سينسّق موقفه مع زميله أسامة سعد، مؤكّداً أنّ لا خيارات واضحة بشأن الاسم حتى اليوم.

ومن المتوقّع أن يسمّي نائبا جمعية المشاريع الخيرية، والنائبان حسن مراد وجهاد الصمد الرئيس نجيب ميقاتي لرئاسة الحكومة.

ماذا جرى مع نواف سلام؟

لم تُثمر اجتماعات الأسبوع الماضي بين نواب «قوى التغيير» في مكتب زميلهم وضّاح صادق، موقفاً موحداً حول اسم رئيس الحكومة الذي يُمثلهم. ما خلا المعايير المُعبر عنها بالاستقلالية والقدرة على تأليف حكومة «إنقاذ» وإدارة عملية الخروج من الأزمة والمفاوضات مع الهيئات الدولية، يبقى الاسم خارج الاتفاق الشامل. الخرق الوحيد الذي سجل، تمثل في تقدم ترشيح السفير اللبناني السابق لدى الأمم المتحدة، نواف سلام، على أقرانه من الأسماء. وبحسب معلومات «الأخبار»، حصل تواصل مباشر بين مجموعة من النواب وسلام الموجود خارج البلاد، حيث تمت مصارحته بوجود ميل لدى معظمهم في تسميته، محاولين التنسيق معه ومعرفة رأيه. وفي حين تُرك باب التشاور مفتوحاً، بدا سلام متحفظاً وهادئاً في مقاربة الموضوع ولم يبدِ معارضة قط، لكنه اشترط وجود إمكانية لبلوغ مرتبة التكليف، مع علمه بالشرخ الموجود بين نواب «التغيير» و الكتل الأخرى، كـ«الجمهورية القوية» و «اللقاء الديموقراطي» و «النواب السنة المستقلين» المحسوب جزء كبير منهم على تيّار المستقبل ما يحول دون حيازته رقماً مؤهلاً. ولا يزال نواب «التغيير» يجتمعون يومياً في محاولة للخروج بقرار موحد، وإن صعب ذلك فالاتجاه إما إلى عرض التسمية على التصويت وتبني موقف الغالبية، أو التوجه إلى قصر بعبدا من دون تسمية.

ثلاثة أيام فاصلة عن موعد الاستشارات النيابية المُلزمة لتسمية الرئيس المكلّف تشكيل الحكومة العتيدة، والتي يُجمع غالبية من يتفاوضون عليها على أنها ستكون «حكومة الفراغ» الذي سيسود بعد انتهاء ولاية الرئيس ميشال عون. وعليه، صار ملموساً من النقاشات المكثفة على خطّ القوى السياسية أو خط نواب «التغيير» و«المستقلّين» أن البحث ليس عن اسم «الانتحاري» الذي يُمكن أن يقبل بالمهمة، بل حول خريطة تقاسم الحصص والحقائب بما يسمح لكل طرف بتكريس نفوذه في إدارة المرحلة المقبلة.

وقد أظهرت الأيام الأخيرة استعصاء بلغ حد الاستحالة في إمكانية التوافق على اسم مرشّح بين الكتل النيابية (حلفاء وخصوم)، ما رفع حظوظ الرئيس نجيب ميقاتي مجدداً. وما يعزّز ذلك:

- فشل نواب «التغيير» (حتى الآن) في تسمية شخصية تحظى بإجماعهم، بينما لا يزال النواب المستقلّون منقسمين حول ميقاتي.

- افتراق في المقاربة بين حزب الله والتيار الوطني الحر. إذ إن الأول يتعامل مع تكليف ميقاتي على أنه تكليف الضرورة، ولا حاجة لفتح معركة حكومية على مجلس وزراء لن يعيش إلا بضعة أشهر، علماً أن «تسميته» يوم الخميس لا تزال قيد الدرس»، وفق ما يقول مطلعون. في حين أن الرئيس نبيه بري لا يزال يحبّذ عودة ميقاتي، وهو يقيسها من زاويتين: فتح معركة على اسم جديد قد يؤخر تأليف الحكومة إلى ما بعد الانتخابات الرئاسية، وعدم إعطاء العونيين ما يريدونه... أي استبعاد ميقاتي. أما التيار، الذي فشل في تسويق عدد من الأسماء التي طرحها، فتقول مصادره إن الاتجاه يوم الخميس هو «عدم التسمية».

وتوقفت بعض الأوساط عند موقف الحزب الاشتراكي الذي تحاول أوساطه الإيحاء أن تسمية ميقاتي «غير واردة» كما أن المشاركة في الحكومة غير محسومة، مستندة إلى ما قاله رئيس كتلة «اللقاء الديموقراطي» النائب تيمور جنبلاط خلال لقاءات السبت الماضي في قصر المختارة، عن أن «الواقع المؤلم يحتاج إلى رئيس إصلاحي وحكومة إصلاحية»، معتبرة أنه «لا يقصد ميقاتي طبعاً»، إلا أن مصادر مطلعة على جو الاتصالات لفتت إلى أن «الرئيس بري لا يزال يتشاور مع رئيس الحزب الاشتراكي وليد جنبلاط وأن الأخير لم يحسم موقفه بعد».

على أن التشاور المستمر بين «الاشتراكي» و«القوات» يركز على كيفية تنظيم تسوية مع رئيس حكومة شرط أن يكون في مواجهة رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل. وكل الاجتماعات بين الحزبين لا تُناقش خطة وبرنامج الرئيس المقبل، ولا مدى قدرته على المواءمة بين الكتل السياسية لتنفيذ مشاريع بحاجة إلى توافق سياسي، وعلى رأسها الكهرباء وحقوق المودعين والقوانين الإصلاحية المطلوبة دولياً وداخلياً لإعادة هيكلة مصرف لبنان والمصارف، بل إن التركيز يُصب في البحث عن رئيس يكون رأس حربة مشروع سياسي مناهض لما مثله الرئيس عون في السنوات الست الأخيرة. ولذلك، تطرق الحديث أمس بين ممثلين من «الاشتراكي» و«القوات» على الاسم الأبرز الذي يمثل مشروعهما، ولم يجدا أفضل من ميقاتي (مبدئياً) لانتدابه لهذا الدور. وبحسب مصادر مطلعة، يميل «الاشتراكي» أكثر إلى ميقاتي، بانتظار اقتناع «القوات» بالتصويت له، والتي لا تزال بدورها تبحث إمكانية ذلك من دون أن تتكبّد خسائر على المستوى الشعبي من جهة، والأهم عن الثمن السياسي والحكومي الذي سيُحصّله مقابل التسمية، على أن يكون الربح على حساب باسيل، بخاصة أن سمير جعجع هو الذي رفض الانضمام إلى الحكومة السابقة تحت عنوان عدم المشاركة مع قوى السلطة، بالتالي فإن دخوله إليها هذه المرة مع القوى السياسية نفسها سيكشف حجم ادعاءاته.

في هذا الإطار، علمت «الأخبار» أن محادثات جانبية انطلقت بين ميقاتي و«القوات»، بدعم من «الاشتراكي»، تدور حول ما يُمكن أن يقدمه ميقاتي من حقائب، لا سيما أن القوات تعتبر أن من حقها الحصول على نصف الحصة الوزارية المسيحية.

وقد حددت معراب يوم الثلاثاء موعداً للحسم على ضوء تلقيها جواباً حاسماً من رئيس حكومة تصريف الأعمال على أن يتبلّغ نوابها بالقرار يوم الأربعاء المقبل. وتضيف المصادر أن جعجع اقتنع بأن ميقاتي هو المرشح الجدّي الوحيد على الساحة بضوء أخضر فرنسي وعدم ممانعة أميركية ولا مبالاة سعودية.

(الأخبار)

يرى الاشتراكي في ميقاتي رأس حربة في مواجهة مشروع ميشال عون

محادثات بين ميقاتي والقوات حول ما يُمكن أن يقدّمه رئيس الحكومة لمعراب من حقائب

تقرير

انتخابات مقاصد صيدا: تزكية وفق شروط الحريري؟

أمال خليل

ما فرقته الانتخابات النيابية في صيدا، أعادت وصله انتخابات جمعية المقاصد الإسلامية المقررة الأحد المقبل. إذ يعمل مختلف الأفرقاء الصيداويين على تجنب إجراء الانتخابات عبر التوصل إلى لائحة توافقية يتمثّل كل فيها بحسب حجمه. وفي هذا السياق، استقبلت النائبة السابقة بهية الحريري مسؤول الجماعة الإسلامية في صيدا بسام حمود، و«جرى البحث في استحقاق الانتخابات في إطار المساعي للتوافق على فريق عمل متجانس من أصحاب الكفاءة»، بحسب بيان صدر عن الاجتماع. وقال حمود بعد اللقاء إن الجماعة «تسعى إلى تشكيل لائحة توافقية ابتداء من الرئيس إلى الأعضاء. وسنستكمل جولاتنا على الفاعليات». ووفق معلومات «الأخبار»، فإن المنازلة على المقاصد تنحصر بين الجماعة والحريري والنائب عبد الرحمن البزري. ومنذ 1993، تملك الحريري النفوذ الأكبر في الجمعية. ورغم عدم خوضها الانتخابات النيابية الأخيرة، لم تترك «الست بهية» ساحتها المقاصدية، وهي تدعم لائحة ترأسها لارا الجبيلي المرشحة لمنصب الرئيسة. ووفق المعلومات، فإن الجبيلي سدّدت الاشتراكات السنوية المتراكمة عن حوالى 400 منتسب من أصل 670 سددوا اشتراكاتهم. في المقابل، يحظى المرشح للمنصب نفسه، فايز البزري، بدعم النائب البزري. وبعدما بدا أن المعركة شبه محسومة لمصلحة الجبيلي، بدأت الجهات المنافسة التواصل مع الحريري للبحث في تشكيل لائحة توافقية. وقد وافقت الأخيرة على الطرح شرط تثبيت الجبيلي في منصب الرئيسة على أن يجري التفاوض على أعضاء المجلس الإداري الثمانية. وبحسب المعلومات، أبدى المنافسون موافقة مبدئية على أن يحصلوا على «كوتا» وازنة في القرار المقاصدي الذي يتحكم بمصير عشرات المؤسسات والعقارات والأوقاف التي تملكها الجمعية وتبلغ قيمتها عشرات ملايين الدولارات. وفي هذا السياق، عقدت لقاءات مغلقة بين الحريري وعدد من المرشحين. كما عقد مساء أمس، اجتماع جمع الجبيلي وفايز البزري في منزل النائب البزري. اجتماع الإجتماع رجحت «التوصل الى تزكية بعد التوافق على تسمية الرئيس والأعضاء». لكن المصادر لفّت إلى أن العامل الذي قد يعرقل اشتراط الحريري تسمية عضو المجلس الاداري السابق رغيد المكاوي أميناً عاماً للجمعية. وهو منصب يعين و لا ينتخب. الا أن بعض المرشحين يتحفظون على تسمية المكاوي الذي كان نافذاً في المجلسين السابقين برئاسة يوسف النقيب على خلفية طريقة ادارته للملفات المالية والمعلوماتية والمشاريع الاستثمارية الخاصة بالجمعية.

اشترطت الحريري تثبيت مرشحتها رئيسة للجمعية

وخبر

«FATF» قادمة لتقييم التزام مكافحة التبييض

مجموعة العمل المالي (FATF)، هي منظمة حكومية دولية مقرها باريس تعنى بمراقبة عمليات تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، بدأت تقييماً لعدد من الجهات في لبنان للتأكّد من جهوزيتها لتطبيق المعايير الدولية لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب التي وضعتها المنظّمة. وتشمل العملية كل الأطراف المذكورة في قانون تبييض الأموال، سواء المصارف أو المؤسسات المالية، أو أي جهة أخرى مُلزمة بالتصريح عن وجود مثل هذه العمليات، مثل المحامين، الكتّاب العدل، مدققي الحسابات، وربما قطاعات أخرى مثل تجار المجوهرات وغيرهم. وبموجب هذا التقييم، سيتم تصنيف كل شركة أو طرف تبعاً للمعايير التي وضعتها المنظمة مثل مراقبة مدى تطبيق «اعرف عميلك».

يذكر أن هذه المنظمة كانت قد صنّفت دبي على اللائحة الرمادية في آذار الماضي، إنما في لبنان وبسبب كل الفضائح التي ظهرت، سواء في مصرف لبنان أو في المصارف، أو عبر سائر مؤسسات القطاع العام، والقطاع الخاص أيضاً، فقد بدا القلق من أن يؤدي هذا التقييم إلى تصنيف لبنان في اللائحة السوداء، ما يعني أن المصارف المراسلة سيكون لديها ذريعة واضحة وشبه ملزمة بوقف التعامل مع لبنان. وهنا المخاوف لا تشمل المصارف اللبنانية، بل مصرف لبنان أيضاً. عدا عن مخاطر وقف الهبات المالية الى منظمات لبنانية على صلة بوزارات خدماتية أو جهات على صلة بمؤسسات رسمية.

امين عام جديد للقوات اللبنانية

يتسلم منسق قضاء عاليه في القوات اللبنانية إميل مكرزل، اليوم، منصب الأمين العام للحزب بدلاً من غسان يارد الذي أُبلغ باستبعاده عبر مدير مكتب رئيس الحزب إيلي براغيد، لا عبر جعجع بشكل رسمي، ما اعتبره يارد بحسب المصادر «قلة احترام». وتشير المصادر الى أن النائبة ستريدا جعجع هي وراء إقالة يارد بسبب «أخطاء انتخابية»، كما زكّت اختيار مكرزل المقرّب منها منذ أيام سجن جعجع، وكجائزة ترضية له لعدم ترشيحه في الانتخابات بسبب معارضة وليد جنبلاط انضمامه الى اللائحة في دائرة الشوف - عاليه. وسيلي هذا التغيير مناقلات أخرى في مراكز ملحقة بالأمانة العامة.

سلامة والقضاء في اوروبا

تبيّن أن محامي حاكم مصرف لبنان رياض سلامة أرسل إلى السلطات القضائية الفرنسية ملفاً يتضمن دراسة قانونية من 150 صفحة ومئات المستندات التي يعالج فيها سلامة ما يصفه بـ«الحركة المالية الخاصة به منذ تاريخ توليه منصب حاكم مصرف لبنان حتى وقتنا الراهن». ويشتمل الملف على كل التحويلات والحسابات المالية الخاصة به، ومحاولة إثبات قانونية تضخم ثروته الشخصية، ومركزاً على نفي أن يكون قد استخدم مصرف لبنان أو نفوذه في أعمال غير مشروعة. يشار الى أن هذه الخطوة جاءت بعدما اقترب التحقيق في أوروبا من مرحلة متقدمة تتجاوز الادعاء على سلامة، والذي يبدو محشوراً جداً بعد قرار تجميد أصوله المالية والعقارية في عدد كبير من الدول الأوروبية، وفي سياق نفي صلته أو مسؤوليته عما قام به شقيقه رجا سلامة عبر شركة «فوري».

فواتيو الدامور في مازف

تتجه القوات اللبنانية إلى محاسبة أكثر من مسؤول قواتي بسبب تدني نسبة التصويت للنائب جورج عدوان في عدد من البلدات المسيحية في الشوف، ما قلص الفارق بينه وبين النائبة المحسوبة على قوى «التغيير» نجاة صليبا إلى نحو 1500 صوت. ويعود ذلك إلى انقسامات أبرزها في الدامور، حيث تتشعّب الخلافات الحزبية والشخصيّة. وتجد القيادة صعوبة في حسم اسم المسؤول القواتي عن المنطقة بسبب الخلافات بين الحزبيين، ولذلك طرحت تشكيل لجان متخصصة يرأسها حزبيون منعاً لتفاقم الخلافات بينهم والتي تطوّرت إثر منع الحزبيين من إعطاء أصواتهم للمرشح الدامور على لائحة القوات إيلي قرداحي. وإلى الخلاف القواتي، بدأت معالم معركة الانتخابات البلدية تلوح في الأفق بعدما أعلن مرشح حزب الوطنيين الأحرار على لائحة القوات فادي المعلوف رغبته في الترشح لرئاسة البلدية في وجه آل الغفري، ما سيشكّل إحراجاً للقوات. كما تردّد أن النائب غسان عطا الله يبحث عن منزل ليقطن فيه في الدامور بغية متابعة الانتخابات البلدية وشؤون الحزبيين من التيار الوطني الحر في البلدة بعد الخلاف مع النائب السابق ماريو عون.

ارسلان منزعج من عرب خلدة

يشكو موظفون من عشائر عرب خلدة في بلدية الشويفات المحسوبة على النائب السابق طلال أرسلان من تعرضهم للتضييق. ويعزو هؤلاء السبب الى أن «المير» لم يحصد من أصوات عرب خلدة إلا 87 صوتاً من أصل 1200 ناخب شارك نصفهم في الانتخابات النيابية الأخيرة. ويبرّر بعض وجهاء العشائر انخفاض نسبة التصويت لأرسلان، والتي تعدّ سابقة، إلى تدهور العلاقة مع حزب الله بعد أحداث خلدة، لافتين إلى أن كثيرين منهم أبلغوه صراحةً عدم قدرتهم على «المونة» على أبناء العشائر بهدف التصويت له.

مقابلة | أجرتها **راجانا حمية**

عاصم عراجي: لم أنجح في إقرار البطاقة الصحية

كانت أوّل صدمة عاشها عاصم عراجي في بداية رحلته النيابية «تكليفه» في موقع مقرّر في لجنة الأشغال العامة والنقل. تساءل النائب الآتي من مهنة الطب، كيف يمكن لطبيب في القلب أن يكون في لجنة أشغال، وفهم منذ تلك اللحظة كيف تُدار شؤون الناس في السلطة. لم يقبل بالتكليف وترشّح إلى لجنة الصحة، وبقي فيها 17 عاماً وكان في السنوات الأربع الأخيرة رئيساً لها. وخلال تلك السنوات، سعى عراجي إلى وضع قوانين إنقاذية للقطاع الطبي، نجح في إقرار بعضها وفشل في أخرى. اليوم، يخرج عراجي من النيابة ومن لجنة الصحة، راوياً ما فعل وما لم يفعله

عراجي: تحتاج المستشفيات الى إعادة هيكلة (هيثم الموسوي)

■ تعرّف عليك الناس أكثر خلال رئاستك لجنة الصحة النيابية، ربما لأنك أتيت إليها في مرحلة صعبة، فهل أنت راضٍ عمّا قمت به في اللجنة؟

- كان هدفي الأساس من الدخول إلى المجلس النيابي هو الصحة. كان الأمر هاجساً بالنسبة إليّ. لكن، للأسف عندما دخلت إلى المجلس، فوجئت بأنه تمّ تكليفي في لجنة الأشغال العامة كمقرّر فيها واستغربت، إذ ما الذي يمكن أن أفعله في لجنة الأشغال وأنا طبيب. يومها، أجريت بعض الاتصالات وترشّحت للجنة الصحة العامة والعمل والشؤون الاجتماعية ونلت أعلى الأصوات ودخلت إلى اللجنة كمقرّر، فيما تولى النائب عاطف مجدلاني الرئاسة. صحيح أن رئيس اللجنة هو الذي يتحدّث باسمها، إلا أنني كمقرّر كان لديّ الكثير لأفعله وشاركت في لجان ونقاشات كثيرة في ما يخصّ قوانين وموضوعات تهمّ القطاع الصحي. بقيت مقرّراً في لجنة الصحة حتى عام 2018، عندما ترشحت وانتُخبت رئيساً للجنة. كانت فترة غنية وفيها الكثير من الجهد، إذ حلّت أزمة كورونا وأزمة انهيار القطاع الصحي. وكانت فترة صعبة، إذ كنت أرى الانهيار وكنت أقول دائماً أن الاستشفاء سيكون للأغنياء فقط وهذا ما يحدث اليوم. أنا اتحدى أيّ موظف، مهما كانت رتبته أن يكون قادراً على دخول المستشفى.

أعتقد أنني قمت بما يجب، وإن كان هناك أمور لم أستطع فعلها وتحزّ في نفسي، ولكن أعرف أنها تحتاج إلى إرادة سياسية قوية وليس إلى رئيس لجنة صحة نيابية.

■ نبدأ من الأمور التي استطعنا إنجازها، ما هي؟

- عندما تسلّمت رئاسة لجنة الصحة العامة والعمل والشؤون الاجتماعية، اطّلعت على واقع كلّ المهن الطبية، فوجدت أن الكثير منها غير منظّم، ولذلك وضعت نصب عيني وضع قوانين تحكمها وتنظّمها ضمن نقابات، وأذكر هنا على سبيل المثال مهنة المعالجين النفسانيين، فهؤلاء كانوا يعملون من دون وجود قانون ينظم عملهم أو حتى نقابة تجمعهم وتحميهم.

أما الأمر الآخر الذي كان ملحّاً بالنسبة إليّ هو العمل على تحديث قانون الدواء، فعندما وصلت إلى لجنة الصحة العامة وجدت أن قانون الدواء قديم جداً. صحيح أنه كان جيّداً في الوقت الذي صيغ فيه إلا أنه اليوم لم يعد مناسباً، وقد وضعنا قانوناً عصرياً يلبي كلّ المتطلبات من ناحية جودة الدواء وسعره، والإجراءات التي يمكن اتّخاذها في الأزمات. ومن المفروض أن يبدأ تطبيقه خصوصاً أنه بات منتهياً منذ ستة أشهر تقريباً.

ومن القوانين أيضاً تحديث قانون الصيدلة. بالنسبة إليّ، كان أمراً أساسياً خصوصاً أن هناك الكثير من الصيادلة الذين يتخرّجون كل عام، ويبقى جزء كبير منهم بلا عمل بسبب الفائض في العدد. وقد طال التحديث إضافة مهنة «الصيدلي السريري» الذي يُفترض أن يتواجد في كل طبقة من طبقات المستشفى ليُشرف على الدواء. فالطبيب يشخّص وليس مطلوباً منه أن يعرف كل شيء عن الدواء، طالما هناك ما يسمى بالصيدلي السريري. وهناك أيضاً قانون المعاش التقاعدي للممرّضين والأطباء والعاملين الصحيين الذين توفوا خلال جائحة كورونا، وقانون لقاح كورونا وقانون ضمان الطبيب بعد الـ64 عاماً، وكذلك للموظفين العاديين الذين أمضوا 20 عاماً مضمونين في أعمالهم وقانون نظام التقاعد والحماية الاجتماعية وغيرها من القوانين.

■ ما الذي لم تستطع فعله كرئيس للجنة الصحة النيابية؟

- الشيء الوحيد الذي يحزّ في قلبي هو أنني خرجت من المجلس النيابي ولم أشهد صدور البطاقة الصحية، مع العلم أنني عملت عليها في لجنة الصحة العامة وأنهيت تفاصيلها مذ كنت مقرّراً في اللجنة مع رئيس اللجنة النائب عاطف مجدلاني.

في تلك الفترة، وضعنا أسس ترتيبها في لجنة الإدارة والعدل وخرجت من هناك إلى لجنة المال والموازنة، وقد احتجنا إلى 8 جلسات أنهينا بعدها العمل بالبطاقة. المؤسف أن تاخر صدورها يعود إلى التباين في الآراء حول من سيتولاها، وهي أزمة تشبه كلّ أزمات هذا البلد. ومنذ عام، حاولنا في لجنة المال والموازنة تخطي هذه العقبة، وارتأينا أن تحلّها الهيئة العامة للمجلس. وقد طرحت مجموعة من الاقتراحات، منها أن تلحق بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي كما جرى بالنسبة للهيئة الناظمة للدواء التي ألحقت بوزارة الصحة، إلا أن ذلك لم يحدث، وهي اليوم عالقة عند هذه النقطة. على الأقلّ يضاف إلى ذلك القيام بعملية ضبط صارمة لمنع تهريب الأدوية، وخصوصاً على الحدود.

إلى استنتاج أن ذلك يحتاج إلى قرار سياسي كبير. أنا لا أفهم اليوم لماذا يوجد في لبنان تعدّد صناديق، فيما في دول العالم أجمع هناك صندوق واحد. ليس هناك من دولة في العالم تملك 11 مؤسسة ضامنة كلبنان، حتى دول الجوار العربية. كانت أمنيتي أن أحلّ هذا الموضوع إلا أنني لم أستطع.

■ ما هي العوائق التي تحول دون توفر الدواء؟ وهل من حلول ممكنة؟

- يحتاج القطاع الصحي ككلّ إلى إعادة هيكلة، ولكن الأولى اليوم هو إيجاد حلول مؤقتة سريعة كي لا يموت الناس ببساطة. في ما يخصّ قطاع الدواء، المطلوب اليوم ويشكل عاجل تأمين مساعدات دولية طارئة لمرضى السرطان والمناعة بدرجة أولى، سواء أكان عن طريق تسليفنا هذه المساعدات أو إعطائنا إياها كهبة. المهم أن تتأمن هذه الأدوية. أما الطريق الأخرى، السريعة أيضاً، فهي تكمن في التواصل مع دول الجوار العربية التي تملك صناعات دوائية جيدة مثل مصر والأردن لتأمين جزء من الأدوية المفقودة

على الدولة تقوية المستشفيات الحكومية لتامين الاستشفاء

لا دولة في العالم تملك 11 مؤسسة ضامنة مثل لبنان

المطلوب اليوم تأمين مساعدات دولية طارئة لمرضى السرطان

يجب ان تكون هناك عقوبات صارمة لكلّ المستفيدين من الأزمة على حساب صحة الناس

أنا ابن منطقة حدودية وأعرف كمية الأدوية التي هرّبت خلال الأزمة.

أما الحلول الدائمة، فتكمن في مكان واحد: تطبيق قانون الهيئة الوطنية للدواء فهو ينظّم عملية شراء الأدوية واستيرادها وبضبط التهريب أيضاً. لكن اليوم، لا أحد يطبّق ولا أحد يسأل. هناك مرضى يموتون بسبب فقدان الدواء، فيما يأخذ من في السلطة المسألة بكثير من اللامبالاة. فما همّ المرضى اليوم إن وصلت إلى القمر وهم بلا دواء؟ أنا أكيد أن بعض السياسيين يعيشون في عالم آخر غير ذلك الذي يعيش فيه الناس.

■ كيف يمكن حلّ أزمة الدواء مع المستوردين؟

- طوال 40 إلى 45 عاماً من عملي في مهنة الطب، كنت أرى كم يكسب المستوردون من الدواء. كسب هؤلاء مليارات، ومعهم أصحاب المستودعات وبعض الصيدليات الكبرى. وخلال الأزمة الأخيرة، راكموا أرباحاً خيالية، وتبيّن أنه في الوقت الذي تنقطع فيه أدوية أمراض أساسية، كانوا يخبئونها. أعتقد أنه يجب أن تكون هناك عقوبات صارمة لكلّ المستفيدين من الأزمة على حساب صحة الناس. من يُعيدان السجال حول الموقف من هدم المبنى أو ترميمه إلى الواجهة، فيما يتساءل جبران المرفأ عمن يرمّم ذاكرتهم من حوادث سابقة أيضاً: هل ننسى إن هدموها... أو أبقوها؟

الهدم لا يطمر الجريمة.

من نافذة صالون فيوليت أبو شقرا، يظهر الحوض الخامس لمرفأ بيروت. كيفما اتجهت التعيينية في شقتها في الكرنتينا، ترى جانباً من «البور»، الذي تشعر بأنه أحد أفراد عائلتها. بجواره وُلدت ولعبت وسبحت على الشاطئ الرملي وكبرت من رزق والدها الذي كان أحد البحارة في ميناء الصيادين الذي كان يقع عند أحد جوانب المرفأ قبل أن تزيله التوسيعات. وفي الحيّ نفسه، تزوجت وأنجبت وسعت لرزق أبنائها الثلاثة مع زوجها. في واجهة الخزانة في صدر البيت، وُضعت على أحد الرفوف لوحة زرقاء كتب عليها «مار مخايل 75». هي بعض ما رفعه أولادها من تحت الركام في الحي بعد انفجار 4 آب. ابنها الموظف منذ 41 عاماً، قرّر الاحتفاظ بها كغنيمة من الزمن الجميل عندما شارك مع زملائه في مؤسسة كهرباء لبنان بترقيم شوارع المنطقة وتثبيت لوحات عليها أسماؤها. «سلّحونا كل شيء. لكن لا يمكنهم أن يشلّحونا الذاكرة» تقول. عدا اللوحة والذكريات، تملك هي وجيرانها شواهد كثيرة ليس على الانفجار الأخير، بل على كوارث كثيرة سبقته «لم توثقها وسائل التواصل الاجتماعي وهواتف المواطنين لكننا لم ننسها مع مرور الزمن». تحفظ تفاصيل مقتل زوجها بقذيفة في برمانا في حرب السنتين عام 1977. كما تحفظ حادثة انفجار خزّانات الوقود في الدورة عام 1989. «رجّت الأرض وضوّى البيت في عزّ النهار ووصل صوت الانفجار إلى جونيه». في انفجار الدورة، سقط ضحايا ظهرت جثثهم. لكن في الكرنتينا، افتُقد العشرات ولم يحدّد مصيرهم حتى الآن، خلال إحكام القوات اللبنانية سيطرتها على المنطقة والمرفأ وتحوّل الجوار إلى خطوط تماس. لم يقفّ الزمن على ذاكرة فيوليت، كما لم يقوّ على ذاكرة أهالي ضحايا الحروب والكوارث الذين أورثوها إلى أبنائهم. لا يضع ابنها جوزيف قضية أهراءات القمح ضمن أولوياته. «والدي قتل بجواري. لم يبق أثر للجريمة سوى في رأسي. لا صورة ولا مقالاً وثقها. مع ذلك، فقد أبقيتها حاضرة». الحال نفسه ينطبق على المرفأ. «الجريمة ستبقى حاضرة لدى من تضرّروا منها. يعني كل اللبنانيين. فهل إذا هدموا الإهراءات، قد ننسى ما حصل في 4 آب أم هل يتوقف التحقيق في الجريمة؟».

الحياة لم ترمّم بعد

قبالة مقر فوج الإطفاء المعاد ترميمه، يقع محل المختار السابق لمنطقة المدوّر جان طنوس. بجلس بين أدراج حفظ فيها ملفات المسجلين والمقيمين في الكرنتينا والمرفأ والمدوّر. يعتبر طنوس أرشيف عائلات معظمها غادرت منازلها تباعاً بسبب كوارث متتالية آخرها انفجار المرفأ، فيما لا يزال يتابع شؤون المنطقة بعد وفاة خلفه المختار فرنسوا إلخ. أمضى سنواته الـ64 حول «البور» الذي كان والده يعمل فيه سائق «طمطوم»: وهي آلية تنزل البضاعة من البواخر إلى الرصيف. وظيفة والده سمحت له ولإخوته بالانتساب إلى «نادي المرفأ» الشبيه حالياً بنادي الضباط. في ملاعبه ومسابحه، تعلّم الرياضات المختلفة، قبل أن يُغلق النادي مع بداية الحرب. يحفظ ورش توسعة المرفأ حتى الدورة على الأملاك البحرية العامة. كما يحفظ طنوس في ذهنه مشاهد عدة من تشييد الأهراءات حتى افتتاحها عام 1970. لكنه لا يبدي حماسة لتحويل الأهراءات قضية أولى بالمقارنة مع تحديات أخرى. «لا نزال نلملم تداعيات الانفجار في حياتنا اليومية. إن كانت غالبية منازلنا قد ترمّمت بتمويل من الجمعيات، لكن دورة الحياة لم ترمّم بعد. التعويضات التي دفعها الجيش لم تزد عن بضعة ملايين ليرة عن أضرار المنازل فقط. ماذا عن خسائر المحال وبضاعتها والسيارات وكلفة تعطيلنا القسري عن العمل لأشهر؟». يتفهم طنوس رفض أهالي الضحايا لهدم الأهراءات لكي تبقى شاهدة على الجريمة. «لكن نحنّ كأهالي المنطقة، نلفت نظرهم إلى أن المرفأ كلّه لا يزال شاهداً على ما حصل. العمل لم يستأنف سوى بنسبة 10 في المئة. فيما الترميم لم يبدأ في أقسامه». السبيل لكي يبقى المرفأ شاهداً «إحياء مرافقه ومحيطه» بدءاً من عام 1998، حمل طنوس مشاريع كثيرة إلى محافظة وبلدية بيروت ونوابها منها استحداث ممرات ومرافق سياحية وأكشاك تستقطب الزوار على غرار النشاط السياحي الذي شهدته المنطقة قبل الحرب. فضلاً عن منع الشاحنات الخارجة من المرفأ من المرور بين الأحياء السكنية. يجد طنوس في إحياء المنطقة «خير تعويض لأبنائها عما حصل واستقطاب الزوّار من حول العالم لمعاينة الموقع الذي وقعت فيه أحد أكبر جرائم العصر الحديث».

الجريمة ستبقى حاضرة لدى من تضرروا منها (هيثم الموسوي)

قضية

3 مراجعات واقتراح قانون: لا تهدموا إهراءات القمح

أهالي خليه

بعد نحو شهرين على قرار مجلس الوزراء هدم مبنى أهراءات القمح في مرفأ بيروت، وإعلان وزير الثقافة عن إنشاء معلم ملاصق للمرفأ يحفظ ذاكرة الانفجار، تقدّم ثلاثة أطراف بمراجعة أمام مجلس شورى الدولة لإبطال القرار. المراجعة التي تقدّم بها مكتب الادعاء في نقابة المحامين في بيروت، بوكالته عن بعض أهالي الضحايا، تطالب بوقف القرار «لما له من تداعيات بالغة على هذه القضية وعلى التحقيقات وعلى مسرح جريمة العصر، ولما يعتريه من عيوب قانونية جمّة مُبطلة له». كما تقدّم بمراجعتين مماثلتين كلّ من «المفكرة القانونية» وعدد من أقرباء الضحايا.

وعلى جبهة ثانية، تقدّمت كتلة «الكتائب اللبنانية» نهاية الأسبوع الماضي باقتراح قانون معجّل مكرّر إلى مجلس النواب لحماية مبنى أهراءات القمح في مرفأ بيروت، يتضمّن مادة وحيدة تنصّ على منع هدم المبنى وتصنيفه معلماً ثقافياً وطنياً لتخليد ذكرى شهداء انفجار مرفأ بيروت، وتكليف الإدارات العامة المختصة خلال شهر من تاريخ صدور هذا القانون بإجراء الأشغال الطارئة اللازمة لتدعيم المبنى وحمايته حفاظاً على السلامة العامة.

تحرّكان يُعيدان السجال حول الموقف من هدم المبنى أو ترميمه إلى الواجهة، فيما يتساءل جبران المرفأ عمن يرمّم ذاكرتهم من حوادث سابقة أيضاً: هل ننسى إن هدموها... أو أبقوها؟

الهدم لا يطمر الجريمة.

من نافذة صالون فيوليت أبو شقرا، يظهر الحوض الخامس لمرفأ بيروت. كيفما اتجهت التعيينية في شقتها في الكرنتينا، ترى جانباً من «البور»، الذي تشعر بأنه أحد أفراد عائلتها. بجواره وُلدت ولعبت وسبحت على الشاطئ الرملي وكبرت من رزق والدها الذي كان أحد البحارة في ميناء الصيادين الذي كان يقع عند أحد جوانب المرفأ قبل أن تزيله التوسيعات. وفي الحيّ نفسه، تزوجت وأنجبت وسعت لرزق أبنائها الثلاثة مع زوجها. في واجهة الخزانة في صدر البيت، وُضعت على أحد الرفوف لوحة زرقاء كتب عليها «مار مخايل 75». هي بعض ما رفعه أولادها من تحت الركام في الحي بعد انفجار 4 آب. ابنها الموظف منذ 41 عاماً، قرّر الاحتفاظ بها كغنيمة من الزمن الجميل عندما شارك مع زملائه في مؤسسة كهرباء لبنان بترقيم شوارع المنطقة وتثبيت لوحات عليها أسماؤها. «سلّحونا كل شيء. لكن لا يمكنهم أن يشلّحونا الذاكرة» تقول. عدا اللوحة والذكريات، تملك هي وجيرانها شواهد كثيرة ليس على الانفجار الأخير، بل على كوارث كثيرة سبقته «لم توثقها وسائل التواصل الاجتماعي وهواتف المواطنين لكننا لم ننسها مع مرور الزمن». تحفظ تفاصيل مقتل زوجها بقذيفة في برمانا في حرب السنتين عام 1977. كما تحفظ حادثة انفجار خزّانات الوقود في الدورة عام 1989. «رجّت الأرض وضوّى البيت في عزّ النهار ووصل صوت الانفجار إلى جونيه». في انفجار الدورة، سقط ضحايا ظهرت جثثهم. لكن في الكرنتينا، افتُقد العشرات ولم يحدّد مصيرهم حتى الآن، خلال إحكام القوات اللبنانية سيطرتها على المنطقة والمرفأ وتحوّل الجوار إلى خطوط تماس. لم يقفّ الزمن على ذاكرة فيوليت، كما لم يقوّ على ذاكرة أهالي ضحايا الحروب والكوارث الذين أورثوها إلى أبنائهم. لا يضع ابنها جوزيف قضية أهراءات القمح ضمن أولوياته. «والدي قتل بجواري. لم يبق أثر للجريمة سوى في رأسي. لا صورة ولا مقالاً وثقها. مع ذلك، فقد أبقيتها حاضرة». الحال نفسه ينطبق على المرفأ. «الجريمة ستبقى حاضرة لدى من تضرّروا منها. يعني كل اللبنانيين. فهل إذا هدموا الإهراءات، قد ننسى ما حصل في 4 آب أم هل يتوقف التحقيق في الجريمة؟».

الحياة لم ترمّم بعد

قبالة مقر فوج الإطفاء المعاد ترميمه، يقع محل المختار السابق لمنطقة المدوّر جان طنوس. بجلس بين أدراج حفظ فيها ملفات المسجلين والمقيمين في الكرنتينا والمرفأ والمدوّر. يعتبر طنوس أرشيف عائلات معظمها غادرت منازلها تباعاً بسبب كوارث متتالية آخرها انفجار المرفأ، فيما لا يزال يتابع شؤون المنطقة بعد وفاة خلفه المختار فرنسوا إلخ. أمضى سنواته الـ64 حول «البور» الذي كان والده يعمل فيه سائق «طمطوم»: وهي آلية تنزل البضاعة من البواخر إلى الرصيف. وظيفة والده سمحت له ولإخوته بالانتساب إلى «نادي المرفأ» الشبيه حالياً بنادي الضباط. في ملاعبه ومسابحه، تعلّم الرياضات المختلفة، قبل أن يُغلق النادي مع بداية الحرب. يحفظ ورش توسعة المرفأ حتى الدورة على الأملاك البحرية العامة. كما يحفظ طنوس في ذهنه مشاهد عدة من تشييد الأهراءات حتى افتتاحها عام 1970. لكنه لا يبدي حماسة لتحويل الأهراءات قضية أولى بالمقارنة مع تحديات أخرى. «لا نزال نلملم تداعيات الانفجار في حياتنا اليومية. إن كانت غالبية منازلنا قد ترمّمت بتمويل من الجمعيات، لكن دورة الحياة لم ترمّم بعد. التعويضات التي دفعها الجيش لم تزد عن بضعة ملايين ليرة عن أضرار المنازل فقط. ماذا عن خسائر المحال وبضاعتها والسيارات وكلفة تعطيلنا القسري عن العمل لأشهر؟». يتفهم طنوس رفض أهالي الضحايا لهدم الأهراءات لكي تبقى شاهدة على الجريمة. «لكن نحنّ كأهالي المنطقة، نلفت نظرهم إلى أن المرفأ كلّه لا يزال شاهداً على ما حصل. العمل لم يستأنف سوى بنسبة 10 في المئة. فيما الترميم لم يبدأ في أقسامه». السبيل لكي يبقى المرفأ شاهداً «إحياء مرافقه ومحيطه» بدءاً من عام 1998، حمل طنوس مشاريع كثيرة إلى محافظة وبلدية بيروت ونوابها منها استحداث ممرات ومرافق سياحية وأكشاك تستقطب الزوار على غرار النشاط السياحي الذي شهدته المنطقة قبل الحرب. فضلاً عن منع الشاحنات الخارجة من المرفأ من المرور بين الأحياء السكنية. يجد طنوس في إحياء المنطقة «خير تعويض لأبنائها عما حصل واستقطاب الزوّار من حول العالم لمعاينة الموقع الذي وقعت فيه أحد أكبر جرائم العصر الحديث».

الجريمة ستبقى حاضرة لدى من تضرروا منها (هيثم الموسوي)

متابعة

الأسبوع الأول من إضراب القطاع العام: سقوف عالية ولا حلول

فؤاد بزي

يدخل إضراب موظفي الإدارة العامة أسبوعه الثاني اليوم بالتزام متفاوت بين الإدارات والوزارات. منها أضرب وأوجع كحال المالية ومنها مستمرّ بالعمل بشكل طبيعي مثل التربية. في هذا الوقت تجري العديد من المحاولات لثني الموظفين عن إضرابهم تحت شعار «المصلحة العامة» من قبل رأس الحكومة أو وزراء فيها. لكنّ الموظف قبل كلّ شيء إنسان يعمل لتحصيل المال لشراء الطعام والشراب والحاجات الأساسية. هو ليس متطوعاً يفتش عن نشاطات تملأ أوقات فراغه.

ولفهم ما جرى على راتب هذا الإنسان يجب الإشارة إلى أنّ متوسط راتب الموظف من الفئة الثالثة يبلغ ثلاثة ملايين ليرة أي ما يوازي تقريباً أربعة صفائح بنزين. حسناً، لقد نفذ الراتب فقط لدفع تكلفة الوصول إلى العمل. ماذا عن الحاجات الأساسية؟ ماذا عن طعامه وشرابه؟

الإضراب، إلى أين؟

رئيسة الهيئة الإدارية لموظفي القطاع العام نوال نصر تؤكّد على «أستمرار الإضراب، وعدم التراجع عنه أو عن المطالب». وتضيف بأنّ «التحرّكات المقبلة ستكون أكثر زخماً مع تجاهل الدولة للموظفين تارةً وتقديمها الفتات تارةً أخرى». وتشير إلى أنّ «الرابطة غير معنيّة بالمساعدات التي تطرحها رئاسة الحكومة سواء كانت على شكل راتب إضافي كل شهر أو بدلات عينية من الوقود على شكل بونات طالما هي قيد الدرس». وتختم بأنّ «المطلوب اليوم إعادة النظر برواتب القطاع العام. لا يمكن أن يُعطى الموظف راتباً هزيلاً ويُطلب منه الذهاب إلى الدوام بغض النظر عن كيفية الوصول والطريقة».

في المقابل، وزير العمل مصطفى بيرم الرافض لوصفه بالـ«وسيط» بين الموظفين والحكومة كونه من عداد موظفي القطاع العام يرى أنّ رهان الحكومة كان على «الدولار الجمركي» لتحصيل الواردات. ولكن أحداً من القوى السياسية لم يجرؤ على أخذ هذا القرار (رفع الدولار الجمركي)، بالتالي لا واردات تمكّن من تصحيح أو إعادة النظر بالرواتب. ويضيف أنّه «تمكن إلى الآن من تحرير المساعدة الاجتماعية (نصف الراتب) من شرط الدوام لثلاثة أيام والبحث جار حول كيفية رفع ودفع بدلات نقل مجزّية تمكّن الموظفين من الوصول إلى مراكز عملهم».

وهي لم تقبض بدل نقل للشهر السادس حال الـ«لا موقف» من الوزارة ستسحب الروابط يدها وتترك للأساتذة كامل الحريّة في المشاركة من عدمها. وتضيف المصادر أنّها «لا تستطيع اليوم حثّ الأساتذة على الذهاب إلى الامتحانات كما فعلت مع الانتخابات من دون ضمانات فعلية بأنّهم سيحصلون على حقوقهم».

من جهة ثانية يطلب بيرم «التوازن بين الموجود والمطلوب». ويستغرب «سياسة السقوف العالية» المعتمدة من رابطة موظفي القطاع العام والبيانات التي تطالب مثلاً بـ«إخلاء الوزارات للأبنية المستأجرة لتخفيف النفقات أو استرجاع الأملاك البحرية». ويرى أنّ «هذه طلبات محقة نعم، ولكن لا يمكن لحكومة تصريف أعمال تحقيقها. مشاكل الدولة المزمنة لا يحلّها الإضراب في التوقيت الأصعب». ويشير إلى أنّ هذا التوقيت يخدم فكرة تصفية القطاع العام والإمعان في ضرب سمعته كونه أصبح موجهاً ضدّ الناس، ولا يجب على الموظف أن يخسر معركة الرأي العام.

قواعد روابط التعليم تترقب

مع إضراب رابطة موظفي الإدارة العامة تغلي قواعد روابط المعلمين (أساسي، ثانوي ومهني). أما الهيئات الإدارية تحاول وتجرّب كلّ أبر المهدئات معها لتمرير الاستحقاقات المقبلة. القواعد تدفع نحو وضع الامتحانات ونهاية العام الدراسي على طاولة التفاوض بينما الروابط تخفي عنهم حقائق مرّة. يوم الثبت الماضي أصدرت بياناً تحذيرياً للمطالبة بحوافر الامتحانات

على الموقع:
عاصم عراجي الذي صنعته والدته

سوريا

أيّام ساخنة تعيشها مناطق ريفَي حلب الشمالي والشمالي الشرقي، على وقع اشتباكات دامية بين فصائل عدّة تحاول فرْض سيطرتها على مناطق تركيا «الآمنة»، حيث يُستكمل بناء وحدات سكنية لإعادة توطين اللاجئين السوريين. في هذا الوقت، انتقلت «هيئة تحرير الشام» من اللعب تحت الطاولة إلى التدخل المباشر وإرسال قوات إلى مناطق سيطرة الفصائل، في خطوةٍ ستتبعها أخرى للتهام تلك المناطق وضمّها إلى «إمارة» الجولاني، في ظلّ مباركة ودعم تركيَّين

اقتتال فصائلي على المنطقة الآمنة: الجولاني يوسّع إمارته

علاء حلبي

دخلت حشود من «هيئة تحرير الشام» من محافظة إدلب إلى مناطق في محافظة حلب تسيطر عليها فصائل سورية تابعة لتركيا، في تجسيد عملي لاتفاقات المبرمة في وقت سابق بين زعيم الهيئة، أبو محمد الجولاني، وأنقرة التي ترى في هذا الأخير وسيلةً لبسْط سيطرتها الأمنية وإنهاء حالة الاقتتال الفصائلي من جهة، وتخفيف النفقات المالية التي تدفعها لتلك الفصائل، من جهة ثانية. وتأمل تركيا أن يتمكّن رجل تنظيم «القاعدة» السابق، الذي بات يتمتّع بعلاقات قوية مع الولايات المتحدة وبريطانيا، من تمهيد الأرضية لاستكمال مشاريع بناء الوحدات السكنية لإعادة توطين اللاجئين السوريين.

وفتحت حركة «أحرار الشام» التي تمتلك نفوذاً في منطقتَي «غصن الزيتون» و«نبع السلام» التركيتَين، الباب بعد تحالف «القطاع الشرقي» منها مع الجولاني، أمام هذا الأخير للتدخّل ومدّ نفوذه، بعد محاولة فصائل تابعة لـ«الجيش الوطني» («الجبهة الشامية» على وجه التحديد) فرْض قرارات صادرة عن «لجان» شكّلتها الفصائل لحلّ

> **مسلسل الاقتتال الفصائلي يهدّد الصورة التي تحاول تركيا رسمها لمناطق سيطرتها**

النزاعات بالقوّة، والتي قضت بتسليم مقارّ عدّة لـ«الشامية»، من بينها مناطق مرتبطة بمعابر التهريب تشكّل بدورها أحد أبرز مصادر تمويل الفصائل، فيما تضمن السيطرة عليها تحصيل مصادر دخل كبيرة. وفيما كانت قوات الجولاني تتوغّل في مناطق «غصن الزيتون» وتصل إلى تخوم عفرين، وتسيطر، خلال ساعات، على قرى عدّة، كان الجنود الأتراك الموجودون في بعض المقارّ التي يطلق عليها «نقاط مراقبة» يغادرون ثكناتهم نحو إعزاز في ريف حلب، ليتركوا قوات الجولاني تنهي مهمّتها على وقع اشتباكات استُعملت فيها أسلحة ثقيلة، من بينها مدرعات ودبابات، وفق ما أكدت مصادر ميدانية لـ«الأخبار». وذكرت المصادر أن «أحرار الشام»، وبعدما تعرّضت لنكسة بداية هجوم «الجبهة الشامية» تسبّبت بخسارتها بعض المقارّ في محيط مدينة الباب، استعادت مرّة أخرى زمام المبادرة وتمكّنت، بمؤازرة الجولاني، من استعادة مقارّها، الأمر الذي دفع الفصائل إلى البحث عن تهدئة، خوفاً من استمرار تمدّد الهيئة، في وقت أصدرت فيه «وزارة الدفاع» التابعة لـ«الائتلاف» السوري المعارض، بياناً دعت فيه إلى توحيد الصفوف لمنع تمدّد «تحرير الشام».

ولم تصمد الهدنة إلّا بضع ساعات، قبل عودة الاشتباكات العنيفة، والتي تخلّلتها خسائر وصفقتها المصادر بأنها كبيرة، بعد سقوط أكثر من 10 قتلى (لا توجد أرقام دقيقة من مصادر محايدة)، بالإضافة إلى عشرات الجرحى، وحركات نزوح جماعية من بعض سكان بعض القرى التي لا تزال تشهد مواجهات عنيفة بالأسلحة الثقيلة، وتبادل للقصف. وتأتي هذه التطورات استكمالاً لمسلسل الاقتتال الفصائلي الذي مَلّته تركيا، وفق ما تسرّب من لقاءات أمنية عقدها مسؤولون أتراك مع الجولاني في إدلب، وأخرى مع الفصائل في ريف حلب، الأمر الذي يهدّد الصورة التي تحاول أنقرة رسمها لمناطق سيطرتها، والمشروع إعادة توطين اللاجئين الذي تسوّق له وتعمل على تنفيذ أجزاء منه بدعم من قطر، وبعض المنظمات.

تعيد المعارك الجانبية بين الفصائل التابعة لتركيا رسم خريطة السيطرة بما يتوافق مع رؤية أنقرة (أ ف ب)

وتسبّبت حالة الفلتان الأمني في مناطق سيطرة الفصائل بـ«مقتل 146 شخصاً، بينهم 57 مدنياً و12 طفلاً، وتسجيل نحو 100 اقتتال وتفجير، وأكثر من 400 حالة اعتقال واختطاف وما لا يقلّ عن 530 انتهاك آخر»، خلال الأشهر الخمسة الأولى من هذا العام، وفق تقرير أصدره «المرصد السوري» المعارض، حمل عنوان «تحقيق شامل حول منطقة إردوغان الآمنة خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2022». وهي أرقام اعتبرتها مصادر ميدانية، في حديث إلى «الأخبار»، بأنها أقلّ من الواقع، بسبب عدم القدرة على تسجيل وتوثيق جميع الانتهاكات، وخاصّة التي تقع في قرى صغيرة نائية.

وتعيد المعارك الصغيرة الجانبية بين الفصائل التابعة لتركيا، والاقتتال المستمرّ رسمَ خريطة السيطرة في تلك المناطق بما يتوافق مع الرؤية التركية لتوحيدها، حيث تفسح أنقرة المجال أمام هذه المعارك التي تلتهم خلالها الفصائل نفسها، بما يسمح للجولاني بـ«التمدّد» بشكل سلس ومتسلسل من دون مواجهات كبيرة، وخصوصاً بعد نجاحه، وفق أنقرة، في تشكيل قبضة أمنية في إدلب خفّضت مستوى الفلتان الأمني. ويفسّر هذا مثل تركيا لدعم المشاريع السكنية في ريف إدلب قرب حدودها، والتمهّل في دعم المشاريع المماثلة في مناطق سيطرتها في ريفَي حلب والرقة، والتي تسير فيها عمليات البناء ببطء، على رغم تعمُّد تركيا تسليط الضوء عليها من وقت إلى آخر، وآخرها الزيارة التي أجراها وزير الداخلية التركي، سليمان صويلو، لمدينة تل أبيض في ريف الرقة أول من أمس السبت، حيث اطلع على المخطّطات السكنية التي ترغب بلاده في إقامتها ضمن ما سمّاه خطة «العودة الطوعية للاجئين»، والتي تهدف تركيا من خلالها إلى ضرب عصافير عدّة بحجر واحد: استثمار قضيّة اللاجئين في الانتخابات الرئاسية التركية، وتشكيل طوق سكني قرب حدودها يضمن لها إبعاد الأكراد، وتثبيت موطئ قدم لها عبر ربط هذه المناطق بتركيا، وهو ما يفسّر زيارة وزير الداخلية لهذه المناطق، وليس أيّ مسؤول عسكري أو أمني تركي آخر.

إنزال أميركي في مناطق نفوذ أنقرة: «الحرب على الإرهاب» مستمرّة

محمود عبد اللطيف

تفيد معلومات «الأخبار» بأن الوجود الأميركي في «خراب عشك» مؤقّت، ووظيفته تنفيذ عمليات في المناطق التي تحتلّها القوات التركية شمال حلب والرقة، بهدف ملاحقة عناصر قيادية سابقة من تنظيم «داعش»، وبأنه لا يرتبط بمحاولة هذه القوات ضبْط الجموح التركي في الشمال السوري، أو تقديم حماية مباشرة لـ«قوات سوريا الديموقراطية» من أيّ عملية عسكرية تركية محتملة. وبحسب مصادر محلّية، وصلت مجموعات من القوات الأميركية من دير الزور إلى «خراب عشك» على دفعات، كان آخرها مساء الجمعة الماضي، إثر هبوط سبع مروحيات في القاعدة، فيما عملت جرافات وفرَقها («قسد») على إعادة تأمين القاعدة التي تقع ضمن المساحة الممتدّة بين بلدتَي عين عيسى وعين عرب.

وانطلاقاً من القاعدة، نُفّذت، قبل أيّام، عملية إنزال جوّي استمرّت لدقائق قليلة، ولم يتخلّلها أيّ اشتباك، في قرية الأحيمر الواقعة جنوب جرابلس، التي تحتلّها تركيا. وبعدما أعلنت القوات الأميركية اعتقال قيادي بارز في «داعش»، أفادت معلومات «الأخبار» بأن عائلته التي تُركت مكبّلة، نُقلت لاحقاً من قِبَل مجموعة من فصيل «فرقة السلطان مراد» الموالي لأنقرة، إلى بلدة الراعي شمال محافظة حلب. وياتي تنفيذ عمليات إنزال وهجمات ضدّ أهداف قريبة من الحدود مع تركيا لتصفية أو اعتقال عناصر قيادية من «داعش»، في إطار الجهود للقبض على شخصيات تُعدّ بمثابة «صناديق معلومات» عن التنظيم المتشدّد وما يمتلكه من أموال وخطط، وهي خطوة تحقّق مكاسب لواشنطن في حربها المستمرّة على «الإرهاب». وتشدّد المصادر الكردية في القامشلي، على أن عودة الأميركيين إلى قاعدتهم التي هجروها في تشرين الأوّل عام 2019 بالتزامن مع عملية «نبع السلام»، لا تشكّل عائقاً أمام مغامرة تركية جديدة في الشمال السوري، وإنْ كانت ستُجبر الأتراك على الحذر والابتعاد عن تهديد سلامة القوات الأميركية. وعلى رغم أن الأميركيين بدأوا يتردّدون على القاعدة قبل نحو شهرين، إلّا أن قادة «قسد» لم يجدوا حَرَجاً من إعلانهم الاستعداد للتنسيق مع الحكومة السورية لمواجهة التهديدات التركية، وهو ما يشير إلى فهمهم لنيات القوات الأميركية، فيما لم تُبلَغ «الإدارة الذاتية» بوجود نيّة لدى هؤلاء للعودة إلى نقاط إضافية في الرقة أو ريف حلب الشرقي، ما يعني أن الانتشار في «خراب عشك» مؤقّت ومحدود وآتٍ بمهمّة واضحة.

تحقّق عمليات الإنزال والهجمات قرب الحدود مع تركيا مكاسب لواشنطن في حربها المستمرّة على «الإرهاب» (أ ف ب)

وبحسب ما رصدته «الأخبار»، فقد نُفّذت القوات الأميركية، يوم السبت الماضي، عملية إنزال جوّي في قرية السعدة في ريف الحسكة الجنوبي، ليرتفع بذلك عدد عمليات الإنزال التي نُفّذت منذ بداية العام الحالي، إلى 13، أبرزها: عملية الإنزال التي أعلن في أعقابها عن اغتيال زعيم تنظيم «داعش»، أبو إبراهيم القريشي، في ريف إدلب الشمالي في الثالث من شباط الماضي، وأخرى نفّذتها ليل الـ15 من الشهر الجاري، وهو ما يعني أن الأميركيين نفّذوا عمليتين ضمن أراض تحتلّها تركيا أو لها نفوذ كبير فيها، فيما سُجّلت النسبة الأكبر من العمليات خلال الشهر الجاري، وعددها خمس، أربع منها في الحسكة. وقُتل ثلاثة أشخاص في مجموع عمليات الإنزال منذ بداية العام الحالي، فيما ارتفع عدد مَن تم اعتقالهم إلى 27، بتهم الانتماء للتنظيم أو العمل على تمويله. وغالباً ما يُنقل المعتقلون بواسطة المروحيات التي تُنفّذ عمليات الإنزال نحو قاعدة قوات الاحتلال الأميركي في مدينة الشدادي في ريف الحسكة الجنوبي. وعلى رغم أن تصفية زعيمَي «داعش» السابقَين أبو بكر البغدادي، وأبو إبراهيم القريشي، تمّت ضمن مناطق قريبة من الحدود التركية، إلّا أن واشنطن لم توجّه أيّ اتهام أو أدنى درجات اللوم لأنقرة على خلفية تساهلها في ملفّ «داعش».

> **لم توجّه واشنطن أيّ اتهام أو أدنى درجات اللوم لأنقرة على خلفية تساهلها في ملفّ «داعش»**

اليمن

الرياض تعاقب قبائل الحدّ الجنوبي: تهيئة الأرضيّة لـ«المنطقة العازلة»

تواصل السعودية استهداف شركات القطاع الخاص في اليمن، تحت ذريعة تهريب النفط من إيران، فضلاً عن اتهامات مماثلة ساقتها ضدّ زعماء قبائل يمنية تسكن الحدّ الجنوبي، على خلفية موقفهم من العدوان والحصار. وفيما تضع المملكة حركتها هذه في إطار ما تسمّيه «محاربة تهريب النفط من إيران» إلى «أنصار الله» في اليمن، تقول مصادر سياسية إن ما جرى «مؤشّر على الانقلاب على الهدنة» من جهة، وتهيئة الظروف لإعادة فرض منطقة عازلة على طول 20 كيلومتراً من جهة أخرى

صنعاء - رشيد الحداد

أدرجت السعودية، الأسبوع الماضي، ثماني شخصيات يمنية، شملت زعماء قبائل ورجال أعمال، و1 كياناً يمنياً، في قوائم الإرهاب، بتهمة دعم حركة «أنصار الله». إعلانٌ بيّن إصرار الرياض على تضييق الخناق على شركات عاملة في مجال استيراد المشتقّات النفطية، إلى جانب شركات صرافة لا علاقة لها بالصراع، بهدف تصفية حساباتها مع زعماء قَبَليّين خالفوا توجُّهها منذ بدء العدوان على اليمن. واستندت قائمة الرياض، إلى تقارير صادرة عن مبادرات إعلامية مدعومة من قِبَل سفيرها لدى اليمن، محمد آل جابر، وشملت جهات تجارية وأخرى استثمارية متوقّفة عن العمل منذ سنوات، وأسماء زعماء قبائل تقطن الحدود السعودية - اليمنية، ولها علاقات واسعة مع قبائل جنوبي المملكة. وفي هذا الإطار، اعتبرت مصادر سياسية، في حديث إلى «الأخبار»، أن ما جرى يُعدّ «استهدافاً ممنهجاً» خلفيّته موقف تلك القبائل الرافض لمشروع بناء الجدار الحديدي على امتداد الحدود بين البلدين، والذي حال دون توغّل القوات السعودية داخل أراضيها خلال مرحلة ما قبل العدوان والحصار، بالإضافة إلى ارتباط هذه القبائل بأخرى في الأراضي السعودية. وعمدت الرياض إلى إيجاد ذرائع لفرض قيود جديدة على واردات المشتقّات النفطية القادمة إلى ميناء الحديدة، والتي لا تزال تخضع

> **تريد الرياض تهيئة المنطقة الحدودية لإنشاء منطقة عازلة على طول 20 كيلومتراً**

للاحتجاز، على رغم سريان الهدنة. وضمّت القائمة المعلَنة من قِبَل جهاز أمن الدولة السعودي، أسماء قبليّين بارزين في محافظتَي صعدة والجوف الحدوديتَين، أبرزهم: الشيخ علي قرشة، الذي سبق له أن قاد وساطات متعدّدة لوقف العنف في محافظات صعدة وعمران والجوف؛ وشيخ قبائل وائلة، صالح بن شاجع، الذي اتهمته بـ«الارتباط بالتنظيمات الإرهابية»، علماً أن له ارتباطات بقطر منذ أكثر من عقد. هذا الاتهام قوبل بردّ فعل غاضب من جانب القبائل الحدودية اليمنية التي اعتبرت ما حصل «استهدافاً»، واتهمت الرياض بـ«تصفية حسابات مع الرجل، بسبب رفضه إملاءات وإغراءات ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، عام 2015». وسارعت قبيلة وائلة إلى إصدار بيان أكدت فيه للقبائل السعودية - اليمنية، ولها علاقات أُسرية، أن الاتهامات التي طالت بن شاجع «عارية من الصحة وتفتقر إلى المصداقية»، وتهدف إلى «تمزيق النسيج الاجتماعي بين قبائل اليمن والمملكة».

الاستهداف الجديد لقبائل الحدّ الجنوبي اليمنية، تزامن مع تصاعد هجمات حرس الحدود السعودي بشكل كبير ضدّ المناطق الحدودية، ويأتي أيضاً في إطار محاولات الرياض تهيئة المناطق الحدودية لإنشاء المنطقة العازلة على طول 20 كيلومتراً من الجانبين. وكانت السعودية قد استغلّت المواجهات العسكرية التي شهدتها جبهات الحدود، خلال السنوات الماضية، لطرد الكثير من سكان هذه المناطق، تحت ذريعة الحرب. وعلى رغم تراجع المواجهات، خلال العامين الماضيين، لم تسمح الرياض بعودة سكان القرى الحدودية التي ترغب في إبقائها خالية من السكان. ووفقاً لمصادر قبلية يمنية، فإن «استهداف عدد من زعماء القبائل الحدودية، يأتي في إطار المخطّط السعودي الذي سبق لتلك القبائل أن أفشلته بين عامَي 2003 و2004، واقتلعت العلامات الحدودية في الجوف وصعدة»، مؤكدة أن القبائل «ستُفشل أيّ محاولة لإنشاء منطقة عازلة بنفس القوّة التي واجهت فيها محاولات إنشاء الجدار الحدودي العازل في السابق».

ومن بين الكيانات الواردة في القائمة السعودية: «مؤسسة الزهراء للتجارة والتوكيلات» التي ورد ذكرها في تقارير صدرت عن منظّمات مدعومة من قِبَل السفير السعودي لدى اليمن، إذ يقول جهاز أمن الدولة إنها تعمل على تسهيل تهريب الأموال والنفط لمصلحة «أنصار الله»، وشركة «فيول أويل» لاستيراد المشتقّات النفطية، وشركتا «سلم رود» للتجارة والاستيراد، و«أويل برايمر»، و«سام أويل» للتجارة والخدمات النفطية، و«أبكر» للخدمات النفطية التي زعم جهاز أمن الدولة بأنها تساهم في تهريب النفط الإيراني لـ«أنصار الله». واعتبرت المصادر السياسية هذا الاتهام «ذريعة جديدة» لتشديد «التحالف» القيود على واردات المشتقات النفطية القادمة إلى ميناء الحديدة، و«مؤشراً على الانقلاب على الهدنة» تحت ذرائع عدّة، أبرزها: «محاربة تهريب النفط الإيراني لليمن».

استندت السعودية على تقارير صادرة عن مبادرات إعلامية مدعومة من قبل سفيرها لدى اليمن (أ ف ب)

فلسطين

خلافاً لاعتقاد الاحتلال بأن المقاومة في غزة لن تتحرّك للردّ على انتهاكاته في الضفة والقدس، وفقاً للمعادلة التي يسعى لتثبيتها منذ ما قبل «مسيرة الأعلام» الأخيرة، جاء القصف الأخير من القطاع على الأراضي المحتلة ليُبطل ذلك الاعتقاد. ويعيد تذكير العدو، شأنه شأن رسائل نُقلت إليه عبر الوسطاء، بأن التصادي في الانتهاكات في الضفة خصوصاً لن يبقى من دون ردّ. وأن محاولة ابتزاز المقاومة بالتصاريح الأخيرة الممنوحة للغزّيين لن تُجدي نفعاً

رسائل غزة إلى العدو: لا لاستفراد جنين

غزة - **رجب المدهون**

لم يكن الصاروخ الذي أُطلق من قطاع غزة ليل الجمعة - السبت تجاه مدينة عسقلان، بعيداً من عملية الأغتيال التي نفذتها قوات الاحتلال في مدينة جنين الخميس الماضي ضدّ ثلاثة مقاومين. إذ كشفت مصادر في المقاومة الفلسطينية، لـ«الأخبار»، أن الصاروخ الذي لم يحمل توقيعاً أو تبنّياً من أيّ من الفصائل، كان عبارة عن رسالة ميدانية إلى العدو، بالتوازي مع أخرى شفهية وصلته عبر الوسطاء مفادها استمرار معادلة غزة - جنين، وأن جبهة القطاع لا يمكنها أن تهدأ طالما هناك انتهاكات في المناطق الفلسطينية الأخرى، خلافاً لاعتقاد الاحتلال بأن المقاومة في غزة لن تتحرّك عسكرياً للردّ على جرائمه في الضفة والقدس.

وقالت المصادر إن «المقاومة أكدت ميدانياً استمرار خياراتها العسكرية في مواجهة عمليات الاغتيال وجرّ العشب في مدينة ومخيم جنين شمال الضفة المحتلة»، محذّرة من أن «تفجّر الأوضاع في قطاع غزة لم يوارد في حال استمرار الانتهاكات في مخيم جنين» مشددة على أن «محاولة استغلال التحسينات الاقتصادية وإصدار تصاريح للعمال في قطاع غزة أمر لا تقبل به المقاومة»، وأن «هناك خطوطاً حمراء لا يمكن تجاوزها». وردّاً على قرار وزير جيش الاحتلال، بيني غانتس، سحب ألفي تصريح جديد لعمال غزة للعمل داخل الأراضي المحتلة عام 1948، على خلفية إطلاق صاروخ من القطاع، أكدت المصادر أن «تجريب مثل هذا الأمر مرّة أخرى غير ذي جدوى، وأنه لا يؤثر في قواعد الاشتباك التي فرضتها المقاومة بعد معركة سيف القدس». وكان «الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين» في غزة اعتبر قرار غانتس نوعاً من «العقاب الجماعي»، ومحاولة لاستخدام العمال كورقة سياسية واقتصادية ضاغطة، بعد وصول عدد الغزّيين الذين يعملون في الداخل المحتل إلى نحو 12 ألفاً، منبّهاً إلى أن «أيّ يوم تعطيل يكبّد هؤلاء خسائر تبلغ ثلاثة ملايين شيكل يومياً».

وبالتوازي مع تلك التطورات، كشفت المصادر عن اتصالات أجرتها حركة «حماس» مع الوسيط المصري، أكدت خلالها رفضها عمليات الاغتيال في مخيم جنين، محذّرة من أن «تكرار مثل هذه الجرائم كفيل بتفجير الأوضاع في جميع الساحات الفلسطينية». في المقابل، لم يفوّت رئيس وزراء الاحتلال، نفتالي بينيت، الفرصة لتكرار تصريحاته السابقة عن أن حكومته غيّرت سياستها في التعامل مع غزة ما حقّق «هدوءاً لا مثيل له

> الصاروخ الذي لم يحمل توقيعاً أو تبنّياً من أيّ من الفصائل، كان عبارة عن رسالة ميدانية إلى العدو

منذ سنوات»، بحسبه. وأشار إلى أنه «بعد تشكيل الحكومة، أوقفنا فوراً نقل حقائب الدولارات إلى حماس، وانتقلنا من سياسة احتواء إطلاق (القذائف الصاروخية) على إسرائيل إلى صفر تسامح، وغيّرنا توجّهنا نحو سكّان القطاع، وفتحنا من أجلهم إمكانية العمل في إسرائيل»، مشدداً على أن «هدفنا هو منع تعاظم قوة حماس مجدّداً». وفي ظلّ احتدام الأزمة السياسية، ومناكفة رئيس المعارضة، بنيامين نتنياهو، للحكومة، اعتبر بينت أنه «في الماضي كنّا نشتري هدوءاً مؤقتاً وندفع الثمن بتعاظم قوة (حماس)»، مستدركاً بأن «تعاظم القوة اليوم بطيء جداً، وهو الأبطأ منذ سنوات، لأننا نغلق إمكانية إدخال وسائل قتالية عن طريق رفح، بالتعاون مع مصر والولايات المتحدة». وجاء ذلك في وقت وُجّهت انتقادات حادّة إلى سياسة الحكومة تجاه قطاع غزة، بخاصة بعدما قصفت قوات الاحتلال برج مراقبة على حدود شمال القطاع، واستطاعت المقاومة ترميمه خلال ساعات قليلة. وفي هذا الإطار، رأى وزير المالية الإسرائيلي، أفيغدور ليبرمان، أن «هناك من قادة حركة حماس من يجلس ويحرّض ويبارك العمليات «الإرهابية» ويشعر وكأنه يتمتع بحصانة أو بوليصة تأمين». في غضون ذلك، دعا رئيس المكتب السياسي لحركة «حماس»، إسماعيل هنية، الفصائل الفلسطينية وصنّاع القرار الرسمي إلى التركيز على أربعة متغيّرات مهمة يجب التعامل معها ومع نتائجها لبناء الرؤية الاستراتيجية الفلسطينية المستقبلية، وهي نتائج معركة «سيف القدس» التي شكّلت نقلةً نوعيةً وتحولاً استراتيجياً في إدارة الصراع مع العدو الإسرائيلي، والثاني هو الانكفاء الأميركي عن المنطقة في أكثر من ساحة، والثالث يتمثل في الحرب بين روسيا وأوكرانيا والتي لن يكون العالم بعدها كما قبلها، والرابع هو عمليات التطبيع واختراق المنطقة. وشدد هنية، خلال مؤتمر علمي دولي نظّمته جامعة الأمة في غزة بعنوان «السيادة الفلسطينية... المتغيرات الاستراتيجية والمسارات المستقبلية»، على أن الفلسطينيين بحاجة إلى ثلاثة عوامل مهمة، أولها الاتفاق على استراتيجية وطنية لتجاوز حالة الانقسام، وثانيها بناء جبهة واحدة تحمي الثوابت وترعى المقاومة وتشكّل مرجعية على طريق إعادة بناء «منظمة التحرير» والحصول على القوة، فيما العامل الثالث يتلخّص في الحاجة إلى حلفاء على أكثر من صعيد وجبهة.

أكدت المقاومة استمرار خياراتها العسكرية في مواجهة عمليات الاغتيال (أ ف ب)

«أمّ النصر»: أضلع المعاناة الثلاثة

غزة - **الأخبار**

ينفث ما تبقّى من سيجارته، ويستبق حديثه بتنهيدة: «الظلم الذي نعانيه تاريخي، رغم أننا لسنا مواطني درجة ثانية». يقول «أبو إياد» لـ«الأخبار»، ويكمل: «هُجّرنا قبل أكثر من 25 عاماً من بيوتنا المبنية من الصفيح، ومُنحنا الإذن بالاستقرار في هذه المنطقة، التي عمّرناها رغم كلّ ما يحيطها من برك صرف صحي ومجمّعات قمامة، لكننا اليوم نعود إلى المربّع الأول».

و«القرية البدوية» أنشئت في عام 1997 على مساحة 800 دونم شمال قطاع غزة، في منطقة كانت تحدّها مستوطنات إسرائيلية من الشرق والغرب والشمال، بينما تحاصرها من الجنوب سلسلة من برك الصرف الصحي، وعدد من مكبّات القمامة، وكان سكّانها الذين يتجاوز عددهم حالياً الـ 6 آلاف نسمة، يسكنون سابقاً في أراضٍ أهلية، أي مملوكة بوثائق «طابو»، في تل الزعتر شمال القطاع، قبل أن يتمّ إخلاؤهم بقرار حكومي.

وبحسب الرجل الخمسيني الذي التقيناه في ديوان عائلة أحد المصابين خلال الأحداث الأخيرة، فقد بدأ الحدث يوم الخميس، في التاسع من الشهر الجاري، عندما توجّه عدد من سيارات سلطة الأراضي، مدعّمة بسيارة شرطة، إلى بيت عائلة «أبو حشيش» لمطالبتهم بإخلاء المنزل، لأن صاحبه خالف القرارات الحكومية، وبنى بيته من الإسمنت، علماً بأن الأراضي التي لم تتمّ تسوية أوضاعها القانونية مع «سلطة الأراضي» تسمح الأخيرة للمواطنين بالسكن فيها، من دون من بناء عقار عليها. يواصل الرجل سرد الرواية إلى «الأخبار»: «رفض توفيق أبو حشيش إخلاء منزله، وحصلت مشادة كلامية مع دورية الشرطة، ومن ثمّ اشتباك بالأيدي، واعتدى فيها أحد عناصر الشرطة على الشاب سند، وهو ابن صاحب البيت، وتطوّر الاشتباك إلى رشق بالحجارة على الدورية، وإطلاق الأخيرة الرصاص الحيّ في الهواء». ووفقاً لـ«أبو إياد»، فقد انسحبت الدورية، لكنها عادت إلى القرية بعدها بساعات، معزّزة بعدد من جيبات الشرطة، ترافقها جرافة، شرعت في هدم المنزل، كردّة فعل على الاشتباكات وعدم تجاوب العائلة مع القرار الحكومي.

ويتابع: «مشهد الهدم استفزّ مشاعر السكان، فتجمّع المئات من الشباب لمساندة العائلة، ودارت اشتباكات واسعة، رشق فيها شباب أم النصر سيارات الأجهزة الأمنية بالحجارة، فيما ردّ عناصر

> مشاهد المواجهات وصور البيت المهدّم تسبّبت بموجة تضامن واسعة مع أهالي القرية

الأمن بإطلاق الرصاص الحيّ، وقمع المحتجّين بالضرب بالهراوات، ما تسبّب بإصابة سبعة شبان، إصابة أحدهم خطيرة، فضلاً عن اعتقال قرابة تسعين شاباً».

ليس بعيداً عن أمّ النصر، يقع حيّ بيسان الذي شهد أحداث شغب كبيرة. يقول أبو عاصم إن المئات من شبّان القرية هاجموا الحيّ الذي يسكنه عدد من العائلات الآمنة، ودمّروا سيارات السكّان وممتلكاتهم، واعتدوا على نقاط الشرطة ومقدّراتها. ويضيف، في حديث إلى «الأخبار»: «لم تَصدر منا أيّ إساءة لسكّان الحيّ، وكنّا لهم أفضل جيران، لكن ردّة الفعل أخذت منحى أكثر تعقيداً، ربّما عوقب سكّان الحيّ لأنهم مكوّن اجتماعي مغاير للسمة البدوية التي تغلب على المنطقة، وربّما ظنّوا أن جميع مَن يسكن الحيّ ينتمون إلى حزب واحد».

روايات متعدّدة

بالعودة إلى قصة المنزل المهدوم، يؤكد مصدر حكومي أن صاحب البيت تلقّى عدة إشعارات بمنع البناء، وإشعارات أخرى بوقف البناء، لكنّه لم يستجب لأيّ منها، مضيفاً إن المنزل الذي يبنيه مُقام على أرض حكومية، والسماح بتجاوزه سيفتح الباب على التهام مزيد من الأراضي التي هي ليست ملكاً لأحد، إنّما مخزون الأجيال القادمة، مستدركاً بأن «الرئيس الجديد لسلطة الأراضي لم يحسن التصرّف، وأظهر أسلوباً صدامياً ومستفزّاً تجاه السكان، حيال أمر كان يمكن معالجته بطريقة أكثر رقياً وأخلاقاً».

من جهته، يردّ «أبو سليمان»، وهو أحد أقرباء «أبو حشيش»، على الرواية الحكومية بالقول إن «العائلة الممتدّة كانت تسكن سابقاً في أرض زراعية، تسلّمتها من الحكومة مقابل أجرة سنوية، وأخرجت منها، وحصلت في مقابل ذلك على قطعة الأرض التي بنت منزلها عليها، وهي تمتلك ورقة من البلدية تثبت أحقّيتها بالسكن، على رغم عدم تسوية كل الأوراق مع سلطة الأراضي». وينتقد «الحاج حماد»، بدوره، سياسة الكيل بمكيالين التي تتبعها «سلطة الأراضي» في القطاع، معتبراً أنه «ليس من العدل أن تمنح الحكومة مئات الدونمات لموظفيها، وهي نفسها أراضي الأجيال، وتمنح قطعاً أخرى من الأرض لمصلحة جمعيات حزبية، بينما نُحرم نحن حقّنا في أن يكون لأحدنا منزل في بلدنا، ماذا سيفعل من يطرد من مكان يؤويه، إلى الشارع، هل سيرمي الشرطة بالورود».

الحكومة تستدرك

مشاهد المواجهات التي استُخدم فيها الرصاص الحيّ في وجه السكّان، وصور البيت المُهدّم والتي طافت مواقع التواصل الاجتماعي، تسبّبت بموجة تضامن واسعة مع أهالي القرية، وهو ما دفع «لجنة متابعة العمل الحكومي» إلى عقد اجتماع في ساعة متأخرة من يوم الخميس، أصدر عقبه عصام الدعاليس، وهو رئيس «اللجنة»، بياناً مصوّراً، وعد فيه بمحاسبة جميع المتسبّبين في تصاعد الأحداث على هذا النحو، كما ألغى عدداً من الإجراءات والحملات المنوي القيام بها، ومنها إجبار أصحاب التصفية الجسدية، سيقضي ما تبقّى له من عمر رهين قفص فيدرالي أمريكي سيّئ السمعة، إذ إن مجموع الأحكام التي تحملها التهم الموجّهة إليه تصل إلى 175 عاماً سجناً.

وتتعلّق الوثائق السرّية والبرقيات الدبلوماسية التي نشرتها «ويكيليكس»، بانتهاكات مروّعة ارتكبها الجيش الأميركي خلال حروبه في أفغانستان والعراق واليمن. كما أظهرت أن الأجهزة الأمريكية تجسّست على ثلاثة رؤساء فرنسيين ومسؤولين يابانيين، واخترقت هاتف أنجيلا ميركل المستشارة الألمانية السابقة، وأخفت المعتقلين في سجن «غوانتانامو» في الجزء المحتلّ من كوبا عن «الصليب الأحمر الدولي». وكشفت أيضاً عن دفعات سعودية سخيّة لـ«مؤسّسة كلينتون»، وعن الكذب بشأن وقوع ضحايا في تظاهرات ساحة تيانانمن، التي نظّمها طلاب صينيون في الرابع من حزيران عام 1989، وذلك لغرض شيطنة النظام الصيني. وتشكّل هذه الوثائق في مجموعها إدانة تاريخية غير مسبوقة لنُخبة واشنطن الحاكمة وطرائق عملها – وعمل حلفائها –، وتعرية تامّة لزيف ادّعاءات الحرص على نشر الديموقراطية والحريات وحقوق الإنسان. ويقبع أسانج أسيراً في سجن مشدّد الحراسة في بلمارش (شمال لندن)، مخصّص لعتاة المجرمين الجنائيين، ومن دون داعٍ قانونيّ بعدما سُحبت تهم وُجّهت إليه بارتكاب اعتداءات جنسية في السويد تبيّن لاحقاً أنها ملفّقة. وقد رفض القضاء البريطاني إطلاق سراحه بكفالة إلى حين النظر في مذكّرة التسليم الأميركية، على رغم أنه متزوّج بسيدة بريطانية وأب لولدين بريطانيَّين لديهم عنوان معروف. وكانت الحكومة البريطانية قد اعتقلت أسانج في عام 2019، بعد طرده قسراً من مقرّ السفارة الإكوادورية في لندن، حيث كان يتمتّع بالحماية الدبلوماسية طوال سنوات من قبل سلطات ذلك البلد ومُنح جنسيته، قبل سقوط الحكومة اليسارية هناك وتولّي حكومة جديدة موالية لواشنطن مقاليد السلطة. وفرّ أسانج بحياته إلى مقرّ السفارة بعد مطاردته من قبل المخابرات الأميركية، واشتراك عدّة دول بما فيها السويد وإسبانيا وحتى بلاده أوستراليا في مؤامرة للقبض عليه.

ودان بيان نُشر على موقع «ويكيليكس» قرار الحكومة البريطانية، ووصفه بأنه «يوم أسود لحرية الصحافة وللديموقراطية البريطانية»، مضيفاً إنه «كان في قدرة الوزيرة باتيل أن تفعل الشيء الصحيح. وبدلاً من ذلك، سيتمّ تذكّرها إلى الأبد كشريك للولايات المتحدة في أجندتها لتحويل الصحافة الاستقصائية إلى مشروع إجرامي يستحقّ العقاب». وقال جيريمي كوربن، الزعيم السابق للمعارضة البريطانية، من جهته، إن «الكلمات تعجز عن التعبير حول خطورة هذه السابقة التي أقدمت عليها وزيرة الداخلية بموافقتها على تسليم جوليان أسانج إلى الولايات المتحدة. نحن يعترينا الغضب، لكننا لم نُهزم ولن نستسلم حتى يتمّ إطلاق سراحه». كما وصف «الاتحاد الدولي

تقرير

أسبوعان أمام أسانج للاستئناف: أمل النجاة ضعيف

لندن - **سعيد محمّد**

في خطوة لم تُثر استغراباً لكنها لاقت استهجاناً واسعاً، أذنت وزيرة الداخلية البريطانية بتسليم مؤسّس موقع «ويكيليكس»، جوليان أسانج، المعتقل لديها منذ دون أيّ مبرر قانوني، إلى السلطات الأميركية. ويتبقّى أمام الفريق القانوني لأسانج أقلّ من أسبوعين الآن للطعن في القرار أمام المحكمة العليا لكن غياب الثقة في استقلالية القضاء البريطاني عن السلطة السياسية، يقلّص الآمال بأيّ نهايات أقلّ سوداوية من مصير رفيق أسانج الأميركي، جوشوا شولت، الذي يقبع في انتظار المحاكمة في سجن فيدرالي، في ظلّ ظروف قهر ومعاملة غير إنسانية

لم تخبّئ بريتي باتيل، وزيرة الداخلية البريطانية، توقّعات العارفين بتاريخ بلادها الممتدّ في مساوقة الإرادة الأميركية، عندما أذنت (يوم الجمعة 17 حزيران) بتسليم جوليان أسانج إلى السلطات الأميركية، بناءً على مذكّرة تطالب بتسليمه لمحاكمته في الولايات المتحدة. وكان ممثّلون قانونيون لواشنطن قد أعدّوا قائمة طويلة من التهم لأسانج، المحتجَز في بريطانيا منذ ثلاث سنوات تقريباً من دون مبرّرات قانونية، وذلك في إطار تشريعات أميركية ضدّ التجسّس تمّ إقرارها بعدما نشر موقع «ويكيليكس» - الذي أسّسه أسانج - مئات الآف الصفحات من وثائق رسمية سرّية كشفت الطرائق الإجرامية لعمل نُخبة واشنطن وحلفائها. وقد نظرت محاكم بريطانية في تلك المطالبة وفق تدرّج نظام التقاضي المعتمَد في المملكة، وخلصت، على رغم مخالفات ظاهرة لأحكام القانون البريطاني نفسه، إلى إزالة أيّ عوائق قانونيّة قد تحول دون تسليمه إلى الجانب الأميركي. وفي حال إدانته، فإن الصحافي الأوسترالي المعروف، إن نجا من التصفية الجسديّة، سيقضي ما تبقّى له من عمر رهين قفص فيدرالي أميركي سيّئ السمعة، إذ إن مجموع الأحكام التي تحملها التهم الموجّهة إليه تصل إلى 175 عاماً سجناً.

وتتعلّق الوثائق السرّية والبرقيات الدبلوماسية التي نشرتها «ويكيليكس»، بانتهاكات مروّعة ارتكبها الجيش الأميركي خلال حروبه في أفغانستان والعراق واليمن. كما أظهرت أن الأجهزة الأمريكية تجسّست على ثلاثة رؤساء فرنسيين ومسؤولين يابانيين، واخترقت هاتف أنجيلا ميركل المستشارة الألمانية السابقة، وأخفت المعتقلين في سجن «غوانتانامو» في الجزء المحتلّ من كوبا عن «الصليب الأحمر الدولي». وكشفت أيضاً عن دفعات سعودية سخيّة لـ«مؤسّسة كلينتون»، وعن الكذب بشأن وقوع ضحايا في تظاهرات ساحة تيانانمن، التي نظّمها طلاب صينيون في الرابع من حزيران عام 1989، وذلك لغرض شيطنة النظام الصيني. وتشكّل هذه الوثائق في مجموعها إدانة تاريخية غير مسبوقة لنُخبة واشنطن الحاكمة وطرائق عملها – وعمل حلفائها –، وتعرية تامّة لزيف ادّعاءات الحرص على نشر الديموقراطية والحريات وحقوق الإنسان. ويقبع أسانج أسيراً في سجن مشدّد الحراسة في بلمارش (شمال لندن)، مخصّص لعتاة المجرمين الجنائيين، ومن دون داعٍ قانونيّ بعدما سُحبت تهم وُجّهت إليه بارتكاب اعتداءات جنسية في السويد تبيّن لاحقاً أنها ملفّقة. وقد رفض القضاء البريطاني إطلاق سراحه بكفالة إلى حين النظر في مذكّرة التسليم الأميركية، على رغم أنه متزوّج بسيدة بريطانية وأب لولدين بريطانيَّين لديهم عنوان معروف. وكانت الحكومة البريطانية قد اعتقلت أسانج في عام 2019، بعد طرده قسراً من مقرّ السفارة الإكوادورية في لندن، حيث كان يتمتّع بالحماية الدبلوماسية طوال سنوات من قبل سلطات ذلك البلد ومُنح جنسيته، قبل سقوط الحكومة اليسارية هناك وتولّي حكومة جديدة موالية لواشنطن مقاليد السلطة. وفرّ أسانج بحياته إلى مقرّ السفارة بعد

> لا يخفى الدافع السياسي وراء مطالبة الولايات المتحدة بتسليمها أسانج

للصحافيين»، في بيان، قرار باتيل بأنه «انتقامي وضربة حقيقية لحرية الإعلام». وكان المتحدث باسم وزارة الداخلية قد أعلن، في بيان رسمي، أنه «في هذه القضية، لم يجد القضاء البريطاني في تسليم السيّد أسانج للولايات المتحدة من القمع أو غياب العدالة أو إساءة استخدام الإجراءات أيّ شيء، أو أن ذلك يتعارض مع حقوقه الإنسانية، بما فيها حقه في محاكمة عادلة وفي حرية التعبير».

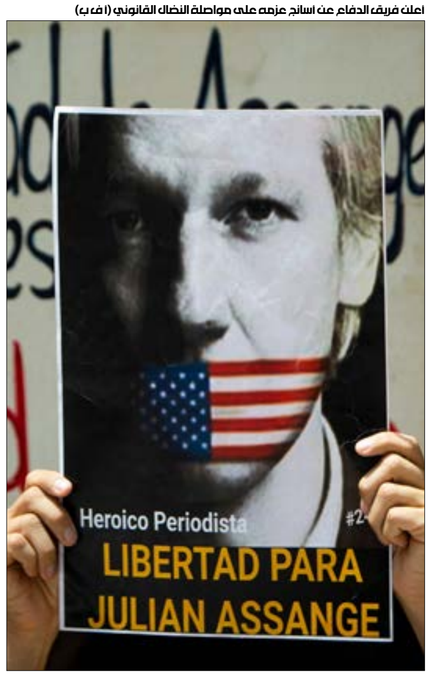

أعلنت فريق الدفاع عن أسانج عزمه على مواصلة النضال القانوني (أ ف ب)

متابعاً أن «القضاء البريطاني مرتاح للضمانات بأن أسانج أثناء وجوده في الولايات المتحدة سيعامَل معاملة لائقة، بما في ذلك ما يتعلّق بصحته». وسيكون أمام الفريق القانوني لأسانج 14 يوماً للطعن في القرار أمام المحكمة الملكيّة العليا، وهو إجراء يبدو شكلياً وعديم القيمة بالنظر إلى أن المحكمة نفسها كانت قد ألغت، أوائل العام الماضي، قرار محكمة ابتدائية منعت تسليم أسانج للأميركيين على أسس صحية تتعلّق بحالته النفسية وارتفاع خطر إقدامه على الانتحار، وقد قبلت المحكمة العليا وقتها تطمينات قدّمها المدّعون العامون الأميركيون حول الظروف التي سيُعتقل فيها أسانج حال تسلّمه. ولاحقاً، في كانون الثاني الماضي، رفضت استئنافاً لذلك القرار تقدّم به أسانج، قبل أن يوافق بول غولدسبرينغ، كبير قضاة جلالة الملكة، على أمر التسليم في شباط الماضي، ويحيل أمر التنفيذ إلى وزيرة الداخلية للموافقة عليه والعمل بموجبه. ومع هذا، أعلن فريق الدفاع عن أسانج عزمه على مواصلة النضال القانوني وتقديم استئناف بصفة عاجلة إلى المحكمة العليا. وقالت ستيلا أسانج (زوجته وأمّ أولاده)، في مؤتمر صحافي، إنها لن تكلّ في محاولاتها لإنقاذ حياة زوجها. ويتعيّن على فريق الدفاع الآن البحث عن زوايا قانونية أخرى غير تلك التي تداولتها المحكمة سابقاً، إن كان للاستئناف أن يُقبل من حيث الشكل. ويعتقد خبراء قانون بأن التركيز سيكون غالباً على الطابع السياسي للتهم، وتعارضها مع القانون البريطاني الذي يمنع (نظرياً) تسليم المطلوبين لأسباب سياسية. وفي حال موافقة المحكمة على النظر في الاستئناف، فقد يستغرق الأمر عدّة أشهر قبل إصدار قرار نهائي. وإذ تحدّثت صحف أوسترالية عن أن الحكومة العمّالية الجديدة هناك قد تحاول، من وراء الكواليس، استصدار عفو رئاسي أميركي عن أسانج، أو على الأقلّ استحصال قبول السلطات الأميركية على نقله إلى بلاده لتنفيذ العقوبة التي سوف يُوقع عليه في سجن أوسترالي، فإن هذا الحديث لا يزال في إطار الشائعات التي لا تُرافقها جهود فعلية إلى الآن.

وفي الحقيقة، لا يُخفى الدافع السياسي وراء مطالبة الولايات المتحدة بتسليمها أسانج، والمستقبل المظلم الذي سينتهي إليه الرجل إذا ما تمّ تنفيذ ذلك. وتبدو حالة رفيقه، جوشوا شولت، الهاكر الأميركي - المتّهم بسرقة بيانات عن تجاوزات في المخابرات المركزية الأميركية وتمريرها إلى «ويكيليكس» في عام 2017 - أقرب ما تكون إلى صورة ما ستؤول إليه أموره حينئذ. ويقبع شولت، منذ 2018، أثناء انتظار إعادة محاكمته في سجن فيدرالي، تحت ظروف قهر غير إنسانية، حيث يُحتجز في معتقَل من دون نوافذ منذ أكثر من عامين، لم يعرض خلالهما على طبيب، ولا يُسمح لأحد بمساعدته، ويُمنع إطلاق سراحه بكفالة، ويقيَّد بالسلاسل إلى الأرض عند استجوابه، ولا يُسمح له حتى بشراء مواد من بقالة السجن. ويُفترض بشولت أن يواجه قائمة من التهم تحت بند تشريعات التجسّس ذاتها التي يتمّ استخدامها ضدّ أسانج، وذلك للمرّة الثانية بعد فشل محاولة سابقة لإدانته في المحكمة.

بريميرليغ

اختبارات صعبة في بداية الموسم
مانشستر يونايتد يفتقد الاستقرار

موسمٌ شاقّ ينتظر مانشستر يونايتد في إنكلترا والبطولات الأوروبية. الفريق في حالٍ يُرثى لها منذ اعتزال المدرب الأسطوري السير اليكس فيرغسون عام 2013. لا نشاط يُذكر في سوق الانتقالات حتى الآن واختبارات ملحمية تنتظر «الشياطين الحمر» مع انطلاقة الدوري الإنكليزي الممتاز في 6 آب المقبل. الأمور تصب بعكس ما يشتهي «أحمر مانشستر». فهل يحقق المدرب الجديد إريك تن هاغ النجاح؟

رحلة خمسة لاعبين عن الفريق بشكلٍ رسمي بعد انتهاء عقودهم (أ ف ب)

حسين فحص

عانى مانشستر يونايتد كثيراً خلال استحقاقات العقد الماضي، وكان العامين الأخيرين الأكثر صعوبة على فريق شمال إنكلترا. الاستقرار «النوعي» الذي كوّنه أسطورة الفريق أولي غونار سولشاير عند إشرافه على العارضة الفنية للنادي تهدّم تباعاً إثر تردي النتائج. وفي ظل السقوط الحر، ارتأت الإدارة بالألماني رالف رانغنيك خير سلفٍ على المدى القصير، فتم تعيينه خلال منتصف الموسم المنصرم بهدف معاينة الأضرار، على أن يستلم منصباً إدارياً بدءاً من الموسم المقبل. لكن، ما لم يكن في الحسبان، تفاقُم الأضرار أكثر مع رانغنيك ومغادرته النادي كلياً (سيدرب منتخب المجر في الفترة المقبلة). هكذا، قامت الإدارة بتسليم الشعلة إلى مدرب أياكس أمستردام الهولندي إريك تن هاغ، آملاً بإعادة الاستقرار إلى داخل أسوار ملعب «أولد ترافورد»، وسط آمال كبيرة قد تصطدم بلغة الواقع. اشتُهر تن هاغ خلال السنوات الماضية برفقة أياكس حيث اعتلى المنصات المحلية وأعاد الفريق إلى الخريطة الأوروبية من بوابة دوري أبطال أوروبا. أظهر الهولندي إمكانات واعدة في عالم التدريب وقدّم كرة جميلة محققاً نتائج لافتة، فهل يكرر الأمر في إنكلترا؟

أنهى مانشستر يونايتد مسابقة الدوري في المركز السادس وتأهل إلى «اليوروبا ليغ» دون تحقيقه أي لقب، وفي دوري أبطال أوروبا صعد من دور المجموعات وخرج من دور الـ16 على يد أتلتيكو مدريد. موسمٌ غير ناجح تأملت الجماهير على خلفيته الدخول بقوة في سوق الانتقالات الصيفي، لكن ذلك لم يحدث أقله حتى الآن.

مع نهاية موسم 2022/2021، رحل خمسة لاعبين عن الفريق بشكلٍ رسمي بعد انتهاء عقودهم، هم الفرنسي بول بوغبا، الأورغواياني إدينسون كافاني، الإسباني خوان ماتا، الإنكليزي جيسي لينغارد والصربي نيمانيا ماتيتش. ورغم التطلعات الكبيرة للنشاط في الاستقدامات، لم يوقّع مانشستر يونايتد مع أي لاعب حتى اللحظة. ساهم الموسم السيئ أيضاً بانخفاض القيمة السوقية للاعبي الفريق طبقاً للتقييم الجديد الصادر عن موقع «ترانسفر ماركت» المختص بالإحصائيات وأرقام اللاعبين والأندية، وذلك من 774,25 مليون يورو إلى 713,55 مليون يورو بنسبة تراجع بلغت 7,8%، ليحتل بعد فقدانه قرابة الـ60 مليون يورو المركز الرابع بين أعلى القيم السوقية لفرق الدوري الإنكليزي خلف مانشستر سيتي، ليفربول وتشيلسي.

> سيواجه مانشستر يونايتد الأندية «الستة الكبار» في أول 13 مباراة من الدوري

جدول مزدحم

تحدٍ آخر ينتظر تن هاغ. فبعيداً عن ضعف المنظومة بشكلها الحالي، أسفر جدول الدوري الإنكليزي الممتاز عن استحقاقات صعبة لمانشستر يونايتد خلال الأسابيع الأولى. أقيمت قرعة مباريات الدوري الإنكليزي الممتاز للموسم المقبل وأسفرت عن مواجهات متوازنة لأغلب الفرق، لكن نادي مانشستر يونايتد سيقابل «كاوبوسا» في وقتٍ مبكر من الموسم بمواجهته «الستة الكبار» في أول 13 مباراة، وهو ما يزيد الضغط ربما على الإدارة لتسريع نشاطها في سوق الانتقالات الحالي.

سيواجه تن هاغ فريق ليفربول على ملعب أولد ترافورد في الأسبوع الثالث من الموسم الجديد كأولى الاختبارات الكبيرة. تأتي المواجهة على أرضه بعد استضافة برايتون وزيارة برينتفورد في الأسبوع الثاني من الموسم. ومن بعدها، ستنهال المباريات الصعبة على تن هاغ إلى أن تتوقف البطولة بعد 12 تشرين الثاني/ نوفمبر لإفساح المجال أمام إقامة نهائيات كأس العالم في قطر، خلال الفترة ما بين 21 تشرين الثاني/ نوفمبر و18 كانون الأول/ ديسمبر، قبل أن تعود عجلة مباريات الدوري للدوران من جديد في 26 كانون الأول/ ديسمبر. موسم صعب منتظر، وستظهر تجلياته باكراً على اعتبار أن المدرب الجديد سيكون قد أخذ وقتاً كافياً للاستعداد.

السلة اللبنانية

سيّدات الرياضي بطلات لبنان

حسم الرياضي سلسلة النهائي مع فريق بيروت 3-0 (سركيس بريتيسيان)

أحرزت سيدات النادي الرياضي لكرة السلة لقب بطولة لبنان بعد حسمهنّ سلسلة النهائي مع فريق بيروت 3-0، لتنقذ موسم النادي «الأصفر» وتثأر لخسارة فريق الرجال لقب بطولة لبنان أمام فريق بيروت تحديداً. فوز الرياضي الثالث جاء أمس بنتيجة 56 - 47 (14-10، 22-25، 42 - 40، 56-47) على ملعب الرياضي. وكانت سيدات الرياضي قد فزن بالمباراة الأولى بنتيجة 20-0 بعد اعتبار بيروت خاسراً نتيجة تخلفه عن المباراة الأولى بعد شكوك حول إصابات لاعباته بفيروس كورونا. وفي المباراة الثانية، فازت سيدات الرياضي أول من أمس 64-62، قبل أن يحقّقن انتصارهن الثالث أمس 56 - 47. وكانت لاعبة الرياضي الأميركية بريانا فرايزر أفضل المسجلات مع 20 نقطة، تليها ريبيكا عقل بـ 13 نقطة. أما من بيروت، فكانت فيكتوريا ماكوالاي الأفضل مع 29 نقطة، تليها رنا الحسيني بثماني نقاط.

من جهة أخرى، حلّ منتخب لبنان للذكور (دون الـ 16 سنة) في المركز الرابع ببطولة آسيا المؤهلة الى بطولة العالم بعدما خسر أمام منتخب نيوزيلندا (62-89) في مباراة تحديد المركزين الثالث والرابع التي جرت مساء أمس في قاعة نادي الغرافة بالعاصمة القطرية الدوحة.

وسبق للبنان أن تأهل الى نهائيات بطولة العالم لدون الـ 17 سنة التي ستقام في ملقة (إسبانيا) بين 2 و9 تموز المقبل، إذ إن المنتخبات التي تتأهل الى الدور نصف النهائي في البطولة القارية تضمن المشاركة في بطولة العالم.

وكان أفضل مسجل في المنتخب اللبناني: جان بول الشامي ونيقولاي شويري (12 نقطة لكل منهما)، يليهما ريان هاشم (11 نقطة).

وتصل عند الساعة السادسة والنصف من مساء اليوم البعثة اللبنانية، حيث سيفتح الاتحاد اللبناني لكرة السلة صالون الشرف التابع لمطار رفيق الحريري الدولي لاستقبال البعثة.

(الأخبار)

اخبار محلية

ناشئو لبنان إلى الاردن

غادرت بعثة منتخب لبنان للناشئين (دون 16 عاماً) إلى مدينة العقبة الأردنية للمشاركة في منافسات بطولة غرب آسيا التاسعة للناشئين 2022 والتي يستضيفها الاتحاد الأردني لكرة القدم خلال الفترة من 21 الى 30 حزيران الحالي. وضمت البعثة التي يترأسها الدكتور مازن قبيسي (رئيس لجنة المنتخبات وعضو الاتحاد اللبناني لكرة القدم) كلاً من: حسام الدقدوقي (مدير الفريق)، محمد إبراهيم (مدرب)، حسين الجردي (مساعد مدرب)، علي بزي (مدرب حراس)، أنطوني الفغالي (معالج) ومحسن إسماعيل (إداري).

واختار الجهاز الفني 23 لاعباً لتمثيل المنتخب، وهم: لحراسة المرمى: جاد جوهر، حسن حيدر وكريستيان عوكر. الدفاع: سليم مسلم، أندرو افرنسيس، عيسى شعيتو، حمزة أيوب، رواد مشنتف، عمر خليل وشفيق يمين. الوسط: داني زهر الدين، جورجيو الشاعر، محمد الدر، فريدي اسطفان، يحيى حمدان وعبد الله الدواك. الهجوم: عباس حدرج، جاد عجمي، سمير قصاص، بدر الدين القوام، حسين سبليني، حسين الخنسا ومحمد ياسين.

كما يشارك من لبنان الحكمان الدوليان علي الأشقر وعلي المقداد.

وكانت قرعة البطولة قد أسفرت عن حلول منتخب لبنان في المجموعة الثانية الى جانب منتخبات فلسطين وسوريا والكويت، فيما ضمت المجموعة الأولى منتخبات الأردن والعراق واليمن وعمان. ويفتتح لبنان مشواره في البطولة يوم 22 حزيران بمواجهة الكويت عند التاسعة مساءً، ثم

يلعب يوم 24 حزيران أمام سوريا في التوقيت ذاته، ويختتم مشاركته في دور المجموعات أمام فلسطين يوم 26 حزيران، وتقام جميع مباريات البطولة على ملعب شركة تطوير العقبة.

ويشهد يوم 28 حزيران إقامة مباراتي الدور قبل النهائي بين بطل المجموعة الأولى وثاني المجموعة الثانية، وبين بطل المجموعة الثانية مع وصيف الأولى، ليتأهل الفائزان إلى المباراة النهائية التي ستقام في 30 حزيران.

وكانت النسخة الثامنة من بطولة الناشئين قد أقيمت في السعودية في نهاية عام 2021 وشهدت حينها فوز المنتخب اليمني باللقب على حساب صاحب الضيافة.

بلال فرّاج يعود مديراً للانصار

عقدت الهيئة الإدارية لنادي الأنصار الرياضي اجتماعاً، برئاسة رئيس النادي نبيل بدر وحضور معظم الأعضاء، للبحث في شؤون النادي والتحضيرات للموسم المقبل وقد اتخذت القرارات الآتية:

- حل كل الأجهزة الفنية والإدارية لفرق النادي (باستثناء فريقي البراعم والناشئين لاستكمال المباريات المتبقية من بطولة الدوري لهاتين الفئتين)، وشكرهم على جهودهم خلال الموسم المنصرم. - تعيين بلال فرّاج مديراً للنادي ومديراً للفريق الأول لكرة القدم ومنحه كامل الصلاحيات للقيام بواجباته الإدارية. - الإبقاء على اجتماعات الهيئة الإدارية مفتوحة لحين البت بتشكيل الجهاز الفني للفريق الأول والفئات العمرية وباقي الألعاب.

استراحة

كلمات متقاطعة 4055

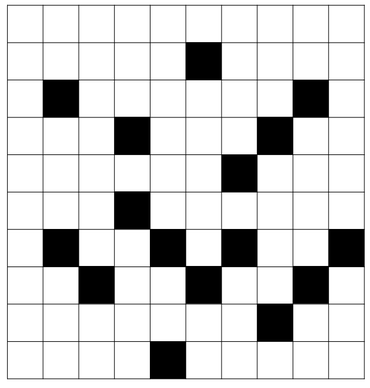

افقيا

1- فيلسوف يوناني – 2- من الأسلحة القديمة – فنانة لبنانية – 3- موضع في سوريا إستشهد فيه يوسف العظمة عام 1920 – 4- حرف نصب – أصيب بنكبة – مدينة تاريخية في إمارة الفجيرة – 5- مرجل كبير– ماركة نظارات شمسية – 6- مجلة مالية إقتصادية لبنانية – أوثق وشدّ – 7- مأوى الدجاج – هاج الدم – 8- عملة أسيوية – جرذ بالأجنبية – من الحبوب – 9- إحسان – دخولي البلاد بالقوة والإستيلاء على أراضيها – 10- ذكر النحل – نهر بين منشوريا وكوريا

عمودياً

1- أسطول ضخم ارسله ملك اسبانيا فيليب الثاني لغزو انكلترا فاغرقته العواصف – ولد ذكر – 2- ثرى – نغلي بواسطة الماء الخضر – إله مصري – 3- أحد أبناء نوح – تعمّ – 4- دقيق القمح – الآن بالأجنبية – 5- ماخوذ بنشوة الخمر – ود – 6- حركة تحكم أفغانستان – خنزير بري – 7- تُقال على الهاتف – جزيرة أندونيسية – 8- طيّار أميركي قطع المسافة بين نيويورك وباريس عام 1927 – متشابهان – 9- نعم بالأجنبية – مدخل – رطوبة – 10- مدينة في تكساس

حلول الشبكة السابقة

افقيا

1- زاغروس – غلط – 2- يورك – مسبار – 3- در – يم – را – 4- يفوزان – رنا – 5- نبرة – إد – سد – 6- يوم – مح – حية – 7- عس – ال – أسر – 8- الفيّوم – 9- قلوب – اه – فز – 10- أمل – النزيف

عمودياً

1- زيديني عشقاً – 2- اورفيوس – لم – 3- غر – ورم – أول – 4- ركيزة – الب – 5- ما – ملف – 6- سم – تاح – يال – 7- سر – أوهن – 8- غبار – حسم – 9- لا – نسير – في – 10- طروادة – خزف

sudoku 4055

	5	6	3		9	7	1	2
7				2				
	1					8		
	9					2		5
6	4			9				
1			7		3			4
9			6	3				1
						3		8
5	2	3		1		6		

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 4054

8	3	7	1	5	6	2	4	9
4	1	6	9	2	3	8	7	5
9	2	5	7	8	4	6	3	1
6	7	3	2	4	1	5	9	8
1	9	8	3	6	5	4	2	7
5	4	2	8	7	9	1	6	3
3	8	9	4	1	2	7	5	6
7	6	4	5	3	8	9	1	2
2	5	1	6	9	7	3	8	4

مشاهير 4055

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

فيزيائي ألماني (1845- 1923) إكتشف الأشعة السينية. فتح آفاقاً في مجالي الطب والفيزياء

■ 9+7+8+10+4 = تُعرّف بجزر الأصقاع ■ 2+3+5+4 = عاصمة البيرو ■ 6+1+11 = نهر فرنسي

إعداد
نعوم مسعود

حل الشبكة الماضية: محمد الماغوط

وفيات

بسم الله الرحمن الرحيم
يا أيتها النفس المطمئنة ارجعي إلى ربك راضية مرضية فادخلي في عبادي وادخلي جنتي
(صدق الله العلي العظيم)
بمزيد من الرضى والتسليم بقضاء الله وقدره
ننعى إليكم المغفور له المرحوم
الحاج محمد علي عبدالله فرحات
زوجته المرحومة الحاجة سعدا عودي
أبناؤه: الحاج علي، الحاج حسين، الحاج إبراهيم (رئيس مجلس إدارة قناة المنار)، الحاج الدكتور خليل.
أشقاؤه: الحاج عبدالله، الحاج أحمد، المرحوم الحاج يوسف، المرحوم الحاج فرحات فرحات.
يُقام مجلس فاتحة وتُقبل التعازي عن روحه بعد ظهر الثلاثاء الواقع فيه 21/6/2022 من الساعة الثالثة بعد الظهر إلى الساعة السادسة عصراً، في مجمع المجتبى (ع) – الصفير.

إعلانات رسمية

إعلان عن وضع جداول التكليف الأساسية قيد التحصيل

يعلن رئيس بلدية الخيام عن وضع جداول التكليف الأساسية لكافة الرسوم البلدية عن عام 2022 قيد التحصيل عملاً بنص المادة 104 من القانون رقم 88/60 (قانون الرسوم والعلاوات البلدية وتعديلاته) على المكلفين المبادرة فوراً الى تسديد الرسوم البلدية المتوجبة عليهم خلال مهلة شهرين من تاريخ الإعلان في الجريدة الرسمية.

ثانياً: عملاً بنص المادة 109 من قانون الرسوم البلدية رقم 88/60، تفرض غرامة تأخير وقدرها 2% (اثنان بالمئة) عن كل شهر تأخير عن المبالغ التي لم تسدد خلال المهلة المبينة في البند الأول أعلاه، ويعتبر كسر الشهر شهراً كاملاً.

الخيام في 2022/6/8

المهندس عدنان حسن عليان
رئيس بلدية الخيام

مبوب

نشتري جميع أنواع الذهب، الفضة مسيف، نحاس، سبح قديمة، عملات ورقية قديمة والساعات القديمة.
٧٦٧٠٧٥٣٨

سينما

«نهر» غسان سلهب... مُنهك ومحبط

شفيق طبارة

أحياناً، عند تناول الكثير من «الخضروات» الثقافية، مهما كانت مفيدة للصحة، يؤدي ذلك إلى إرهاق فكري غير مجد. الحاجة إلى دمج الوقت الحقيقي في فضاء ما، كوحدة للمكان والزمان، حيث يصبح الفضاء هو الوقت، تجزنا في بعض الأحيان إلى وقت ميت. وبناءً مادة حول هذا الفضاء بطريقة لا عقلانية تأملية، يصل إلى لا مكان. ومنح الوسيط السمعي البصري الكثير من الوهم والأحلام من دون توازن، يؤدي إلى تدني مستوى النص والسرد. فيلم «النهر» (2021) لغسان سلهب الذي عُرض ضمن «أيام بيروت السينمائية»، هو حول هذه الخضروات والأماكن والأزمنة والأحلام، والاستعارة والرمزية غير المؤثرة، الضائعة في تفاصيل

> إن كان هناك شيء يجيده المخرج اللبناني، فهو الشعور بالغموض

لا لزوم لها، الغارقة في اللاحوارات والمفتقرة إلى إبداعات تخرج من أحشاء مُخرج، إضافة إلى حشو للربط بين عناصر متباعدة. لذلك، لا يوجد في «النهر» سرد، لأن سلهب لم يستطع اتخاذ قرار بشأن فكرة مركزية، فينفجر الفيلم في اتجاهات مختلفة بلا وجهة معيّنة، وهذا يجعل من الصعب مواكبته. لطالما كان غسان سلهب، سينمائياً فريداً. لا يقدم أعذاراً ولا تهمّه الأشكال التقليدية في السرد. سينماتوغرافيا غسان، إن أحببناها أو كرهناها، أثرت بلا شكّ على الحالة السينمائية في لبنان. مع «النهر»، يُثقل سلهب ثلاثيّته حول المعاناة المعاصرة والدائمة للشعب اللبناني التي بدأها مع «الجبل» (2010) و«الوادي» (2014)، تشكل الثلاثية بحثاً وجودياً وفرصة للاستماع إلى العقل البشري بأسلوب غير مستقر مع عدم استقرار عاطفي وشكوك وجودية، بإيقاع هادئ ولقطات طويلة. قصة «النهر» تبدأ مع رجل (علي سليمان) وامرأة (يمنى مروان) يجلسان على طاولة في مطعم. هما الوحيدان في ذلك المكان، والوحيدان اللذان نشاهدهما طوال الفيلم. عندما تأتي الضوضاء من السماء مشيرةً إلى قصف محتمل، يتحركان من مكانهما إلى الغابة مع عدم وجود وجهة محددة. يمكن القول إنهما ضاعا. هذه الغابة يزينها الخريف، طرقاتها مفخّخة بالألغام، مقسّمة بأسوار تحيطها، ويراقبها كلب، بينما الألوان الترابية تعزز الإحساس الأسطوري البعيد عن الواقع. يواصلون المشي، واستكشاف ما تقدمه المساحة الشاسعة. بينما نحن في الغابة والمناظر الطبيعية، تحمل الشخصيتان علامات ماضٍ مؤلم متعلق بهما وبتاريخ البلاد الحديث. سيضيعان وسيجدان بعضهما مرة أخرى كلعبة مجازية للغميضة. هذه العلاقة عانت من الاغتراب، ورغم أنها انتهت، وبات الاتصال الجنسي فاتراً، ولكن الرغبة في استئناف العلاقة يمكن ألا يكون بعيد المنال. كلما يبتعدان، يصادفان مباني مهدمة، ونقوشاً على مداخل كهف وأسلحة محفوظة. نبقى معهما حتى نهاية الفيلم وخلالها نشاهدهما يكشفان عن أفكار حميمية يتذكران أحلامهما ويتحدثان عن لا شيء. يختفي كل شيء مع تقدم الفيلم، تهب الرياح، يرتفع الضباب تحلق الطائرات المعادية ونبقى في عزلة معهما مع فوضى عاطفتهما ونترك نحن لملء فجوات الحب والفيلم المعقد الرمزي والمراوغ. إن كان هناك شيء يجيده سلهب، فهو الشعور بالغموض. يصور الرجل المرأة بالهاتف، كما لو كان يريد أن يثبت لنفسه أنها موجودة، فكل شيء يدور في حلقة من الرموز والمراوغة، كأسطورة تسودها مشاعر غير معلنة. بالكاد هناك حوارات في «النهر»، وإن وجدت فهي لا تقدم الكثير، بل تسأل أو تلقي الشعر، ولا تسعى إلى الشرح أو التوجيه. كل شيء يخفي الحقائق وشيئاً ما، كما لو أن سلهب لم يكمل الحكاية وأخفاها عن نفسه أيضاً، وقدم فيلماً يبدو أطول بكثير من وقته الفعلي. مسار الفيلم والشخصيات غير مبرر، يقدمه سلهب بطريقة غامضة، ولو أن بعض الاستعارات واضحة جداً، ما يضعنا في حيرة. حيرة غير مقصودة من المخرج، بل إنّها محسوسة بسبب عدم تناغم الفيلم مع عناصره. «النهر» مجرد قصة رمزية فوق حكاية رمزية فوق قصة فارغة، لا تقدم شيئاً سوى ستار دخاني ونقوش رمزية تفتقد إلى الجوهر. وفوق كل هذا، يتم ترميز كل شيء كان سلهب لا يثق بالفيلم ولا بنا لفهم الاستعارات. نحن في عالم من الخرافات والسحر وأحلام اليقظة، في سيناريو يشبه المتاهة المصطنعة. من الدقائق الأولى، يثبت الفيلم نغمته القاتلة، ويبدأ ببناء الشعور العام في الفيلم ما هو إلا حفنة من الأفكار غير المفهومة. وإن كان القصد منها أن تنقل المتفرج إلى جو من الخوف تختلط فيه الأشباح بالحاضر بالزمان، إلا أنّ هذا البناء لم يتحقق بسبب عدم وجود الأفكار من أساسها أو حتى أنقاضها. كل مشهد يفرغ المشهد الذي قبله من معناه، وكلما زادت الرمزية، أصبحت دليلاً على عدم وجود بنية للفيلم. الفيلم غارق في الصرامة التشكيلية، ما يمنعنا من التفكير بالفكرة إن أصواته (تصميم صوت: رنا عيد) وصورته (تصوير: باسم فياض) الجميلة، إلا أنّ وتيرته البطيئة يجعل العقل يتشتت. لا يوجد تطور في الفيلم، فقط استعارات فضفاضة في غير محلها. كل لقطة تفتح المجال لمسار جديد بلا هدف، ويضع من خلالها المسار القديم، ما يعطي الفيلم مساراً بلاستيكياً لا يمكن الرؤية من خلالها بسبب كثرة انحناءاته. الشعور العام في الفيلم ما هو إلا وجدت. «النهر» منهك ومحبط، غير فعال في إظهار إرهاق الشخصيات، وبطؤه ينقل الأشياء إلى مجال تأملي ولا يصل إلى مكان ولا يقنع. لا يهتم سلهب بسردية أعماله أو حتى أفكاره ولا يهمه كثيراً ملء الفجوات، وهذه ليست مقاربة سيئة للتعامل مع السينما. ولكنها تتطلب الاستقرار الفعلي على موضوع وتطويره حتى يتجاوز حدوده. ما فعله في «النهر» هو اختصار البشر في هذه الشخصيتين واختصار الحروب الإسرائيلية والسياسة كلها في ذلك المكان، ويقول الفيلم بأن كل شيء موجود أمامنا وعلينا أخذ منه ما نشاء، ولكن هذا يوضح مدى ضالة ما يريد قوله.

علي سليمان وامرأة في «النهر»

يحاول غسان أن يكون سهلاً لدرجة أن عمله يبدو كسولاً جداً، مرتبكاً بشكل رهيب، بنوايا يمكن أن تكون جيدة ولكن بكتابه ركيكة. يقاوم صناعة فيلم واضح متعدد الطبقات ومقنع حتى ببطئه وأحلامه وتأملاته، ولكن «النهر» يفتقر إلى القلب، ومع تقدمه يصبح أكثر ملالاً، ومع الوقت يصبح ثقيلاً. هالة الغموض الذي يكتنزه الفيلم، يشير إلى أنه ليس لديه معنى ليقوله، وكان الشريط في مكان آخر، وما يبقى هو ساعة ونصف تقريباً تحتاج إلى ملء، مع أنّ غسان لديه «امرأة ومسدس» لصنع سينما كما قال غودار، ولكن في حالة غسان ليسا كافيين.

بينما يمر وقت الفيلم بصعوبة كبيرة، يبقى علي ويمنى ملتزمين كما المخرج بأدائهما الاستعاري على الرغم من عدم وجود الكيمياء الأساسية لدى كليهما. يمتلك كلاهما مساحة كبيرة لتجسيد شخصياتهما في الصمت، لكنهما في مكان آخر كلياً، مملين ثقيلين على نفسيهما وعلينا، يسيران بلا هدف مثل الفيلم. هناك شعور بعدم الاتزان طوال مدة الفيلم. شريط هشّ يسعى دائماً ليكون شيئاً ما، لكنه يبقى غير متماسك. ليس أكثر من مجرد لغز طويل مضجر.

في الصالات

إيلي داغر: بيروت العائمة على أنقاض الماضي

قصة «البحر أمامكم» (2021) للمخرج إيلي داغر بدأت قبل جلوسنا على مقاعدنا وظهور الضوء على الشاشة، ولم تنته مع خروجنا من الصالة. العودة إلى بيروت ليست سهلة. وفي حالة جنى (منال

> دراما نفسية غامضة وقصة مصنوعة بإدراك

عيسى)، الأمر أكثر تعقيداً. عودتها إلى مدينتها بعد سنوات في باريس ثقيلة كمّثل الهموم التي تحملها. العودة كانت مفاجأة لوالدتها منى (يارا أبو حيدر) ووالدها وسام (ربيع الزهر). أملت جنى أن تكون عودتها إلى بيت أهلها ملاذاً، لكن في بيت العائلة تبدأ باخرة الفيلم بالإبحار في العاصفة. الضغوط التي تطاردها للعودة إلى حياة أسرية والكشف عن تفاصيل حياتها في الخارج تثقل كاهلها. الركود واللاحلول يُشعرانها بالضيق، مصيرها ومصير بيروت غامض، والمشكلات العائمة على أمواج الضباب تظهر مخاوفها وقلقها، ما يدفعها إلى العودة إلى الذات والعثور على شيء يمكن أن يصلح علاقتها مع المدينة ومع ذاتها. داغر لا يحب البوح، ويفضل عدم التوضيح، يبقى كل شيء مكبوتاً مثل المدينة التي نعيش فيها. لذلك نغمة الفيلم الميلانكولية والكئيبة هي في مرتبة ميتافيزيقية، بعيدة المنال لكنها حقيقية للغاية.

تغيرت المدينة كثيراً بالنسبة إلى جنى، غطت المباني كل شيء حتى البحر، والمستقبل يزداد ضبابية. بأسلوب وجودي كلاسيكي، يقودنا داغر إلى مواقف معقدة لا ننفصل عنها عاطفياً أبداً، قضايا لا تنطق بسهولة، شيء متعلّق ببيروت، ونبقى معلّقين مع المدينة وجنى كأننا في مكان آخر، لسنا من هنا ولا نعرف تماماً أين سنذهب، أو إذا كنا سنصل. ما نراه على الشاشة هو انعكاس لكل هذا، يبدو البحر كأنه المستقبل وفي الوقت نفسه هو التهديد. «البحر أمامكم» هو نظرة على واقع بلد معقّد للغاية، بفيلم مزاجي فيه حقائق ملموسة ينقل به داغر القلق الذي يكتنفه ويكتنف كل من يعيش في هذه المدينة.

منال عيسى في مشهد من فيلم «البحر امامكم»

في «البحر أمامكم» يأس وفراغ وجودي، ميلانكولياً تبتلع الشخصيات والمدينة وتبتلعنا. شبح أبيض يحوم حولنا بصورة حنونة فيها الكثير من العنف الداخلي المكبوت. يعيش الفيلم على أنقاض الماضي، والطريق هو الأساس. أما النهاية أو البداية، فلا مكان لهما. جوهر الفيلم كمن في الصراعات الحتمية العقيمة التي لا يمكن لأحد علاجها ولا يمكن وضع حد لها، والبحر باعتباره الرمز العظيم للفيلم، ليس كافئ واعد، بل كمستقبل مليء بالرعب. ترتدي بيروت وجنى قناع اللامبالاة على الرغم من اكتئابهما الذي لا يتزعزع. محاصرتان بذكريات الماضي ولوم الذات، وغير قادرتين على المضي قدماً.

في باكورته الروائية، يقدم إيلي داغر بيروت كمدينة مبعثرة، شابة متعبة، في فيلم جميل بشكل مخيف، دراما نفسية غامضة وقصة مصنوعة بإدراك. فيلم يعرف كيفية المضي قدماً بينما يعرج على الماضي ويغازل التاريخ ويتنبأ بالخطر. صوّر إيلي داغر الفيلم قبل انفجار 4 آب، ولكن كل شيء فيه يشبه بيروت وسكانها بعده. كل شيء دقيق، قيّد داغر الحوارات، نص مختصر، لا كلمات عبثية، لا عبارات غير منطقية والمقصد مباشر. لم يترك شيئاً للمصادفات والارتجال.

كل شيء مدروس للتقدم بالسرد. والنتيجة فيلم من أجمل وأهم الأفلام اللبنانية على الإطلاق. بداية واعدة لمخرج لبناني لديه رؤية وأسلوب سينمائي خاص.

شفيق...

«البحر أمامكم» في الصالات ابتداءً من 23 حزيران (يونيو)

Zoom

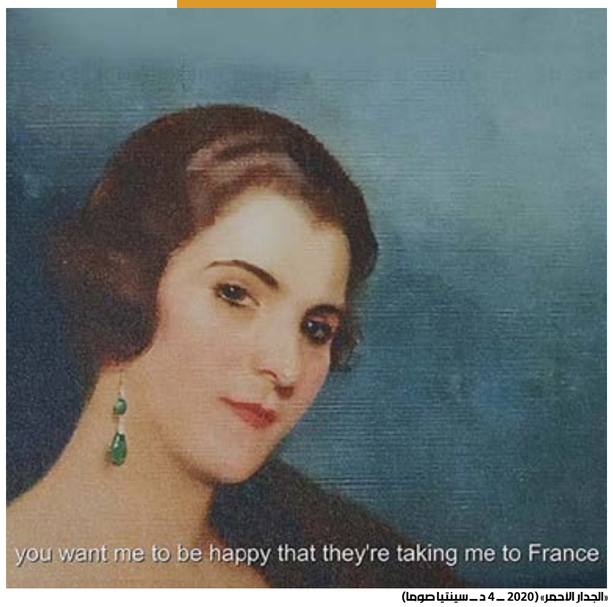

«الجدار الاحمر» (2020 ــ 4 د ــ سينتيا صوما)

إنتاجات قصيرة على «أفلامنا»: مساحة للتجريب ومساءلة الراهن

المنذر الدهني

اختُتم «أيام بيروت السينمائية» أمس بحفلة موسيقية لريما خشيش في «مسرح المدينة»، إلا أنّ عروضه مستمرّة على منصّة «أفلامنا»، وتحديداً قسم الأفلام القصيرة. ما يجمع السواد الأعظم من هذه الأعمال القصيرة أنّها تقارب حياة مجتمعات صغيرة وتأثرها بالأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية. هذا ما نراه في فيلمَي «الياس» (2022 ـ 8 دقائق ـ مناف الشامسي) و«غرفتنا» (2021 ـ 13 د ـ صفا مكداح) اللذين يطرحان حياة اللاجئين السوريين في لبنان، عبر تصوير العائلة ومشكلاتها مع التعليم وتسجيل أطفال حديثي الولادة، وتحديد النسل. تميّز الفيلمان بصناعة فنية جديدة على صعيد سرد الحكاية والتصوير.

> «حبال الهوا» يستعرض حياة مجموعة من الفنانين وتأثرهم بانفجار المرفأ

ومن الأفلام اللبنانية، نذكر «حبال الهوا» (2021 ـ 14 د ـ غنوة مروة) الذي يستعرض حياة مجموعة من الفنانين وتأثرهم بانفجار المرفأ وتحوّل حياتهم بشكل كامل بعد حراك 17 تشرين، وصراعهم بين البقاء والرحيل. أما «بيت أبي» (2020 ـ 12 د ـ موران مطر)، فيبحث في تاريخ عائلة من خلال حكاية منزل العائلة الذي تهدّم خلال الحرب الأهلية، لتحمل هذه الحكاية بُعداً توثيقياً لجيل الحرب الأهلية والتركيز على أهمية هذه الذاكرة التي تشكل جزءاً من هويتنا. يعتمد الفيلم ـ في رؤيته الإخراجية ـ على تسجيل الصوت وعرض صور قديمة، ليكون أيضاً بلغته البصرية والصوتية رحلةً إلى الذاكرة. حضرت أفلام الخيال في عروض المهرجان أيضاً، وتميّزت بخصوصية موضوعاتها وطرحها الفني، مثل فيلم «الجبل الأحمر» (2020 ـ 15 د . كامل حرب) الذي يحكي عن عالم خاص يخلقه طفلان في مدرسة داخلية، مليء بالأحلام لكن تحكمه القسوة. ندخل من خلال رؤية الشريط الإخراجية بين سحر الأحلام وقسوة الواقع المحيط.

أما «الجدار الأحمر» (2020 ـ 4 د ـ سينتيا صوما) فذهب بالتجريب إلى فرضية الفيلم ذاتها، إذ يطرح الشريط صراع البقاء أو الرحيل الذي أصبح هاجساً للكثير من اللبنانيين بعد انفجار المرفأ، لكن من خلال حوار مفترض بين لوحات في «متحف سرسق» الذي تعرّض لضرر كبير إثر الانفجار. وبالرغم من بعض الكليشيهات في الحوارات، إلا أن الفرضية تُعطي رؤية مختلفة عن هذا الصراع الذي تم التعبير عنه في كثير من الأفلام.

ولا بد من ذكر الفيلم العراقي «لذا نعيش» (2020 ـ 16 د ـ رند أبو فاخر) الذي يتمتع بخصوصية عالية، أولاً عبر الثيمة المختارة، وهي اختفاء الشباب في العراق بعد انضمامهم إما إلى ميليشيات النزاع، أو عن طريق الخطف، وأثر هذا الاختفاء على العائلة، وشكل الحياة الذي يحكمها، المليء بالقلق والغضب والصمت والبؤس. وبالرغم من ضعف أداء الممثلين، إلا أنّ الفيلم كان لقطة واحدة (one shot)، حيث تدور الكاميرا في المنزل طوال الوقت بإيقاع بطيء ينقل بؤس المناخ العام، الذي يجعل من الشخصيات غاضبة وقلقة. شكلت الأفلام القصيرة في المهرجان حالة خاصة، عبر المساحة التجريبية على مستوى الصناعة التي يستوعبها الفيلم القصير، وخصوصية هذه المساحة بعرض خطابات مختلفة وروى جديدة ساءلت واقعنا، وبحثت في ماضينا، ورصدت حالة الإنسان اليوم وعلاقته المعقدة بالمكان وآثار هذه العلاقة على المكان نفسه وعلى نفسيّة الإنسان وعلاقته مع الآخر.

عروض الأفلام القصيرة على «أفلامنا» حتى نهاية الشهر الحالي https://www.aflamuna.online

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 20 حزيران 2022 العدد 4658

رحيل

جان لوي ترينتينيان اختفى في السينما

شفيق طبارة

مبتعد كان جان لوي ترينتينيان (1930 ـ 2022) عن الحشود الصاخبة والأضواء منذ زمن. ظهر عام 2017 في «مهرجان كان» حيث قدّم فيلم «نهاية سعيدة» لمايكل هانيكي، ثم عام 2019 ليقدم «أجمل سنوات الحياة» لكلود لولوش، وهو الجزء الثاني من الفيلم الشهير للولوش «رجل وامرأة» (1966 – سعفة كان الذهبية)، حيث أعاد لولوش، ترينتينيان وأنوك إيمي ليكملا قصة حبهما التي بدأت قبل أكثر من خمسين عاماً. قال عام 2018: «لم أعد أحارب سرطان البروستات، تركت الأمور تحدث، فأنا ميت منذ 15 عاماً». لم تكن هناك حاجة للتوضيح أكثر عن كونه ميتاً، كان يُشير إلى مقتل ابنته ماري ترينتينيان (41 عاماً) على يد شريكها الموسيقي برتران كانتا في صيف 2003. معزولاً ترينتينيان كان في كروم عنبه، ينتج 20 ألف زجاجة نبيذ، مثل جده.

وُلد عام 1930، في جنوب فرنسا، مثقف بالفطرة وخجله لم يمنعه من الذهاب إلى المسرح. ظهر للمرة الأولى على المسرح عام 1951، وبعدها بخمس سنوات على الشاشة الكبيرة في «إذا كان كل الرجال في العالم» (1956) لكريستيان جاك، وفي السنة نفسها مع بريجيت باردو في فيلم «وخلق الله المرأة». بعد خدمة عسكرية مؤلمة في الجزائر، قام بتسميم نفسه ليتجنب التجنيد وانتهى به الأمر في المستشفى، واعتبرت فعلته خيانة. هذه الحادثة جعلته شهيراً وملتزماً بقضايا النضال ومناهضاً للفاشية وملتزماً بالسينما التي مثلتها. عاد ترينتينيان إلى الشاشة وأكمل ما بدأه وأصبح عملاق السينما الأوروبية.

منذ بداية حياته المهنية، نقل ترينتينيان مخاوف الثقافة الأوروبية في عصره، وعلى الأقل الهواجس التي غذّت إبداع المخرجين الأوروبيين الذين عمل معهم كلهم تقريباً. ابن العائلة البورجوازية، كان اثنان من أعمامه من سائقي السباقات، وانعكس شغف العائلة على شخصيته في فيلم «رجل وامرأة»، إذ قام ترينتينيان بتغيير سيناريو الفيلم ونقل مهنة شخصيته التي لعبها من طبيب إلى طيار. عمل ترينتينيان مع الكبار، روجر ڤاديم («وخلق لله المرأة»، و«علاقات خطيرة»)، آبل غاس (أوسترليتز)، نينو روسي (إيل سورباسو) لولوش («رجل وامرأة»، و«أجمل سنوات الحياة»)، كوستا غافراس («قتلة المقصورة»، وZ)، برناردو برتلوتشي (ذو كومفورميست)، إيريك رومير (ليلتي عند مود)، فرانسوا تروفو (يعيش الأحد!)، كشيشتوف كيشلوڤسكي (ثلاثة ألوان: أحمر) وطبعاً مايكل هانيكي (حب) وغيرهم الكثير، ظهر في أكثر من مئة وخمسين فيلماً.

كان ترينتينيان يتحرك بمهارة بين الأناقة والصمت، بلياقته المهيبة وحزن مظهره، كان لديه ميل للشخصيات الغامضة غير القابلة للاختراق. كان هناك شيء مظلم لدى ترينتينيان، يدفعه دائماً إلى اختيار شخصيات غير متعاطفة وغامضة وكئيبة. كان عظيماً بشخصية الرجل الخائن أو المحتال أو المخيف أو الساخر. كانت سمته في وجهه الوسيم وصوته الرتيب الذي يشبه آلة التشيللو. عرف ترينتينيان كيف يختفي في السينما والمسرح خلف شخصياته ويجعلها موحية ومتحركة. فعل الشيء نفسه في حياته، لجأ إلى كرومه وانعزل بنفسه، هو قالها ذات مرة «السينما والنبيذ، فعلت الاثنين لطرد الجنون والموت»، نفس الموت الذي أدركه قبل أيام.

على بالي

أسعد أبو خليل

التقرير الذي نشره رونين بيرغمان في «يديعوت أحرونوت» لم يكن مفاجأة (الصحافي المذكور ينشر ما يعثر عليه عادة في «نيويورك تايمز»، إلّا هذه المرّة ربما لأنّ فيها ما يُزعج البروباغندا الصهيونية في أميركا). تناول التقرير حقبة الاجتياح الإسرائيلي عام 1982 ومجزرة صبرا وشاتيلا. وهو يؤكّد، مجدّداً، أنّ تنصيب بشير الجميّل رئيساً كان مشروعاً إسرائيليّاً لا لبسَ فيه (رصدت المخابرات الإسرائيليّة مبلغاً من المال لرشوة النوّاب وأضاف ميشال المرّ إلى ذلك المبلغ في عمليّة منسّقة بين الطرفَيْن). وكم أنّ الكذب والفبركة كانت سهلة في مناقشات مسؤولي العدوّ مع أتباعهم من اللبنانيّين. يُظهر التقرير المدى الذي كانت فيه أقوال ومزاعم وأكاذيب حزب الكتائب مصنوعة في إسرائيل. تقرأ كيف أنّ جوزيف أبو خليل يجادل المسؤولين الإسرائيليّين فيما يجب أن يقوله حزب الكتائب ـ حزب الحريّة والسيادة والعنفوان. المسؤولون الإسرائيليّون يُقرّرون ما يجب على قادة الحزب أن يقولوه. المهم في التقرير أنّ المسؤولين الإسرائيليّين هم الذين اقترحوا إصدار سرديّة عن «الدامور» وكيف أنّ المجزرة ليست إلّا في مسارها. من المعروف أنّ معركة الدامور كانت من فعل حزب الكتائب وهو الذي (أرادَ بأمر من بشير الجميّل) السيطرة على الخط الساحلي فكان أن هُزمَ مقاتلو الكتائب ومات في المعركة مدنيّون، لكن بأعداد أقلّ من الأكذوبة الصهيونيّة عنها والتي جعل منها زياد دويري محرقة تاريخيّة (كان حزب الكتائب يقتل في يوم واحد أكثر مما سقط من مدنيّين في الدامور، حيث كان معظم القتلى من مقاتلي الكتائب). يُعيد التقرير التذكير بضرورة خلق لجنة حقيقة وذكرى عن الحرب لأنّه كان لحزب الكتائب (ومنتوجاته) مسؤوليّة تفوق مسؤوليّة كل الأحزاب الأخرى مجتمعةً ـ ومن دون تبرئة تلك الأحزاب أبداً، إن «أمل» في «حرب المخيّمات» أو ميليشيا جنبلاط في حروب الشوارع ـ التي أتقنتها تلك الميليشيا التي لم تواجه إسرائيل في تاريخها. الحرب لم تنتهِ: مرّت بأطوار مختلفة. المؤامرة استمرّت بأشكال متنوّعة، سلميّة حيناً وعنفيّة حيناً آخر. لكن المحاسبة الكبرى تبقى ناقصة من دون محاسبة دور حزب الكتائب.

المفكرة

نسرين حميدان: طرب وموسيقى

■ احتفالاً بـ «عيد الموسيقى» الذي يُصادف في 21 حزيران (يونيو) من كلّ عام، تُقيم «جمعية السبيل» سهرة طربية تحييها نسرين حميدان (الصورة)، غداً الثلاثاء في «المكتبة العامة لبلدية بيروت» في الباشورة. ستغنّي نسرين باقة من الأعمال الطربية، بمرافقة عازف الإيقاع ناجي العريضي. حميدان مغنية وعازفة عود لبنانية، حاصلة على جائزة أفضل صوت في مهرجان دول حوض البحر الأبيض المتوسط عام 2006، فضلاً عن نيلها جوائز تكريمية عدة. كما أنّها صعدت على مسارح دور أوبرا عدّة، منها في مصر وتونس، إلى جانب مشاركتها في مهرجانات ثقافية مختلفة .

سهرة طربية مع نسرين حميدان: غداً الثلاثاء ـ س: 19:00 ـ «المكتبة العامة لبلدية بيروت» (بناية الدفاع المدني/ الطبقة الثالثة ـ الباشورة). للاستعلام: 01/66447

عباس بيضون: قصيدة لـ «صور»

■ في مناسبة صدور الطبعة الثانية من «صور» للشاعر والروائي اللبناني عباس بيضون (1945 ـ الصورة) عن «دار النهضة العربية»، تقيم الأخيرة أمسية قراءة وتوقيع للكتاب في «برزخ». العمل عبارة عن قصيدة طويلة ذات طابع نشيدي تصاعدي تدفّقي، نظمها بيضون عام 1974 متغنياً بمدينة صور الجنوبية التي تنهض من البحر عبر صُوَر بصرية مكثّفة. تتخلّل الأمسية كلمة للروائية ومديرة «دار النهضة» لينة كريدية تليها قراءات شعرية، على أن يُختتم اللقاء بتوقيع الكتاب.

قراءة وتوقيع «صور» لعباس بيضون: غداً الثلاثاء ـ س: 19:00 ـ «برزخ» (الحمرا ـ بناية الهورس شو سابقاً ـ بيروت). للاستعلام: 01/785107

«طنجرة ضغط»: عودة إلى الحمرا

■ قبل سنوات، تأسست فرقة الروك «طنجرة ضغط» التي استوحت اسمها من الضغط السياسي والاجتماعي الذي يعيشه الشباب العربي اليوم. بكلمات تتخطى حدود اللغة، ومفردات متمردة تكسر السائد، تُعبر الفرقة عن نقمتها الكبيرة على الراهن الراكد حيناً والمتفجر حيناً آخر. يوم السبت المقبل، تضرب الفرقة التي في رصيدها عدداً من الألبومات والحفلات الفنيّة إلى «مترو المدينة» لإحياء حفلة. وفيها، سيغنّي خالد عمران (الصورة) باقة من أعمال الفرقة المعروفة كـ «تحت الضغط»، يرافقه طارق الخلوقي على الغيتار وداني شكري على الدرامز.

حفلة «طنجرة ضغط»: السبت 25 حزيران (يونيو) الحالي ـ س: 21:00 ـ «مترو المدينة» (الحمرا ـ بيروت). للاستعلام: 76/309363

الأخبار al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

رئيس التحرير
ابراهيم الأمين

مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

المدير الفني
صلاح الموسى

المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
تلفاكس: 01759500 01759597
ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/alakhbarnewspaper

الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 01/666314 ـ 03 / 828381
الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com

الإثنين 20 حزيران 2022 العدد 197
Lundi 20 Juin 2022 no197

الأخبار

رأس المال

في العدد

02
الكهرباء: البحث عن بديل للبديل

04
ماهر سلامة
من الـ«بترودولار» إلى الـ«بتروروبل»

05
يحيى الطيب
«حرب العُملات»

06
علي عواد
شتاء «الكريبتو»

08
زياد حافظ
أوليغارشية أميركا والغرب

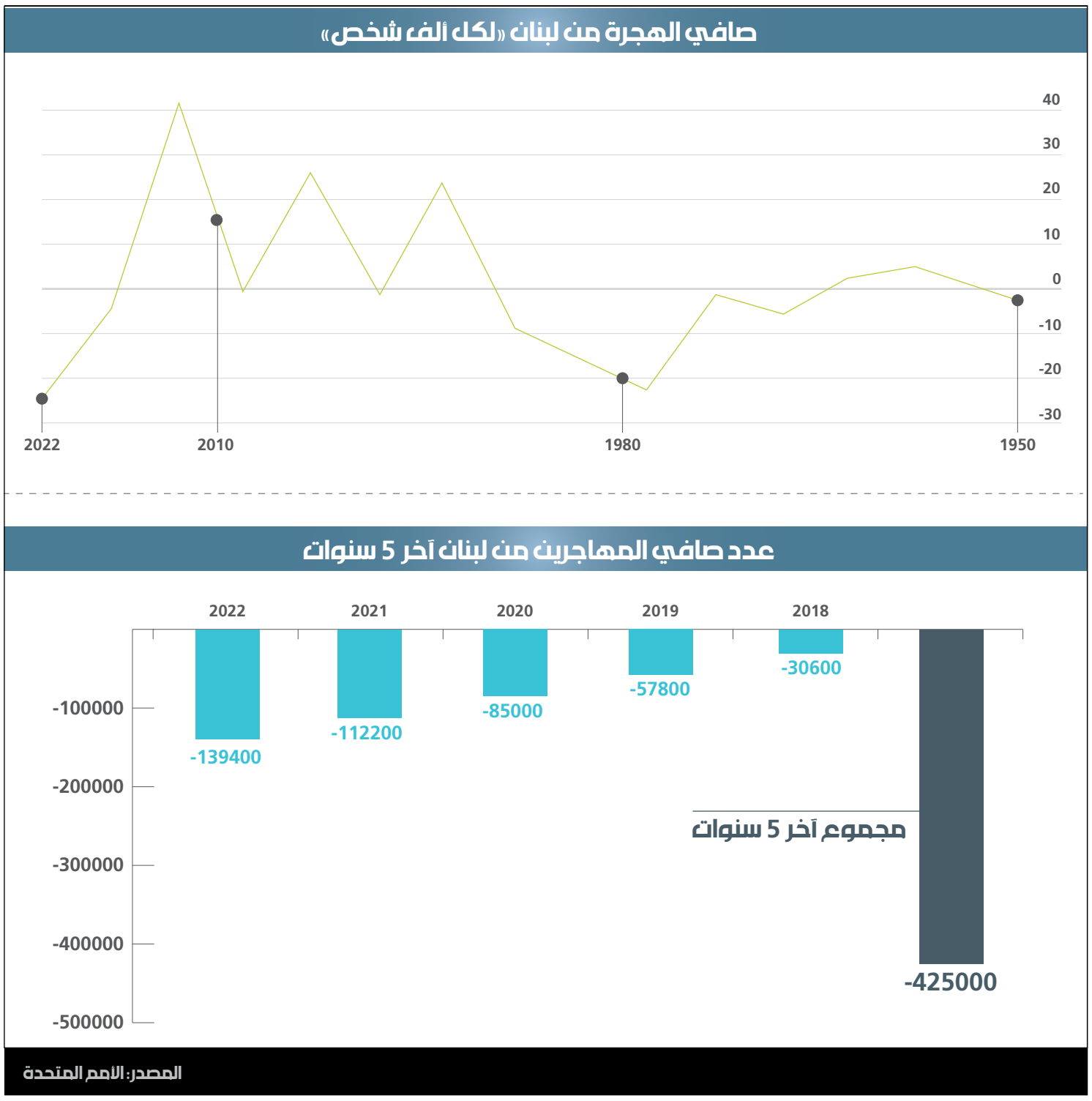

425 ألف مهاجر في 5 سنوات

يقدّر معدل الهجرة الصافي من لبنان بنحو 20 شخصاً لكل 1000 مقيم. المهاجرون، بغالبيتهم العظمى، هم لبنانيون وليسوا نازحين عادوا إلى بلدانهم، مع الأخذ في الاعتبار أن بعض فئات العاملين الأجانب في لبنان عادوا إلى بلدانهم بسبب تداعيات الأزمة. لكن ليس هذا وحده ما هو لافت بشأن الأرقام المتوافرة عن الهجرة في لبنان، بل في ما حصل في السنوات الخمس الأخيرة يشبه إلى حدّ كبير ما حصل خلال الفترة الممتدة بين 1973 و1978، أي بداية الحرب الأهلية. ففي تلك الفترة، ارتفع المعدل الصافي للهجرة من لبنان إلى 22 شخصاً لكل 1000 مقيم، وهو ارتفاع يكاد يكون مماثلاً لما حصل بين منتصف 2017 لغاية منتصف 2022، إنما مع توقعات بأن يصبح المعدل في 2023 نحو 24,5 شخص لكل 1000 مقيم.

مصدر هذه الأرقام هو «macrotrends.net»، ويكاد يكون التقدير الوحيد المنشور عن الهجرة في لبنان، ولا سيما الذي يتيح المقارنة بين فترات سابقة والفترة الراهنة. لكن لدى قوى السلطة في لبنان أرقاماً غير منشورة مصدرها الأمن العام اللبناني، تفيد بأنه في السنوات الـ15 الأخيرة، هاجر من لبنان أكثر من مليون شخص. وهناك نسبة كبيرة من هذه الهجرة حصلت في الفترة الممتدة بين 2018 و2022، وهي مسار لم يتوقف بعد، أو لم تطرأ عليه تغييرات جوهرية. بل إن التوقعات تشير إلى أنه في الفترة المقبلة ستزداد حدّة الأزمة وستحصد معها مهاجرين أكثر.

أسباب الهجرة واضحة للعيان. فليست هناك أسباب أقوى من الأزمة المالية والأفق المسدود كحافز لهذه الهجرة. تآكل المداخيل بفعل دورات التضخّم المفرط القصيرة الأمد والتي يليها تضخّم مرتفع على المدى الأطول، دفع الكثيرين للبحث عن مجالات عمل خارج لبنان. أرباب الأسر يهاجرون أولاً ثم تتبعهم بقية الأسرة، إلا إذا كانت الأسرة جاهزة للهجرة منذ اليوم الأول، لجهة مشروعية الإقامة في الخارج، المسكن، المعرفة بالبلد... فضلاً عن ذلك، فإن طريقة تعامل قوى السلطة مع الأزمة، لم تفتح أي طاقة أمل بوجود مستقبل أفضل. فالسلطة كانت تركّز على استمراريتها منذ انتفاضة 17 تشرين الأول 2019، وهي كرّست هذه الاستمرارية في الانتخابات النيابية في أيار 2022. وبهذا المعنى، فإن من كان لديه أمل بفتح ثغرة نحو مستقبل أفضل ليس بالضرورة أن يتضمن تغييراً جذرياً في بنية السلطة، إنما تعديلاً في سلوكها على الأقل، لم يعد له شيء يأمل به، ولا سيما أن مؤشرات الحياة في لبنان باتت مقلقة. فالأسر، وفي محاولة البقاء على قيد الحياة، باتت تقلّص عدد الوجبات الغذائية، وتخلّت عن أصناف غذائية في وجباتها. كما أنها قلّصت اعتمادها على الأدوية، وحتى إن كانت أدوية أمراض مزمنة. أيضاً تخلّت عن التعليم في القطاع الخاص، أو على الأقل في المدارس الأكثر كلفة، واتجهت نحو التعليم الأرخص، ولا سيما أن مستوى التعليم بدأ ينكمش بهجرة الكوادر البشرية الكفوءة في هذا القطاع. الهجرة ابتلعت نسبة كبيرة من القطاعات: المستشفيات تفقد الأطباء ذوي الخبرة، وتفقد المرضين والممرضات الذين هاجروا بسبب تدني مداخيلهم والحاجة إليهم في الخارج ولا سيما وسط الأزمة التي خلقها انتشار «كوفيد19». آلاف المحال التجارية أغلقت في لبنان، في مقابل تعزيز أوضاع بعض أنواع المهن الحرّة... كل ذلك يحصل من دون أن يكون هناك أي علاج واضح للأزمة. ففي المصارف اللبنانية ما زال هناك 100 مليار دولار عالقة لا مخرج لها في كل الخطط التي وضعت سوى الشطب أو تغطيتها بأملاك الدولة. عملياً، الخيارات كلّها سيئة، فإما أن يشطب من هذه الأموال نحو 60 مليار دولار وأكثر، وإما أن يستولي أصحابها، ولا سيما الأكثر نفوذاً بينهم، أي أصحاب الودائع الأكبر، على الملك العام المخصّص للأجيال المستقبلية، من ذهب وأراض ومؤسسات عامة وامتيازات وسواها. سيحصلون على هذه الأصول بثمن بخس. وليست الهجرة سوى تعبير عن حالة الاعتراض على هذا الوضع، إنما هي حالة اعتراض من إحدى شرائح الطبقة الوسطى التي لم ترضَ بالفتات الذي قدّمته السلطة لسائر المقيمين. السلطة طلبت منهم التكيّف وأجبرتهم على ذلك، أما من لم يعجبه فقد غادر. وثمة عوائق أمام الهجرة ما زالت قائمة، فقد كانت إجراءات كورونا حول العالم عائقاً مهماً في الفترة الماضية، لكن عندما ألغيت الإجراءات المتصلة بكورونا، برز عائق محلّي يتمثّل في صعوبة الحصول على جواز سفر. هذا الأمر لن يثني الراغبين بالهجرة، عن مسعاهم، إنما سيؤخّر ما هو محتوم فقط. خلال خمس سنوات هاجر من لبنان أكثر من 425 ألفاً بمعدل 85 ألفاً سنوياً.

في الـ25 سنة الماضية لم تكن الكهرباء أولوية في لبنان. خلال هذه الفترة، توقف الاستثمار العام في هذا القطاع مع استثناءات محدودة جداً. لم يكن السبب يتعلق بتوافر التمويل، بل في أن التمويل كان مخصصاً لأولويات التوزيع الزبائني في قنوات رسمية وخاصة باتت معروفة من صناديق ومؤسسات عامة ومتعهدين ونفقات... وهذه الأولويات دفعت السلطة المركزية نحو تقليص تركيزها على الإدارة والتشغيل، سريعاً، تحوّلت التغذية بالتيار الكهربائي إلى ترف لا يعوّضه إلا ولادة قطاع موازٍ باستثمارات خاصة ووجود غير مشروع ينطوي على ممارسات ملوّثة بيئياً وتتمركز فيها الزبائنية ضمن الأحياء. الآن، مع الانهيار، تكاد الدولة ضمن أولوياتها معدومة القدرة على التشغيل فيما المشغّل الرديف للقطاع، أي المولدات الخاصّة (أو مولدات الأحياء)، على سكّة الذوبان والانكماش، وهذا ما يثير سؤالاً أساسياً: هل هناك بديل من البديل؟

الكهرباء في لبنان: البحث عن بديل للبديل

يعاني قطاع الكهرباء في لبنان من أزمة مزمنة تمتدّ إلى عقود ماضية. وتتنوّع الأبعاد التي تتسبب بهذه الأزمة؛ من عقدة الإنتاج، إلى عقدة النقل والتوزيع، وصولاً إلى العقدة المالية. ومع اشتداد الأزمة اللبنانية عام 2019، بدأ القطاع يعاني بشكل متزايد، بسبب عقدة جديدة نشأت أخيراً، هي عقدة شحّ العملات الأجنبية، أي عقدة نقدية. فلم تعد مؤسسة كهرباء لبنان قادرة على استيراد الفيول المطلوب لتغطية قدرتها

> **كلفة شراء مولدات جديدة باتت مرتفعة جداً والمولدات الموجودة اليوم أصبحت مستهلكة بشكل كبير**

الإنتاجية، ولم تعد الدولة المركزية تريد أن يكون التيار الكهربائي من أولوياتها. لكن الفيروس النقدي، لم يصب الدولة بإيراداتها ونفقاتها فحسب، بل أصاب بنية تمويل لبنان بالعملات الأجنبية ومن ضمنها حاجات التمويل لمؤسسة كهرباء لبنان ولمولدات الأحياء أيضاً. فما هو مصير المؤسسة؟ وما هو مصير المولدات التي كانت بديلاً ثم صار يجب البحث عن بديل لها؟

إحدى محاولات تقديم إجابة، جاءت في حلقة نقاش أقامها المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق بعنوان «دور الإدارة المحلّية في تسهيل حلّ مشكلة الكهرباء في لبنان». العنوان يفترض أنه قد يكون هناك بديل للبديل، وأنه بديل أكثر مشروعية، إنما أصابته مشكلة التمويل والانهيار النقدي كما أصابت كل لبنان. أهمية النقاش في هذه المسألة لا تكمن في النتائج الواضحة للعيان، بل في سرد مراحل الانحدار إلى مستوى البحث عن بديل للمولدات.

بحسب الخبير في مجال الطاقة محمد حجازي، فإن التوصيف للمشكلة الحالية ينطلق من أن لدى لبنان قدرة إنتاجية تبلغ 1800 ميغاوات، بينما ليس بإمكان معامل الكهرباء إنتاج أكثر من 500 ميغاوات في أوقات الذروة. فمن بين ثمانية معامل، يعمل فقط معملا دير عمار والزهراني باقل من نصف قدرتهما الإنتاجية، وهذا الأمر يكفي لتغطية ما بين 3 إلى 4 ساعات يومياً فقط. يقول: «المشكلة تكمن في تأمين العملة الصعبة للمؤسّسة والمتعهدين لتغطية تكاليف التشغيل والصيانة»، إضافة إلى «تأمين محروقات للمعامل»، ومن ضمن ذلك العمل على تجديد الاتفاق مع العراق إذ بانتهائه «لن يكون هناك أي نفط لتشغيل المعامل، أي أنه ستصبح تغذية كهرباء لبنان 0 ميغاوات».

ثمة بديل موجود منذ فترة طويلة؛ مولدات الأحياء التي تعمل بواسطة المازوت. هي عبارة عن استثمار خاص توضع في الأماكن العامة والخاصة أيضاً، وهي محمية بقوّة أحزاب ومواقع نفوذ طائفية وقبلية، ولا تدفع أي بدل مادي للمساحات التي تشغلها، ولديها شبكة خاصة عشوائية تستعمل في بعض الأحيان تجهيزات الشبكة العامة للوصول إلى المشتركين. ولديها ممارسات تعدّ الأكثر تلويثاً في المجتمع. وقد كانت لديها تسعيرتها الخاصة، إلا أنه في السنوات الأخيرة أصبحت التسعيرة شبه مقوننة.

قبل الانهيار، أي في السنوات التي سبقت 2019، كانت مولدات الأحياء تغطّي كامل عجز الدولة عن التغذية بالتيار الكهربائي. في بداياتها كانت تغطّي جزءاً بسيطاً، لكنها سرعان ما تحضّنت بكونها أمر واقع، لتتوسع وتستحوذ على حصّة سوقية اوسع. أما بعد الانهيار، فكانت المولدات ولغاية نهاية دعم المازوت، تغطّي كل العجز الكهربائي، أي أنها كانت تغذي المشتركين بالتيار خلال الساعات التي كان فيها تقنين، باستثناء فترات تقطيش متصلة بتوافر المازوت في السوق. إنما مع نهاية الدعم، أصبحت كلفة المازوت كبيرة ما رفع تسعيرة التغذية فأحجم المشتركون عن الاستهلاك. وفي الوقت نفسه، كانت التغذية بالتيار عبر مؤسسة كهرباء لبنان تنخفض إلى حدود دنيا، ولا سيما بعد توقف المعامل المستأجرة على البواخر، ما زاد الضغوط على المولدات وتقلّصت ربحيّتها. حالياً، تؤمن هذه المولدات، تغذية كهربائية لنحو 10 ساعات يومياً، إلا أن هذا الأمر ليس مستداماً كلياً. في الواقع يجني أصحاب هذه المولدات أرباحاً كبيرة اليوم، باستغلال الفرق بين كلفة الإنتاج وكلفة البيع، وحتى بالتحايل على القانون من خلال عدم تركيب عدادات. لكن على المدى المتوسط والبعيد هذا الأمر لن يكون كافياً، إذ إن كلفة الاستثمار، مثل شراء مولدات جديدة، باتت مرتفعة جداً. مع العلم أن معظم المولدات تم شراؤها عندما كان سعر الصرف مثبت على 1500 ليرة لكل دولار. وهذه المولدات أصبحت مستهلكة بشكل كبير، واستبدالها اليوم مكلف جداً علماً بان سعر الصرف يلامس 29 ألف ليرة لكل دولار، ومرشح للارتفاع أكثر.

إذاً، ها هو البديل ينهار، ويكاد يندثر على المدى المتوسط وسط أزمة متواصلة. فما هو البديل من البديل؟ ثمة أفكار مطروحة من أبرزها ما يدلّ عليه عنوان حلقة النقاش. إيلاء الإدارات المحلية مثل البلديات، مهمّة تأمين خدمة الكهرباء للمستهلكين هو أمر قابل للنقاش. في هذا الإطار، يقول الوزير السابق محمد فنيش (شغل منصب وزير الطاقة من تموز 2005 لغاية تموز 2008)، إن فكرة إحلال البلديات محلّ أي إدارة ثانية لإنتاج وتشغيل الطاقة، هي فكرة تُطرح على شكل اللامركزيّة الإدارية الموسّعة، إنما لا يعتقد أنه يمكن إيلاء مهمّة الإنتاج للبلديات بسبب «انعدام الجدوى». أولاً لأن الكلفة الكبرى في تأمين الكهرباء هي في الإنتاج، بسبب الاستثمارات الرأسمالية الكبيرة (مثل بناء المعامل أو شراء المولدات)، بالإضافة إلى كلفة التشغيل وأبرزها الوقود المستعمل في الإنتاج. ويضاف إلى ذلك، الوضع الكارثي للبلديات لجهة التمويل الذي تحصل عليه بالليرة وانخفاض قيمة العملة. كل هذه الأمور تجعل إلقاء حمل الإنتاج على البلديات أمراً صعباً، لكنه يرى أنه قد تسهم البلديات في مسألة التوزيع، لا سيّما «في العلاقة بين المنتج والمستهلك» إذ تستطيع أن تلعب دوراً هامّاً في الجباية مثلاً، أو في صيانة خطوط التوزيع في المناطق حيث يمكنها أن تكون أكثر فعاليّة في هذه الأمور.

ثمة طرح يتبنّاه المهندس علي سليم (عضو بلدية في حارة حريك ومكلّف بملف الطاقة من اتحاد بلديات الضاحية الجنوبية)، حول إشراف البلديات على ربط المولدات الخاصة على شبكة التوزيع العائدة لمؤسسة كهرباء لبنان. على أن يكون ذلك مع القطاع الخاص من خلال ربط كل المنتجين المحتملين. يقترح تجربة ذلك في الضاحية الجنوبية لمدينة بيروت، مع الاستفادة من تجربة مؤسّسة كهرباء زحلة التي لديها امتياز توزيع وصيانة الكهرباء في منطقة زحلة، لكنها هي في الإنتاج، بدأت تنتج بنفسها الكهرباء عبر مولدات خاصة بها ربطتها على الشبكة العامة، ما أتاح خفض كلفة الهدر التقني وغير التقني، والجباية، ومن دون أي تفاوتات في التسعير كالتي تحصل بين مولدات أحياء مختلفة. فبحسب الأرقام يتبيّن أن الهدر التقني وغير التقني، انخفض لدى امتياز زحلة، من 20% عام 2001 إلى نحو 6% عام 2021. لكن تبقى إمكانية خفض الهدر، لا سيما غير التقني، من خلال كبح المخالفات وتنظيم الجباية، هي المعضلة الأكبر، لا سيما في المناطق التي تشكّل تحديات أمنية، من أكبر العوائق أمام نسخ تجربة كهرباء زحلة في مناطق أخرى. كما أن هناك عوائق قانونيّة أمام حل كهذا تحتاج إلى معالجة، مثل تنظيم الشراكة بين البلديات والقطاع الخاص بشكل قانوني، وإعطاء رخص إنتاج الكهرباء لطرف غير شركة كهرباء لبنان. فامتياز زحلة، ليس لديه رخصة الإنتاج، إنما تحوّل عملياً أيضاً ملامح قروض لتمويل هذه الأنظمة من دون أن يتضح فعلاً إذا كانت الأنظمة التمويلية قادرة على الإيفاء بعملية التمويل وسط أزمة إفلاس النظام المصرفي. وإلى جانب القروض المصرفية، برز أيضاً قروض من جمعيات غير ربحية، مثل «القرض الحسن».

ومع توسّع ظاهرة أنظمة الطاقة الشمسية، ثُثار أفكار من نوع تطبيق نظام القياس الصافي، أو ما يُعرف بال«Net Metering»، بواسطة هذا النظام يمكن بيع فائض الكهرباء لكل وحدة إنتاج، وإعادة توزيعها لمشتركين آخرين عبر الشبكة العامة. بشكل عام، أنظمة الطاقة الشمسية قد تكون متاحة ومجدية في الأرياف، خلافاً لصعوبات توافر الأسطح في المدن وفاعليتها. وبحسب ورقة بحثية عرضها الباحث علي غندور، فإن جرى تركيب ألواح شمسية على كل أسطح المباني في لبنان، لتغطية 10% من مساحتها، سيصبح لدينا وحدات تنتج كهرباء بما يعادل 180% من معدّل استهلاك الأسرة الواحدة في لبنان. بمعنى آخر، هذا الأمر مجدي فقط في الأرياف حيث المساحات متاحة أولاً، وحيث عدد المساكن محدود قياساً على القدرة الإنتاجية على الأسطح. إذ سيفيض عن حاجات السكان 80% من الإنتاج يتم تزويد مساكن أخرى بها. إلا أن ذلك يتطلب ربط هذه الوحدات على الشبكة العامة لإعادة توزيع الإنتاج الفائض. في هذه الحالة يستفيد المواطن الذي يملك طاقة شمسية من خلال تلقّي الإيرادات مقابل الطاقة التي ينتجها مجاناً، وتستفيد الدولة من خلال شراء الكهرباء بكلفة منخفضة (أقل من إنتاجها عبر الوقود). وقد طُبّق هذا الأمر في قرية رميش حيث تشتري البلدية الطاقة من المنازل التي تملك طاقة شمسية وتُعيد توزيعها إلى المنازل الأخرى.

(الأخبار)

(أنجل بوليغان ـ المكسيك)

بالأرقام

40%
هي نسبة الهدر التقني وغير التقني لدى مؤسسة كهرباء لبنان، وهي ناتجة من ازدياد التعديات على الشبكة في السنوات الأخيرة

60
مليون دولار هي كلفة شراء مولدات طاقة خاصّة على بلديات الضاحية الجنوبية لتأمين 300 ميغاواط، حاجة استهلاك المنطقة من الكهرباء

المعمل	القدرة المجهزة MW	القدرة الممكنة MW	الإنتاج الحالي	نوع المعمل	نوع الوقود
الزوق	607	230	0	بخاري	HFO
محركات عكسية الزوق	198	198	0	محركات عكسية	HFO
الجية	346	120	0	بخاري	HFO
المحركات العكسية الجية	80	80	0	محركات عكسية	HFO
الزهراني	470	450	217	دارة مختلطة	Gas oil
دير عمار	470	450	194	دارة مختلطة	Gas oil
المعامل المانية	200	140	61	مائي	-
بعلبك	70	60	0	غازي	Gas oil
صور	70	60	0	غازي	Gas oil
المجموع	-	1788 ميغاوات	472	الطلب يصل إلى 3500 ميغاوات التغذية بين 3 . 4 ساعات حالياً.	

مؤشر

«صناعة الاغتراب»: الكلفة لا تلغي الإدمان على التحويلات

لطالما كان اقتصاد لبنان يعتمد على تحويلات المغتربين. هذه التحويلات تمثّل نسبة مهمّة من تدفقات العملة الأجنبية، وهي تمثّل الدخل المتاح للأسر المقيمة في لبنان. وقد أصبحت هذه التحويلات أكثر أهمية بالنسبة إلى لبنان، لأنها باتت تمثّل النسبة الأكبر من مجمل التدفقات الآتية إليه، ولا سيما بعد جفاف تدفق الرساميل سواء تلك التي كانت تأتي مباشرة للاستفادة من الفوائد المصرفية المرتفعة، أو التي تستثمر في أصول محلية أخرى قبل أن تصبح جزءاً من السيولة المصرفية. في المجمل، كانت هذه التحويلات هي إحدى القنوات الأساسية لاستمرارية نموذج لبنان الاقتصادي، لكن نتائجها لم تكن حميدة طوال الوقت، بل كانت سلبية في أحيان كثيرة، إذ إن صافي التحويلات التي يرسلها المغتربون اللبنانيون إلى أسرهم في لبنان، محسوماً منها تحويلات العمّال الأجانب في لبنان الذين يرسلون أموالاً إلى أسرهم في الخارج كان في وقت من الأوقات صفراً. ففي عام 2002، كانت مساهمة صافي التحويلات في الناتج المحلي الإجمالي صفراً، وقد تحوّلت هذه المساهمة إلى سلبية في السنة التالية مسجّلة -1%، إنما أصبحت التحويلات ذات أهمية في السنوات التي تلت 2006. ففي تلك الفترة، ولا سيما بعد حرب تموز، أظهر اللبنانيون المغتربون حسّاً عالياً تجاه الاهتمام بأسرهم في لبنان وبدأت تزيد التدفقات الواردة منهم. وبشكل عام، كانت مفاعيل التدفقات الإجمالية للمغتربين على الاقتصاد اللبناني متدرّجة، إذ كانت تبلغ 13% من الناتج في 2002، ثم ارتفعت في 2021 لتبلغ 22%.

أهمية هذه التدفقات أنها تأتي إلى لبنان بالعملة الأجنبية، أي العملة التي يحتاج إليها مصرف لبنان لتعزيز «الثقة». بهذه العبارة السحرية، كان يوهم العالم كلّه بأن الليرة اللبنانية ثابتة تجاه الدولار بسعر صرف يبلغ 1507,5 ليرات. الثقة، هي الترجمة الفعلية للدولارات الجديدة التي يستقطبها مصرف لبنان إلى ما يسمّى احتياطاته بالعملات الأجنبية. والثقة تتغذّى على التحويلات بشكل أساسي، وتغذّي تدفق الودائع أو الرساميل أيضاً. ومفاعيل هذه التدفقات كلّها، كانت عبارة عن تشوّهات دائمة في الاقتصاد، سواء في أصل الإدمان عليها للاستمرار، أو في أثرها على الاستهلاك في ظل ثبات سعر صرف الليرة الوهمي مقابل الدولار. واليوم، أصبحت التحويلات أكثر حيوية؛ لأنها أولاً، بالعملة الأجنبية التي يحتاج إليها لبنان للاستمرار نظراً الى اعتماده على الاستيراد في سبيل تأمين 85% من حاجات استهلاكه المحلّي، ولأن مدّخرات المقيمين ومداخيلهم وسائر ما يملكونه من أصول تآكلت بفعل الأزمة. لذا، صار الاعتماد كبيراً على هذه التحويلات. لكنها لم تعد تأتي إلى لبنان عبر النظام المصرفي المفلس والذي لا يمكن الوثوق به. تجربة السنوات الماضية تدلّ بوضوح على انعدام الثقة تجاه المصارف، ولولا بعض العمليات التي يفرض تحويلها من الخارج عبر النظام المصرفي، لما دخل إلى لبنان عبره دولار واحد «فريش». لكن هذه التحويلات باتت تأتي بشكل أساسي عبر المؤسسات المالية التي تعمل بواسطة التحويلات الإلكترونية مثل OMT وسواها. تستحوذ هذه الأخيرة على الحصّة السوقية الأكبر، أي الحصّة الأكبر من التحويلات. أكثر من 1,2 مليار دولار سنوياً تأتي عبر هذه الشركة. لكن حاكم مصرف لبنان، رياض سلامة، وجد طريقة للاستحواذ على هذه الدولارات؛ فقد منح هذه المؤسسات المالية القدرة على شراء الدولار لمصلحته. وبذلك، تمكّن من إعادة توجيه قسم كبير من هذه الدولارات وتدويرها في السوق من أجل التخفيف من الاحتقانات في سعر الصرف التي تخلق تقلبات كبيرة وحادة، أو من أجل التحكم السياسي بسعر الصرف تبعاً للتوجهات التي تناسب شركاء المنظومة. حتى الآن نجح في استعمال التحويلات كأحد المصادر الأساسية، لكنه لم يكن لينجح في الخطة كلّها لولا أنه استعمل سيولته بالعملة الأجنبية إلى جانب شراء الدولارات من السوق. فالمشكلة الأساسية لديه هي أنه فقد القناة الأساسية للعمل في السوق، أي المصارف. استعاد بعضاً من هذه القدرة عبر منصّة صيرفة التي تربطه بالصرافين والمصارف ومؤسسات التحويل بالوسائل الإلكترونية، إلا أنه ليس قادراً على التحكّم من دون العمليات النقدية التي يجريها في السوق والتي تكبّده ضخّ المزيد من السيولة بالليرة في السوق. هو يدفع لمجموعة مختارة من الصرافين الأموال لشراء الدولار بهامش ربح يتراوح بين 10% و15% للدولار الوحد، ما يعني أنه يتكبّد خسائر هائلة قد تلغي الجزء الأكبر من كل المكاسب التي يحققها الاقتصاد بفعل هذه التحويلات. سيظهر ذلك بطريقتين: بطريقة متدرجة إذا قرّرت السلطة الاستمرار بمخطط مصرف لبنان لتذويب الودائع عبر تحويلها إلى الليرة، أو بطريقة سريعة إذا تقرّر شطب الودائع أو الاقتطاع منها، سواء بهيركات مباشر أو عبر فرض الضريبة عليها، إذ إنه كلما زادت الخسائر زادت نسبة الاقتطاع، وبالتالي زادت نسبة التآكل في المدخرات وزاد الاعتماد على التحويلات. الأمر مماثل عندما يتم تحويل الودائع إلى ليرة وضخّها في السوق لأن ذلك يشعل التضخّم ويغذي ارتفاع سعر الدولار مقابل الليرة.

إذاً، في سياق إدمان لبنان على تحويلات المغتربين، ستصبح صناعة الاغتراب مكلفة، وقد لا تعود بمردود مرتفع. فارتفاع الأسعار المحلية قد يكبح قنوات تصريف هذه الصناعة التي تعتمد على استثمار مكلف في التعليم. وقد لا يكون ممكناً تعويض هذا المصدر للمال من مصادر أخرى، ولا سيما أن الاقتصاد العالمي ليس بخير.

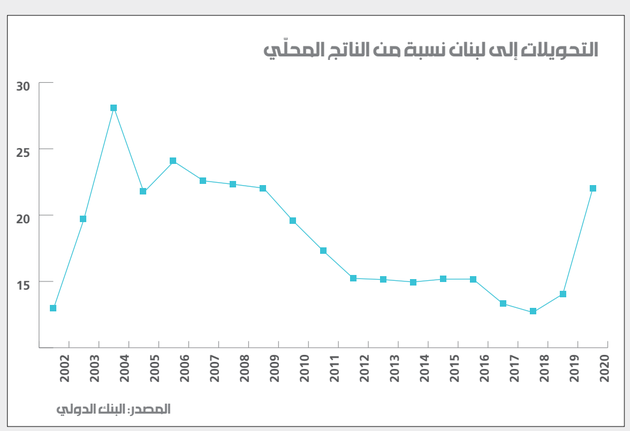

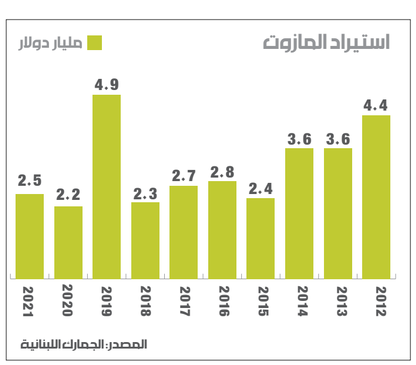

من الـ«بترودولار» إلى الـ«بتروروبل»
سقوط الهيمنة؟

«البترودولار» هو التعبير الذي نشأ بعد ارتباط سعر النفط بالدولار الاميركي إثر اتفاق اميركي - سعودي جاء على انقاض حرب 1973 التي استُعمل فيها النفط كسلاح عربي في مواجهة اميركا والكيان الإسرائيلي. الاتفاق كرّس هيمنة الدولار على العالم بعد انهيار اتفاق «بريتون وودز» الذي كان يربط عملات العالم بالدولار والاخير بالذهب. فقدت العملة الخضراء التغطية بالمورد الاصفر، لكنها سرعان ما تمكنت من الاستعاضة عنها بالذهب الاسود. لكن مع تسعير النفط الروسي بالروبل، برزت ملامح كسر الهيمنة الاميركية من دون ان يتّضح ما هو حجم الاختلال الذي لحق بهيمنة الدولار على العالم، وعميق هذه الفتحة في جدارها. حتى الآن، بات واضحاً أن غالبية دول اوروبا اذعنت للروبل، إنما هل يمكن ان تراكم العملة الروسية طبقات من المكاسب في النظام المالي العالمي؟

ماهر سلامة

الطريق إلى «البترودولار» لم تكن سريعة وسهلة، إنما طغت عليها الحروب التي منحت أميركا هيمنة شبه مجانية بسبب الخسائر اللاحقة بأوروبا. فالحرب العالمية الثانية أنهكت الاقتصادات الكبرى في العالم وجرّدتها من عناصر قوتها ومن مواردها، وأفرزت على أنقاضها نظاماً اقتصادياً ومالياً عالمياً جديداً. وتُرجم ذلك في نشوء منتدى يجمع دول الحلفاء الرابحة مع تراتبية في ترتيب الخسائر

> **اتفاق البترودولار كان بمثابة طلب مصطنع على العملة الاميركية بحسب الاقتصادي جيري روبنسون**

> **إجبار الدول على التعامل بالروبل كبّد الدولار حصّة سوقية واسعة وسط موجة تضخّم عالمية**

والأرباح منحت أميركا المركز الأول. فالفوز في الحرب تحقّق بأثمان باهظة تكبّدتها دول امتدّت هيمنتها لعدّة قرون مثل بريطانيا، لا بل كانت مركز الإمبراطورية الغربية. إلّا أنّ الهيمنة البريطانية خفتت بعد الخسائر التي لحقت باقتصادات أوروبا في الحرب العالمية الأولى واضطرارها للاستدانة من أميركا من أجل إعادة النهوض. وبحلول عام 1931، تخلّفت أوروبا عن سداد الديون التي أصبحت عبئاً ثقيلاً على موازناتها العامّة واقتصاداتها، ما مهّد لخسائر أكبر في الحرب العالمية الثانية، ولنشوء نظام اقتصادي جديد تكون السيطرة فيه لأميركا ذات الاقتصاد الصاعد والقوي. هكذا فقدت أوروبا، وتحديداً بريطانيا هيمنتها ووُلد من تداعيات ذلك اتفاق «بريتون وودز».

ففي عام 1944، وقبل بضعة أيام من انتهاء الحرب العالمية الثانية، اجتمع مندوبو 44 دولة من دول الحلفاء، في منطقة «بريتون وودز». كان هذا الاجتماع عبارة عن منتدى اقتصادي عالمي، تقرّرت فيه عدّة قضايا محوريّة، أهمّها الربط عملياً بين كل عملات العالم وبين الدولار الذي ثُبّت سعره مقابل الذهب. فقد تعهّدت الولايات المتحدة ببيع الذهب لمن يريد بسعر ثابت يساوي 35 دولاراً لكل أونصة. لم يُطبّق العمل بالاتفاق بشكل كامل حتى نهاية الخمسينيات. لكن عند تطبيقه أصبح الدولار عملة مطلوبة بشكل كبير في العالم، إذ إن تعهّد أميركا ببيع الذهب مقابل الدولار من دون تغيّر سعره في أي وقت، مثّل ضمانة للدول لتثبات عملاتها رغم عجوزاتها التجارية، وجعل الدولار العملة الأكثر أماناً في التعاملات الاقتصادية والمالية. وكان كل ذلك ممكناً، لأنه بنهاية الحرب الثانية كان 80% من الذهب في العالم موجود في الخزنات الأميركية، ما منح الدولار صفة عملة الاحتياط الأولى في العالم.

من الدولار الذهبي إلى الدولار النفطي

بمرور الوقت اتّضح أكثر فأكثر أن نظام «بريتون وودز» غير قابل للاستدامة. ففي 1965 شنّت الولايات المتحدة حرباً شرسة على فيتنام حيث غرقت في مستنقع كبّدها خسائر مالية وبشرية ضخمة أسفرت عن انهيار اتفاق «بريتون وودز» الذي منحها نمواً اقتصادياً هائلاً. إلا أن كلفة حرب فيتنام كانت مرتفعة كثيراً. بلغت الأكلاف المباشرة فقط نحو 111 مليار دولار (تساوي 800 مليار دولار اليوم مع احتساب التضخّم)، ما راكم ديوناً كبيرة على الولايات المتحدة وأدّى إلى عجز سنوي هائل في موازنتها. لمواجهة ذلك، اضطرت أميركا أن تطبع كميات هائلة من العملة الخضراء لتسديد الديون، وتسرّبت العملة الخضراء إلى خارج حدود أميركا بنتيجة توجّه الصناديق الاستثمارية نحو أسواق خارجية. هكذا زادت كتلة الدولارات الموجودة خارج أميركا في مقابل ديون مثيرة للقلق، ولا سيما قلق قوى اقتصادية كبرى مثل اليابان وبريطانيا وفرنسا. فقرار الحرب الفيتنامية المكلف والهزيمة التي تكبّدتها أميركا فيها، بالإضافة إلى السياسات المالية الأميركية القائمة على الإنفاق المرتفع، جعل هذه الدول تشكّك بقدرة أميركا على تسيّد النظام العالمي، ما أطلق موجة شراء الذهب من الاحتياطات الأميركية بالسعر الثابت وفق اتفاق «بريتون وودز». لذا، فإنه في مقابل ارتفاع كتلة الدولار في الخارج، انخفضت موجودات أميركا من الذهب. وبحسب المؤرّخ الاقتصادي آدم توز، فإنه بحلول عام 1970 بلغ حجم الكتلة النقدية الموجودة خارج أميركا نحو 24 مليار دولار، في مقابل موجودات من الذهب بقيمة 11 مليار دولار فقط، أي أن كمية الذهب الموجودة في الخزائن الأميركية لم تعد تكفي لتغطية كتلة الدولارات الموجودة في الخارج.

في أعقاب ذلك، اضطر الرئيس الأميركي ريتشارد نيكسون، أن يعلن في عام 1971، وقف العمل باتفاق «بريتون وودز»، أي إعلان نهاية نظام غطاء الذهب للدولار.

إنهاء العمل بنظام «بريتون وودز» كان يعني فقدان الحافز لطلب العملة الخضراء من قبل دول العالم. فالضمانة التي كانت تمثلها العملة بأنه يمكن استبدالها بالذهب في أي وقت قد انتهت. بمعنى آخر، إن الطلب المصطنع على الدولار نتيجة اتفاق «بريتون وودز» قد انتهى. لذا كان على الرئيس الأميركي نيكسون ووزير خارجيته هنري كيسنجر مسؤولية إيجاد طريقة أخرى تحفز طلباً مصطنعاً على الدولار، وبالتالي تبقيه العملة المتسيّدة للنظام المالي العالمي. وأتت الفرصة في عام 1973.

فمع انطلاق «حرب أكتوبر» التي شنّتها سوريا ومصر على إسرائيل، قامت السعوديّة، في السابع عشر من ذلك الشهر، بقيادة الملك فيصل، بفرض حظر نفطي على الولايات المتحدة الأميركية. فجّرت هذه الخطوة أزمة في توريد النفط إلى أميركا حيث انتشرت ظاهرة طوابير السيارات على محطّات البنزين وارتفاع سعر البنزين السعودي من 1,74 دولار إلى 8,32 للبرميل الواحد في عام 1974. مثّل هذا الأمر خضّة كبيرة في الديبلوماسيّة الأميركية وطريقتها في التعامل مع موضوع النفط. يقول جون بيركنز في كتابه «اعترافات قاتل اقتصادي مأجور»، أنه في ذلك الوقت تحوّل توريد النفط إلى أميركا من أولويّة أميركيّة، إلى «هوس» على حد تعبيره. وفي ذلك الوقت، كما يقول بيركنز، أدركت الولايات المتحدة الأهميّة الاستراتيجية للسعودية بالنسبة إليها. هكذا تحوّلت الأزمة إلى فرصة. ففي عام 1974، وبعد عدّة لقاءات، جمعت الطرفين الأميركي والسعودي، تمكّنت أميركا من انتزاع اتفاق يعيد لها الهيمنة من خلال ربط سعر النفط بالدولار. يومها أوقفت السعودية الحظر النفطي على أميركا، وأرسي نظام الـ«بترودولار». النظام الجديد حدّد شكل النقد العالمي، وما زال العمل فيه مستمراً إلى اليوم. فالاتفاق بين السعودية وأميركا قضى بأن تقوم السعودية بتسعير نفطها، وبالتالي بيعه، بالدولار الأميركي. كما قضى أن هذه «البترودولارات»، أي الدولارات التي تتلقاها السعودية مقابل نفطها، يتم توظيفها في سندات الخزينة الأميركية وفي النظام المصرفي الغربي. في المقابل تعهّدت الولايات المتحدة بتسليح السعودية وضمان أن لا يتعرّض لها الكيان الإسرائيلي. كما تضمّن الاتفاق تعهّداً ضمنياً بأن لا تقوم السعودية بأي حظر نفطي على أميركا مستقبلاً (وهو ما حدث فعلاً). وبشكل لافت، اغتيل الملك فيصل في عام 1975 على يد أحد أفراد عائلته.

«اتفاق البترودولار كان بمثابة الطلب المصطنع على العملة الأميركية»، بحسب الاقتصادي جيري روبنسون. اتفاق كهذا أصبح بمثابة ضمانة لاستمرارية الهيمنة على النظام المالي العالمي لسنوات مقبلة. يمكن تخيّل حجم الطلب الإضافي على الدولار بسبب هذا الاتفاق. كل استيراد النفط في العالم يجب أن يتم تسعيره بالدولار، وذلك بسبب التحاق دول «أوبك» بالسعودية. وبذلك لم تعد تقبل بيع النفط إلا بالدولار. المليارات اليوميّة المطلوبة من الدولار لشراء النفط كانت كافية لجعل العملة الخضراء العملة الأولى عالمياً، والعملة المهيمنة على الاحتياطات والتعاملات. فكل الدول التي تريد أن تشتري النفط ستحتاج لتحويل عملاتها المحليّة إلى دولار لشراء النفط، هذا الأمر يجعل الدول تسعى إلى الحفاظ على احتياطات بالدولار لضمان استدامة القدرة على الاستيراد. والدولة التي تريد أن تبني احتياطات بالدولار تحتاج إلى طلب الدولار مقابل صادراتها، وهكذا يمتدّ الطلب على الدولار من النفط إلى السلع الأخرى.

صحيح أن نظام «البترودولار» كان بديلاً من نظام «بريتون وودز» لتحقيق زيادة الطلب على الدولار، لكنه بحسب روبنسون، كان مفضّلاً بالنسبة لأميركا على «بريتون وودز». السبب أن نظام «البترودولار» يعطي أميركا الحريّة في طباعة ما تشاء من الدولارات من دون أن تكون مقيدة بضمانات كالذهب. أي أن الكتلة النقدية من الدولارات أصبحت متحرّرة، مبدئياً ومضمونة بموارد ما زالت في باطن الأرض بكميات هائلة. لكن الأمر ليس كذلك فعلياً، وهذا ما أوضحته سياسات الاستجابة لأزمة كورونا التي خلقت موجات تضخّم هزّت العالم. ومن ناحية أخرى، يكمل روبنسون، إن تعهّد السعودية باستثمار «البترودولارات» في السندات الأميركية، كان يعني أن أميركا تطبع الدولارات وترسلها إلى العالم، ويعود العالم يستورد النفط من السعودية التي تعيد هذه الدولارات إلى أميركا. كانت تسمية هنري كيسنجر لهذه العمليّة «إعادة تدوير البترودولار».

ولادة الـ«بتروروبل»

إذا تحقّقت فرضية انهيار البترودولار، بمعنى أن لا يكون هناك طلب على الدولار مقابل بيع النفط، فسيكون ذلك بمثابة ضربة مزلزلة عالمية للعملة الأميركية. فمعظم طلب الدولار اليوم يقوم على أن الدول بحاجة إلى الدولارات لاستيراد النفط. لكن ماذا يحدث إذا توقّف هذا الطلب؟ ببساطة إن توقّف الطلب على الدولار يعني انخفاض قيمته مقابل العملات الأخرى. وسيكون لهذا الأمر انعكاسات تضخميّة هائلة داخل أميركا، لأن انخفاض قيمة الدولار يعني ارتفاع كلفة الاستيراد في بلد يعاني من عجز في الميزان التجاري. فالاستهلاك الأميركي سيكون في وضع صعب جداً. ومن ناحية أخرى سيكون الفيدرالي الأميركي في وضع لا يحسد عليه أيضاً، لأن كتلة الدولارات الموجودة اليوم خُلقت على أساس أن هناك طلباً متزايداً. فإذا توقّف الطلب سيضطر الفيدرالي الأميركي لرفع أسعار الفائدة من أجل التخلّص من الدولارات المتداولة في الأسواق الدولية. وبالمثل، فإذا توقّفت السعودية عن استثمار البترودولارات في السندات الأميركيّة، هذا سيعني تلقائياً ارتفاع أسعار الفائدة الأميركيّة، لأن الطلب على السندات سينخفض، ما يؤدّي إلى انخفاض الفوائد. بشكل عام، انهيار نظام البترودولار يعني نهاية هيمنة الدولار.

هذا السيناريو صعب الحدوث. فنظام «البترودولار» مدعوم بالهيمنة الأميركية على العالم، سواء كان ذلك عسكرياً من خلال استخدام القوّة، أو اقتصادياً من خلال تقدّمها التكنولوجي في معظم المجالات التي تجعل الدول الأخرى تابعة لها تكنولوجياً. لذا، يصعب أن تُقدم الدول النفطية، مثل دول الخليج، على خطوة كهذه. أولاً لأن تجربة تحدّي الأميركي نُفطياً في السبعينيات، كان لها نتائج سيئة على أصحاب القرار حينها (مثل اغتيال الملك فيصل). وثانياً لأن الأميركي لن يسمح بتكرار أمر كهذا. فكما قال بيركنز: «إن موضوع توريد النفط أصبح هوساً لدى الأميركيين بعد تلك الحادثة». كتاب بيركنز هو عن تجربته كقاتل اقتصادي ماجور، إذ كان دوره أن يذهب إلى البلدان بصفة «استشاري» اقتصادي بهدف توسيع نفوذ أميركا اقتصادياً. يشير بيركنز، إلى أنه بعد اتفاق «البترودولار»، كان عليه أن يذهب إلى السعودية بدوره الاستشاري ليضع مخططاً لصرف مال الاستثمارات السعودية في «تطوير» اقتصادها. لكن، يقول بيركنز، أنه كان يعلم بأن الهدف هو جعل السعودية دولة معتمدة على الولايات المتحدة ومتعلّقة فيها بشكل شديد بحيث لا يمكنها التخلّي عنها. ومن المنطقي اليوم القول أن بيركنز نجح في مهمته. المسألة لا تنتهي هنا. فالحرب الروسية - الأوكرانية أحدثت تغييراً، أو على الأقل ثغرة واسعة في بنية النظام المالي العالمي السائد. فقد كانت روسيا جاهزة لكسر هيمنة الدولار تجنباً للعقوبات الأميركية عليها. يبدو أنها كانت تخطّط للردّ على ما تسميه أميركا عقوبات اقتصادية. فعندما قرّرت روسيا الانخراط في هذه المعركة، كانت جاهزة، أو على الأقل هذا ما يبدو لغاية الآن. ففي مواجهة العقوبات ومنعها من الولوج إلى نظام سويفت، وسائر القرارات الساعية إلى «تأديب» روسيا، قرّرت هذه الأخيرة إرساء معادلة لا لتأديب الغرب فحسب، بل لكسر شوكته. قامت هذه المعادلة على الآتي: كل الدول («غير الصديقة») التي تدفع بالروبل مقابل الغاز والنفط الروسي. فبصفة روسيا أكبر مصدّر للغاز وثالث أكبر مصدّر للنفط في العالم، يمكن القول أن لهذا الأمر انعكاس لا بأس به على نظام «البترودولار». بالطبع ليست الخطوة كافية لإسقاطه، إنما الأمر يتعلق بمدى قدرة روسيا على اكتساب الحصّة السوقية العالمية والحفاظ عليها وتوسيعها. إجبار الدول على التعامل بالروبل كبّد الدولار حصّة سوقية واسعة وسط موجة تضخّم عالمية سببها طبع الدولارات (واليورو أيضاً) بكميات كبيرة خلال السنتين الماضيتين، وارتفاع أسعار النفط إثر العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا. المواجهة مع روسيا دفعت العديد من الدول إلى التخلّي عن أحادية هيمنة الدولار. هنا يثار سؤال آخر: ماذا يمكن أن يحدث إذا حصلت مواجهة مع الصين مثلاً؟ ماذا إذا قررت الصين أنها لن تدفع ثمن النفط الذي تشتريه، وهي أكبر مستهلك له في العالم، إلا باليوان؟ هل يتحمّل نظام «البترودولار» أو ما سيبقى منه بعد المواجهة مع روسيا؟

بالارقام

285

مليار دولار هي قيمة الإيرادات الروسية المتوقعة من بيع النفط والغاز لعام 2022 بحسب بلومبرغ

حصة روسيا من بيع النفط مقابل باقي البلدان

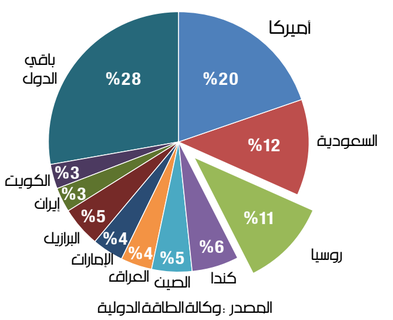

المصدر: وكالة الطاقة الدولية

(انجل بوليغان ـ المكسيك)

مقال

«حرب العُملات»

يحيى الطيب

هناك تداخل عميق بين المجال الاقتصادي للمال والأسواق والتمويل والتجارة والثروة، وبين المجال السياسي للسلطة والسيطرة والصراع والدول. يعدّ العالم النقدي مجالاً هرمياً دارويناً وتنافسياً، تتشابك سلوكياته بشكل كبير مع الحقائق السياسية المرتبطة بالاصطفافات الديبلوماسية والحرب والاتفاقيات التوافقية والقوة الصلبة والأطر المؤسّسية للحكم المتعدّد الأطراف، وتطوّر الهيمنة العالمية، والبيئات الأمنية، والمساعي الإمبراطورية، وديناميكيات القوة غير المتكافئة، والظواهر الجيوسياسية.

تشكّل نظام «بريتون وودز» النقدي الدولي مُعتمداً على الدولار الأميركي كحجر زاوية نتيجة لانتقال الهيمنة بنهاية الحرب العالمية الثانية إلى واشنطن. في الواقع، لا يمكن تفسير القيادة الجيوسياسية والاستراتيجية والعسكرية الأميركية اللاحقة للعالم الغربي في الحرب الباردة من دون التطرّق للدور الحاسم الذي لعبته اتفاقيات المعاملات المستمدة من اتفاقية «بريتون وودز». وفي هذا الإطار، ضمّت واشنطن الكثير من أوروبا الغربية واليابان إلى مدارها من خلال عرض الوصول إلى أسواقها الاستهلاكية، والقدرة غير المقيّدة على الانخراط في التجارة الدولية، وتمويلاً سخياً بالائتمان لإعادة تنشيط الحيوية الاقتصادية، وسعر عملة دولية (دولار) مُستقر.

الآن، ارتفع الدولار الأميركي بنسبة 12% مقابل اليورو. أدّى ذلك إلى بلوغ التضخم في العديد من البلدان أعلى معدلاته منذ عقود، ما يُنبئ بأن الاقتصاد العالمي على مشارف مرحلة جديدة تتسم بما يُسمّى «حروب العُملات» الذي يُخضع البلدان إلى التنافس على تعزيز عملاتها في محاولة لتعظيم نموّ الناتج المحلي الإجمالي، وتحسين الموازين التجارية. لقد صيغ مفهوم «حرب العُملات» عام 2010 على يد القادة البرازيليين احتجاجاً على السياسات النقدية للولايات المتحدة واليابان ودول أخرى.

لم يتهموا البنك الفيدرالي الأميركي، أو بنك اليابان، بخفض قيمة الدولار أو الين بشكل صريح، أو بالتدخل في سوق الصرف الأجنبي لخفض هذه العملات، بل أدانوا تبنّي سياسات نقدية ملتوية. أشار البرازيليون إلى أن صنّاع السياسة في الولايات المتحدة واليابان خفضوا أسعار الفائدة إلى الصفر، ثم ذهبوا إلى أبعد من ذلك من خلال انتهاج سياسة التيسير الكمّي التي تعتمد على خفض قيمة عملات بلدانهم، وتعزيز صافي الصادرات، وتصدير البطالة إلى شركائهم التجاريين.

وبالمثل، لا أحد اليوم يتهم السلطات الأميركية بأنها تتدخل مباشرة للتلاعب بسعر صرف العُملات الأجنبية، لكن القلق العالمي اليوم سببه أن الزيادات الحالية في أسعار الفائدة الفيدرالية الأميركية تجذب تدفقات رأس المال إلى الولايات المتحدة وتقوي العملة الأميركية (الدولار)، ما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة دولياً وبالتالي إبقاء النمو العالمي دون المستوى الذي يمكن أن يكون عليه.

من ناحية أخرى، من المهم أيضاً فهم كيف يمكن للموارد الطبيعية أن تعزّز قوّة العملة. في الواقع، كانت قيمة الدولار الأميركي مدعومة ضمنياً بالنفط منذ أن علّق الرئيس ريتشارد نيكسون، من جانب واحد، معيار الذهب قبل خمسة عقود. ومنذ تلك اللحظة، أصبح الدولار اسمياً العملة التي تُحدد أسعار صرف العُملات في الأسواق العالمية. ولتعزيز هذه الهيمنة أبرمت واشنطن صفقة مع المملكة العربية السعودية (أكبر منتج للنفط في العالم) تقضي بأن تُسعّر الرياض صادراتها النفطية بالدولار فقط، كما يجب استثمار الدولارات التي يجنيها السعوديون إمّا في سندات الخزانة الأميركية أو في سوق الأوراق المالية في وول ستريت، وعُرفت هذه العملية باسم «سياسة البترودولار». ولعل كانت إعادة تقويم مبيعات النفط العراقي بالدولار بدلاً من اليورو واحداً من الدوافع الرئيسية وراء الغزو الأميركي للعراق عام 2003.

بناءً على هذا، فإن كل دولة تريد استيراد النفط (وهو سلعة ضرورية لجميع قطاعات الاقتصادات الحديثة) ستضطر إلى الحصول على دولارات لدفع ثمنه. وخلاف ذلك، لا يمكن ضمان أمن الطاقة الخاصة بهم إلا من خلال توفير أكبر قدر من الدولار ما يضمن تفوّق الأخير على باقي العُملات. ورغم ذلك ما زالت الولايات المتحدة تزعم أن عُملات الدول الأخرى مقومة بأقل من قيمتها بشكل غير عادل. ومنذ عام 1988، طلب الكونغرس من وزارة الخزانة تقديم تقارير نصف سنوية حول احتمالات حصول تلاعب بالعملة من قبل الشركاء الرئيسيين لأميركا في التجارة الخارجية، وفي ذلك استهداف واضح للصين والدول الآسيوية وحتى بعض البلدان الأوروبية مثل سويسرا.

> **كانت حصّة الدولار في مجمل المدفوعات التي تمّت عبر سويفت خلال عام 2022 نحو 38,85% يليه اليورو بنسبة 37,79%**

ويُنظر إلى خفض قيمة العُملة كدليل على الافتقار إلى التعاون الدولي لتحقيق استقرار سعر الصرف، ويؤدي ذلك أحياناً إلى دعوات إلى ترتيب جديد من نوع «بريتون وودز» لتعزيز وتنسيق أكبر للسياسات. لذا عقدت واشنطن في شباط 2013 نوعاً من اتفاقية «بريتون وودز» صغيرة، حيث تمتنع دول مجموعة السبع عن اتخاذ خطوات لخفض عملاتها. وعلى مدى العقد الماضي، لم يتدخل أعضاء مجموعة السبع لبيع عملاتهم في سوق الصرف الأجنبي.

لكن الفترة التي بدأت عام 2021، أعادت التضخّم كمشكلة خطيرة في معظم البلدان التي اندفعت إلى خفض سعر عملاتها من أجل كبح جماح التضخم. وتتزايد المخاوف من خفض قيمة العملة بشكل تنافسي بناء على التجربة الكارثية التي شهدتها ثلاثينيات القرن الماضي عندما قام بنك الاحتياطي الفيدرالي بقيادة بول فولكر، برفع أسعار الفائدة بحدّة، لمحاربة التضخم، لكن الانخفاض المقابل لعملات الشركاء التجاريين للولايات المتحدة أدّى إلى تفاقم معدلات التضخم وأجبرهم على رفع أسعار الفائدة أيضاً.

اليوم، الضحايا الأكثر ترجيحاً لارتفاع الدولار ليست الدول الغنية الأخرى، بل الاقتصادات الناشئة والنامية. والعديد منها لديها ديون كبيرة مقومة بالدولار، وتفاقمت بسبب الإنفاق المالي المطلوب لمكافحة جائحة «كورونا». وعندما يرتفع سعر الدولار تزداد تكلاف خدمة الدين بالعملة المحلية. ويمكن أن يؤدي الجمعُ بين ارتفاع أسعار الفائدة العالمية والدولار إلى أزمات في سداد الديون تدفع بعض البلدان إلى إعلان إفلاسها. لكن مع احتمال استمرار التضخّم العالمي المرتفع لبعض الوقت، فإن احتمالات نشوب «حرب عُملات» تلوح في الأفق، رغم أن الدولار هو العملة الاحتياطية المهيمنة في العالم. وفقاً لصندوق النقد الدولي، في الربع الأخير من عام 2021، فقد مثّلت المطالبات بالدولار الأميركي 54,78% من إجمالي احتياطيات النقد الأجنبي في العالم، وهي أعلى بكثير من العملات الأخرى مثل اليورو والين الياباني والجنيه الإسترليني والفرنك السويسري. علاوة على ذلك، تكشف المعلومات الصادرة عن «سويفت» حول الحجم الإجمالي للمدفوعات التي تمت خلال 2022، لجهة القيمة، أن الدولار هو العملة المستخدمة في 38,85% من المعاملات المسجلة، يليه اليورو (37,79%)، والجنيه الإسترليني (6,76%)، والين الياباني (2,71%) واليوان (2,23%). وبصرف النظر عن القوّة الاقتصادية المطلقة للولايات المتحدة، فإن قوة الدولار مدعومة بالقوّة العسكرية الأميركية وقيادتها بلا منازع في الأسواق المالية الدولية.

وأكثر من أي وقت مضى، أصبح مجال المال ساحة شرسة للمنافسة الاستراتيجية العالمية، إذ يمكن أن تعمل العملات والأصول النقدية والأدوات المالية كأسلحة ودروع وأهداف، وهي حقيقة محيرة ومعقّدة للغاية يجب أن يستوعبها رجال الدولة المعاصرون والعسكريون والاستراتيجيون. لقد تعرض الروبل إلى الهجوم ولكن الآن يبدو أن دور الدولار قد حان ليجد نفسه في مرمى النيران.

وقد فتحت الحرب الروسية – الأوكرانية وما تلاها من تطورات اقتصادية صندوق باندورا. ورغم أن المسار الذي تتبعه موسكو دفاعي غالباً، فإنه قد يؤدي إلى ردّ فعل متسلسل يمكن أن يطيح بمركز الدولار المهيمن ويكشف السيطرة الغربية على الشبكة المالية الدولية. وبغض النظر عمّا إذا كان الكرملين ينجح في تحقيق نصر استراتيجي أم لا، فإن موجة قوية من «التدمير الذاتي» (وهو مفهوم يصف الإزالة المفاجئة والفوضوية لنظام قديم بحيث يمكن أن يولد البديل من رماد سلفه) تم إطلاقه. لذا يُحذّر بنك «غولدمان ساكس» من أن تسليح الدولار واستخدامه في العقوبات ضدّ روسيا هو حافز سيشجع العديد من الدول على الابتعاد عن الدولار، وسيؤدّي إلى تسريع التنويع واستكشاف البدائل المحتملة. وبالمثل، يدعي صندوق النقد الدولي أن ظهور نظام عالمي جديد يعيد تشكيل الارتباط المالي للقوى الجيوسياسية يمكن أن يؤدّي أيضاً إلى تغيير هيكل شبكات الدفع الدولية وطبيعة الأصول الاحتياطية. وحتى الآن، من غير المعروف ما إذا كانت إدارة بايدن قد تصوّرت هذه التداعيات الجانبية على أنها نتيجة ثانوية محتملة لشن حرب اقتصادية ضدّ روسيا. هل ستكون واشنطن مستعدّة لإطلاق النار في مواجهة عسكرية خاضتها لتفادي كسوف الدولار؟ هل ستدفع هذه النكسة الارتدادية الولايات المتحدة إلى تبنّي نهج أكثر رصانة؟ هل فات الأوان على الأميركيين لإعادة النظر في موقفهم حتى يتم تجنب النتائج العكسية لحرب العُملات التي أطلقوها؟ هل سيكونون على استعداد لإعادة استخدام الدولار كعملة مدعومة بأصول ملموسة؟

شتاء «الكريبتو»

«انت كنت المختارا فيك إنك ستدمر السيئ. لا ان تنضم إليهم! ان تجلب التوازن للقوة... لا ان تتركها في الظلام!»

اوبي وان كينوبي مخاطباً اناكن سكاي ووكر، من سلسلة افلام حرب النجوم

علي عواد

الأمور مقلقة حول العالم. تضخّم لم يحدث مثيلاً له منذ 41 عاماً. أزمة غذاء عالمية. نقص في الشرائح الإلكترونية. تعطّل في سلاسل الإنتاج والتوريد. عدم استقرار في أمن الطاقة. كل ذلك، يحصل في عالم لم يخرج من تبعات جائحة كورونا بعد. وعلى المقلب الآخر، بين شبكات الأصفار والآحاد، حيث زرع ساتوشي ناكاموتو الأمل عبر «بلوكتشاين» - هذه المقاومة الرقمية التي ظهرت بعد أزمة عام 2008، وتردّد حولها نبوءة بأنها خُلقت كي تحمي الناس من تقلبات اقتصاد السوق لا أن تصبح شريكته - تتعرّض إلى اهتزازات مصيرية بفعل العواصف المالية. فأصبح السؤال اليوم، هل انتهت قصّة العملات المشفّرة؟ أم أن المؤشّرات تمرّ بمرحلة سوق هابط (Bear Market) الصمود فيها للقوي فقط؟

الأجواء قاتمة. صداع نصفي ألمّ بحملة الأسهم والعملات المشفّرة. الكلّ شاحب. وحدهم من سبَلوا أموالهم وخرجوا قبل فوات الأوان في مأمن. الأسهم الأميركية تراجعت بشكل حادّ بداية الأسبوع الماضي، لتتواصل معها الخسائر وتضع مؤشر «S&P 500» القياسي في سوق هابطة (مؤشر سوق للأوراق المالية يتتبع أداء 500 شركة كبيرة مدرجة في بورصات الأوراق المالية في الولايات المتحدة. ويعتبر من أبرز المؤشرات على وضع السوق). يستعدّ المستثمرون حول العالم لاحتمال أن تؤدّي حملة الاحتياطي الفيدرالي ضدّ التضخّم إلى الركود. وبحسب صحيفة «واشنطن بوست»، تتراجع الأسواق بشأن قدرة الاحتياطي الفيدرالي على تهدئة الاقتصاد من دون المبالغة في التدخل والتسبّب في ركود تضخّمي. الفيدرالي في طريقه إلى رفع أسعار الفائدة «سبع مرات هذا العام»، والرفع الذي قام به يوم الأربعاء الماضي بنسبة (75 نقطة) كان الثالث. علماً بأنه كان يتوقع أن تُرفع أسعار الفائدة بمقدار نصف نقطة مئوية، كما حصل في أيار، لكن وتيرة التضخم التي لا هوادة فيها دفعته إلى التصرّف بشكل أكثر قوة. انخفاض البورصات يوم الإثنين الماضي جاء بعدما أظهرت البيانات الصادرة في الأسبوع الذي سبق، تضخماً بمعدل 8,6% لم يُشهد له مثيلاً منذ 41 عاماً في الولايات المتحدة. ويأتي ذلك رغم كل الجهود لتهدئة الأسعار عبر رفع أسعار الفائدة والتحرّك لتقليص حيازات الفيدرالي الضخمة من السندات المشتراة لدعم الاقتصاد. بحسب تقرير نشرته صحيفة «يو اس أي تودايّ»، فإنه في عام 2014 كان مجموع أصول الفيدرالي يصل إلى 4 تريليونات دولار، أما حالياً، فلديه رصيد من الأصول مقدّر بنحو 9 تريليون دولار. (لذا يحاول الاحتياطي الفيدرالي تقليص حجم الكتلة النقدية عبر رفع سعر الفائدة على 7 مراحل هذا العام.

ولأن الخوف مُعدي، فقد امتدّ الهلع من سوق البورصات المالية إلى سوق العملات المشفرة العالمية المخاطر. هناك بدأت حملة هجرة نحو الملاذات الآمنة مثل الدولار (بسبب رفع نسبة الفائدة). لكن، في الواقع، الخوف لم يكن وحده السبب. إذ إن ارتطام العملات مشفرة بالأرض، هو أمر لم يحدث فجأة.

طريف الصعود

تصاعد سوق العملات المشفرة بدءاً من عام 2020 واستمر بالارتفاع حتى أواخر عام 2021. وصل سعر عملة «بتكوين» إلى أعلى مستوى لها بلغ 69 ألف دولار في تشرين الثاني 2021 بسبب كورونا. في تلك المرحلة، خلقت الحكومات حول العالم أموالاً طائلة لإعانة الأفراد والشركات بسبب الإغلاقات التي نتجت من انتشار كورونا، أي لدعم جانبَي العرض والطلب. الأفراد استثمروا جزءاً من هذه الأموال في السوق المالية، وفي العملات المشفرة. بحسب تقرير نشره موقع «ياهو فاينانس»، فقد استثمر أكثر من 40% ممّن حصلوا على شيكات الإعانة في الولايات المتحدة، في «الكريبتو». وبحسب موقع قناة «إي بي سي»، فإن واحداً من كل تسعة مواطنين أستراليين استثمروا شيكاتهم أيضاً في العملات الرقمية.

ويُضاف إلى ذلك، تأثير سلوك إيلون ماسك في حينه. فلم يمر يوماً من دون أن يذكر عملة «دوج كوين» المشفّرة، واصفاً إياها بـ«عملة الشعب»، ومؤكداً أنه سيضع نسخة حقيقية منها على القمر خلال محادثة له عبر تطبيق «كلوب هاوس». كل ذلك، دفع متابعي «الكريبتو»، المحترفين والهواة، إلى استثمار أموالهم في هذه العملة وغيرها. الخوف تملّك الجميع، وأرادوا اللحاق بالركب. يدعى هذا الأمر بـ«FOMO»، اختصاراً من (Fear of Missing out) أي الخوف من أن تغيب عن الحدث، وهو ما حصل مع غالبية الناس عندما سخروا من «بتكوين» بداية ثم تحسّروا على عدم الاستثمار فيها بعدما ارتفع سعرها إلى آلاف الدولارات. نتيجة هذا المزيج الغريب من الترغيب والدوافع والمخاوف، استعرت النيران في موقد العملات الرقمية، وبات هناك أكثر من 13 ألف عملة مشفرة، بعضها احتيالي على طريقة (pump and dump)، أي أن سعر العملة يرتفع بشكل صاروخي فيتهافت عليها المستثمرون خوفاً من فوات الأوان، لكن سرعان ما يخرج مبرمجو العملة بالأموال من دون حسيب ولا رقيب (تدعى هذه العملات في عالم الكريبتو بـ«Shit Coins»). وبعضها الآخر عبارة عن مشاريع لم تستكمل أو لم يكن هناك جهد حقيقي لتطويرها فماتت بمرور الوقت رغم أن حيتان الكريبتو حققوا منها أرباحاً هائلة. والبعض الآخر تحاول بالفعل أن تجد مكاناً لها.

(بلومبرغ & كانكر ـ فرنسا)

مسار الانهيار

منذ نهاية عام 2021، ومع المتغيرات التي شهدها العالم، أصيب عالم «الكريبتو» بزلازل. فالعملات المشفّرة تعيش أصلاً في بيئة متقلّبة، إلا أنها ليست وحدها من أصيبت بعدوى المال المجاني الذي خلقته الحكومات، وليست عدواً لطرف واحد حول العالم. ففي تشرين الثاني 2021، أطلقت الحكومة الصينية مرحلة جديدة من محاولات القضاء النهائي على عمليات تعدين العملات المشفرة. سبق ذلك، حظر فرضته الصين على التعدين في حزيران 2021، إنما الحظر لم يغلق الباب نهائياً على عمليات التعدين. في النتيجة، انتقلت الصين من السيطرة على ما نحو ثلثي عمليات تعدين «بتكوين» في العالم، إلى عدم المساهمة في الصناعة على الإطلاق. وانزاح مركز الثقل إلى الولايات المتحدة الأميركية. وفي مطلع كانون الثاني من السنة الجارية، تعرّضت «بتكوين» لضربة كبيرة بعد إغلاق الإنترنت في كازاخستان وسط أعمال عنف مكثّفة. وأخيراً شهدت الدولة الواقعة في آسيا الوسطى، اشتباكات عنيفة بين المحتجين والشرطة والجيش. كازاخستان لاعب قوي في عالم «بتكوين». إذ كانت تحتل المركز الثاني عالمياً في تعدين العملة المشفّرة بعد الولايات المتحدة، وفقاً لمركز «كامبريدج للتمويل البديل». وكانت كازاخستان تستضيف 18% من عمليات التعدين العالمي. ومع انقطاع الكهرباء في حينها، غرقت القوة الحسابية (hashrate) لعملة «بتكوين». وبعد 5 أشهر على الحادثة، تم بالكاد دفع صناعة التعدين إلى خارج كازاخستان، بسبب الاضطرابات المتكرّرة وانقطاع التيار الكهربائي. كما قامت الحكومة بخنق إمدادات الطاقة للمعدّنين الذي يستعدون حالياً للانتقال إلى بلدان أخرى، برجح أن تكون روسيا أو الولايات المتحدة الأميركية.

ومع اندلاع الصراع الروسي الأوكراني، وجدت العملات الرقمية نفسها بين المطرقة والسندان. فمن جهة، تقوم مؤسّسات وحكومات وأفراد بجمع تبرعات مالية وإرسالها عبر الكريبتو إلى أوكرانيا، (بعض الأسلحة تم شراؤها عبر الكريبتو مثل جافلين)، ومن جهة أخرى، حاولت الحكومة الأميركية الضغط على منصّات التداول الكبرى لمنع المواطنين الروس من تحويل أموالهم إلى عملات رقمية خوفاً من احتجازها أو مصادرتها. وبهذا دخلت العملات المشفرة الصراع مجبرةً.

بعد كل ذلك، جاء انهيار عملة «لونا - تيرا» المستقرّة، من دولار واحد، إلى بضعة سنتات سريعاً منذ شهر، ما أدّى إلى تبخّر نحو 60 مليار دولار. لكن العوامل السلبية لم تنته بعد. ففي أحدث أزمة تعصف بالكريبتو، قامت «سلسيوس» (Celsius)، وهي منصة إقراض العملات المشفرة، في بداية الأسبوع الماضي، بتعليق عمليات السحب. تقدم المنصة للمستخدمين أسعار فائدة أعلى من المتوسط على ودائعهم من العملات المشفرة. ولكن من دون متطلبات التأمين الصارمة التي تطلبها جهات الإقراض التقليدية مثل المصارف. تعدّ «سلسيوس» واحدة من أكبر اللاعبين في مجال إقراض العملات الرقمية. إذ أقرضت أكثر من 8 مليارات دولار للمستخدمين، ونحو 12 مليار دولار من الأصول الخاضعة للإدارة، اعتباراً من أيار. وقالت الشركة في مذكرة لزبائنها، إنها «تتخذ هذه الخطوة في ضوء الظروف غير العادية في السوق، والتقلبات الشديدة في أسعار الأصول الرقمية، والتدفقات الكبيرة للعملات الرقمية إلى المنصة وخارجها». وأضافت أن «السيولة والملاءة المالية للشركة لا تزال قوية».

يتوقع خبراء في «الكريبتو» أن الارتطام الحقيقي لم يحصل بعد وقد نكون أمام «بتكوين» بسعر 10 آلاف دولار وربما أقل

يوم الإثنين الماضي، إنه «نظراً إلى ظروف السوق القاسية، نعلن اليوم أن سلسيوس توقف مؤقتاً جميع عمليات السحب والمبادلة والتحويلات بين الحسابات». هكذا دبّ الذعر بسبب الشكوك في ملاءة الشركة المالية. وشهدت انخفاضاً في قيمة أصولها بأكثر من النصف مقارنة مع تشرين الأول الماضي عندما تعاملت مع 26 مليار دولار من أموال المستخدمين. كما أدى الأمر إلى محو 97% من قيمة عملة «سل» (cel) المملوكة من الشركة. بدورها، تلقّت «بتكوين» والعملات المشفرة الأخرى ضربة قوية نتيجة ما حصل. في النتيجة، خلال الأشهر السبعة الماضية فقط. تم محو أكثر من 2 تريليون دولار من قيمة سوق العملات المشفرة بالكامل. لتصبح نحو 900 مليار دولار.

الأنباء السيئة ستتوالى مستقبلاً. سيشهد سوق «الكريبتو» أخباراً على شاكلة ما حصل مع أكبر منصّة تداول في العملات الرقمية داخل أميركا: «كوين بايز» (coinBase). أعلنت هذه المنصّة يوم الثلاثاء الماضي، أنها تخطط لتسريح نحو 1100 موظّف بسبب «ظروف السوق الحالية وجهود تحديد أولويات الأعمال الجارية». وبهذا يُتوقع أن يصبح لدى الشركة نحو 5 آلاف موظف بحلول نهاية هذا الشهر. وانخفض سهم «كوين بايز» بنسبة 6% في التعاملات بعد الإعلان، ليصبح مجمل انخفاض سهم الشركة أكثر من 85% من أعلى مستوى وصل إليه في تشرين الثاني الماضي. أما أكثر الأنباء خطورةً، هو ما كشفه حساب «بتكوين أركايف» على «تويتر»، مشيراً إلى أن عمليات تحويل عملة «بتكوين» التي ينتجها المعدّنون في هذه الفترة، إلى منصات التداول، هي الأكبر على الإطلاق. يعني ذلك، أنه بدلاً من أن يحتفظ المعدّنون بالعملات التي ينتجونها على أجهزتهم كي يبيعوها بسعر مرتفع لاحقاً، يقومون الآن بتسييلها إلى دولارات انسجاماً مع مخاوف انخفاض سعر العملة.

إزاء هذه المتغيرات، يتوقع خبراء في «الكريبتو» أن الارتطام الحقيقي لم يحصل بعد. قد نكون أمام «بتكوين» بسعر 10 آلاف دولار وربما أقل من ذلك. ويستحسن التريث قبل شراء عملات رقمية الآن، خصوصاً أن عمليات رفع الفائدة ستستمر حتى نهاية العام الحالي. ويتوقع أن يشهد الربع الأول من العام المقبل تحسّناً في الأسواق.

لكن إذا نظرنا مجدداً إلى جوهر منظومة «بلوكتشاين» والعملات الرقمية باعتبارها ملجأ الهاربين من انهيارات الأسواق، يمكن القول إنها فشلت حتى الآن في تقديم هذه الطمأنينة. فقد تبيّن حتى الآن، أنها أكثر عرضة للاهتزازات بسبب عدم مركزيتها وهشاشتها، مثل أسواق الأسهم والسندات، في مواجهة أزمات الاقتصاد الحقيقي. وهذا لا يعني أن هذه التكنولوجيا ستندثر، بل سيكون العالم أمام عملات رقمية تدور في بيئة محكومة بالقوانين والتشريعات الحكومية، بحجّة «حماية أموال المستثمرين»، وستختفي آلاف العملات المشفرة التي لا فائدة أو هدف حقيقي منها. والعملة الرقمية الأشهر على الإطلاق، «بتكوين»، لن تموت، هي ستحيا لتجد نفسها في الجانب المظلم من القوة، بين لوردات السيث وأعوان الإمبراطورية.

بالأرقام

20

الف عملة رقمية هو عدد العملات الرقمية المتوافرة حول العالم اليوم مقارنة مع 2817 عملة رقمية كانت موجودة في تشرين الثاني 2019 اي بزيادة 9 اضعاف

التعدين لم يعد مربحاً

مع الانهيارات الكبرى في أسعار العملات الرقمية، بات جزء من أجهزة التعدين لخلق العملات المشفرة، يخسر المال لا ينتجه. جهاز «S19j Pro» على سبيل المثال (سعره نحو 7 آلاف دولار وأطلق عام 2021)، سيخسر 0,05 دولار بشكل يومي حالياً (كلفة الكهرباء، أعلى من الإنتاج). نزولاً من ربح 14 دولاراً يومياً في بداية العام. أي خسارة 19,28 دولار في السنة في حال بقيت الأسعار وقوة الـ«هاش» في الوضع الحالي. وفي حال كانت معدّات التعدين أحدث وأقوى، مثل «iPollo V1» (أقوى جهاز حالياً، سعره نحو 40 ألف دولار) سيكون الربح اليومي المتوقع منه نحو 45 دولاراً للجهاز الواحد نزولاً من 145 دولاراً يومياً بداية العام الحالي. أي نحو 16400دولار في السنة الواحدة. وبهذا يحتاج المستثمر إلى سنتين ونصف السنة تقريباً لاستعادة استثمارهم وتحقيق الأرباح. هذا في حال استقر السوق على ما هو عليه الآن. كي يتحقق الربح من عملية التعدين، يجب أن يتوفر شرطان أساسيان:

- أن يكون سعر العملة مرتفع.
- نسبة صعوبة تعدين العملة منخفضة.

هذان الشرطان غير متوفران حالياً بالنسبة لـ«بتكوين». وفي تقرير نشره موقع «فوربس»، يُظهر أن هوامش ربح معدّني العملة الرقمية تراجعت بنحو 68% من زروتها عام 2021 و58% من متوسط عام 2021.

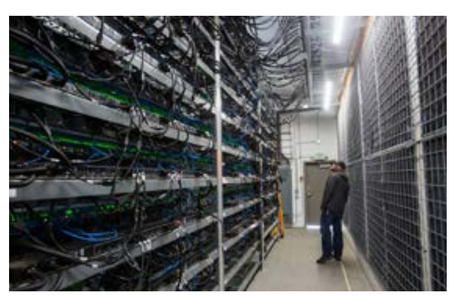

كيف يُحتسب مردود تعدين الـ«بتكوين»؟

في عملية التعدين، تحاول أجهزة الكمبيوتر حلّ مشكلة رياضية من خلال إدخال أرقام جديدة في معادلة حسابية. وكل مجموعة أرقام تعطي إجابات مختلفة. جهاز التعدين يستمر بالمحاولة حتى تظهر نتيجة مطابقة للأرقام التي أرسلتها شبكة «البلوكتشاين».

ولنفترض أن هناك 3 أجهزة تحاول بشكل مستقل عن بعضها (أي ثلاثة معدّنين) العثور على الرقم الذي أرسلته الشبكة. الكمبيوتر الذي يقوم بإجراء أعلى عدد من هذه الحسابات لكل وحدة زمنية لديه احتمالية أعلى للوصول إلى الإجابة بشكل أسرع. بالنتيجة، الكمبيوتر الذي يحصل على الرقم المطلوب بشكل أسرع هو الفائز وسيحصل مقابل عمله هذا على 6,25 «بتكوين».

التيراهاش (terahash) هو تريليون عملية حسابية من العملية التي ذكرناها سابقاً. وتيراهاش/ ثانية يعني تريليون عملية في الثانية الواحدة للحصول على الإجابة. والتيراهاش مسعّر بالدولار باليوم. فإذا كان سعر التيراهاش الواحد 0,12 دولار، يعني أن جهاز تعدين بمقدوره القيام بـ 100 تيراهاش في اليوم، سينتج ربحاً قدره 12 دولاراً. وببساطة، فإن الـ«hashrate» هو الطريقة التي نقيس بها مقدار قوة الحوسبة التي يساهم بها الجميع حول العالم في تعدين البتكوين. يستخدم المعدّنون قوة معالجة الكمبيوتر الخاصة بهم لتأمين الشبكة وتسجيل جميع معاملات الـ«بتكوين» والحصول على عملة «بتكوين» مكافأة على جهودهم. وكلما ارتفع الـ«hashrate» لآلة تعدين «بتكوين» فردية، زاد عدد الـ«بتكوين» الذي ستقوم هذه الآلة بالتعدين فيه. لكن أيضاً، كلما ارتفعت الـ«hashrate» لشبكة «بتكوين» بأكملها، يعني أن عدد الأجهزة الموجودة بشكل إجمالي قد ارتفع، وبالتالي ازدادت صعوبة تعدين «بتكوين».

اليوم، هناك «hashrate» مرتفع، وسعر عملة منخفض. بالتالي، سيجد المستثمرون الذين يملكون أجهزة تعدين صغيرة أو متوسطة (تنتج terahash قليل)، صعوبة بالغة في حل العمليات الحسابية بالسرعة الكافية من أجل الحصول على مردود. وستنحصر عملية التعدين هذه الفترة لدى حيتان الكريبتو، من يملكون مزارع ومنشآت تعدين كبرى، بالإضافة لمن لديهم طاقة كهربائية نظيفة غير مكلفة.

11 تريليون دولار

تبخّر من الأسواق المالية نحو 11 تريليون دولار بسبب موجة الانخفاض التي اجتاحت الأسواق في الأشهر الأخيرة. هذا الرقم مصدره «بلومبرغ» ويعود إلى بضعة أيام مضت. لكن التقديرات تشير إلى أن الأموال التي تبخّرت تزيد عن ذلك. أتت هذه الخسائر بعدما تنعّمت الأسواق المالية، بما فيها أسواق العملات المشفّرة، بارتفاعات قياسيّة في السنتين الماضيتين. فسياسات الاستجابة لجائحة كورونا كانت قائمة على خلق الأموال لتحفيز العرض والطلب في الأسواق. لكن ما حصل هو أن النسبة الأكبر من الأموال الجديدة التي ضُخّت في السوق استُثمرت في الأسواق المالية، فاشترى الأفراد أسهماً وسندات بينما هم يتقاضون أموالاً بلا عمل، والشركات أيضاً لم تستثمر هذه الأموال في تحديث خطوط الإنتاج وتطوير سلاسل الإنتاج والتوريد، بل في الأسواق المالية، وفي أسواق العملات المشفّرة أيضاً. أما أكثر من استفادوا من هذه الأموال، فكانوا أصحاب المليارات الكبار الذين توافر المال لديهم من دون كلفة (لأن أسعار الفائدة كانت تلامس الـ0%) فازدادت ثرواتهم بشكل كبير. وفي النتيجة تضخّمت أسعار الأصول، وتحوّلت نعمة المال السهل المجاني إلى نقمة تضخمية تهدّد بركود تضخمي عالمي يواجهه البنك الفيدرالي الأميركي بسياسة رفع أسعار الفائدة، ما دفع الرساميل إلى الهروب من الأسواق المالية، ومن الكريبتو.

اكبر خسائر أصحاب المليارات (مليار دولار)

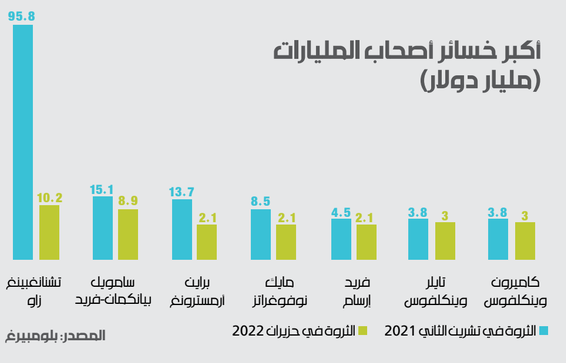

المصدر: بلومبرغ

مقال

«القدر أو الحضارة» [2]

أوليغارشية أميركا والغرب

زياد حافظ *

إلغاء الطبقة الوسطى يعني إلغاء الاستقرار الذي ينتج الحضارة. وهذا الإلغاء يأتي عبر إلغاء التصنيع والتحوّل إلى ثقافة الاستهلاك التي تسهم في كبح الإبداع والإنتاج. أما إلغاء التصنيع، فيأتي مع التحوّل إلى اقتصاد ريعي. هذا هو مسار المشهد في الغرب والدول التي تتبع النموذج الإرشادي الغربي. لقد أظهر الباحث الكندي مات إهريت (Matt Ehret) كيف تحوّلت الولايات المتحدة، ومعها كندا، من مجتمع صناعي صاحب طبقة وسطى، إلى مجتمع خدماتي ريعي تحكمه أوليغارشية مالية لا تكترث إلى مصير الأكثرية. وجاءت هذه المقاربة في ثلاثية بعنوان «صراع الأميركيتين» مع مساهمات من زوجته سينتيا شونغ (Cynthia Chung) حول تاريخ الولايات المتحدة منذ حرب الاستقلال في الربع الثالث من القرن الثامن عشر حتى ظهور ونمو أوراسيا.

الاحتكار هو سمة الرأسمالية الريعية المالية التي استطاعت تسخير المشاركة الشعبية سياسياً في نظام سياسي يُسمّى بالديموقراطية يقوم على أن المال يختار المرشح ويوصله إلى المسؤولية التنفيذية والتشريعية. في الواقع أصبحت ثقافة الاستدانة والريع الطريق الفعلي للعبودية لأن معظم العمليات المالية والهندسات كانت تستند إلى الدين كوسيلة وكرافعة للمردود على الرأس المال. فالتفكيك الصناعي في الولايات المتحدة نتج من أمولة رأس المال، أي تحويل وظيفة رأس المال في الطاقات الإنتاجية، إلى استثمارات في الأسواق والأوراق المالية حيث الربحية أكبر وأسهل. لذا، تعاظم الانفصام بين السوق المالية، والسوق الفعلية للسلع والخدمات، علماً بأن هذا النوع من الاستثمار في الأوراق المالية والهندسات المالية هو ممارسة افتراسية، أي تشريع لغزو الشركات وفرض الاندماج القسري بحجة «عقلنة» النشاط أو القطاع. وتزامن ذلك، مع الهجوم على المؤسّسات العامة التي كانت تنتج خدمات عامة، مثل الكهرباء والماء وسواها بحجّة أنها الطريق إلى العبودية كما نظّر لها فريدريش فون هايك في مؤلفه الشهير «الطريق إلى العبودية» الذي نُشر عام 1947.

فنتيجة هذا المسار، ظهر التمركز الشركاتي في معظم القطاعات في الولايات المتحدة. الإعلام المكتوب والسمعي والمرئي بما فيه التلفزيون والسينما على سبيل المثال، أصبح مملوكاً بنسبة 90% من ستّ شركات هي: كومكاست (Comcast)، أي تي أند تي (AT&T)، بارامونت غلوبال (Paramount Global)، سوني (Sony)، ديزني (Disney)، نيوزكورب (Newscorp). أما في القطاع المالي فهناك خمسة مصارف تسيطر على أكثر من 75% من الأصول المالية المتداولة في القطاع المالي، وهي: بنك أوف أميركا (Bank of America)، مجموعة غولدمان ساكس (Goldman Sachs Group)، ويلز فارغو (Wells Fargo)، سيتي غروب (Citigroup)، وجي بي مورغن (JP Morgan). وهذه المصارف الخمسة مملوكة أو تسيطر عليها، أربع شركات مالية تحدّد السياسة النقدية للولايات المتحدة وليس مصرف الاحتياط الاتحادي، علماً بأن هذا الأخير مملوك أيضاً من مصارف خاصة. أما الشركات الأربعة فهي: فيديليتي انفستمنتس (Fidelity Investments)، فانغارد غروب (Vanguard Group)، باكستريت (Backstreet)، وبلاك روك (Black Rock). وفي قطاع الطيران، تسيطر خمس شركات على 71% من سوق الطيران التجاري المدني، وهي: أميركان إيرلاينز (American Airlines)، ساوثويست (Southwest)، يونايتد (United)، دلتا (Delta)، وألاسكا (Alaska).

هذه بعض الأمثلة عن التمركز في القطاعات الاقتصادية في الولايات المتحدة. وهناك دراسات عديدة وتقارير رسمية صادرة عن الإدارة الأميركية إضافة إلى أبحاث أكاديمية تؤكّد أن الميل نحو التمركز (economic concentration) واتّباع سلوك احتكاري يؤدّي إلى تراجع التنافسية والإنتاجية والإبداع. وهذا ما كان يتم تدريسه في كلّيات الاقتصاد في الجامعات الغربية سواء في الولايات المتحدة أو أوروبا أو كل دولة اعتمدت نظام الرأسمالية واقتصاد السوق. الجدل حول منافع التمركز الاقتصادي ما زال قائماً في الغرب. هناك من يرى أن للتمركز فوائد إيجابية عندما تكون كلفة الأبحاث عائقاً أمام الشركات التي فقدت إنتاجيتها أو كفاءتها، سواء في قدرتها التنافسية أو في البقاء، وبالتالي يصبح الاندماج مخرجاً وحيداً. كما أن الإنتاجية الضمنية في بعض الأصول كبراءات الاختراع أو أقسام الأبحاث أو الحصص في الأسواق أو شبكات التوزيع على سبيل المثال، تسهم في الدفع نحو الاندماج. وفي المقابل، هناك شركات تسعى إلى الاندماج لتستفيد من الريع الضمني في الموقع الاحتكاري أو الشديد التمركز مثل شركات التوزيع بالمفرّق التي قد تقع في الصنف الأول من الشركات التي فقدت كفاءتها، بينما شركات المواصلات وشركات الطيران تقع في الصنف الثاني التي تسعى إلى تعزيز الريع. وهناك نوع ثالث من الشركات التي تحمل في طيّاتها النوعين السابقين، أي فقدان الكفاءة والسعي نحو الريع، وذلك يقع في الشركات التكنولوجية المتطوّرة. الإحصاءات تُشير إلى أنه خلال العقدين الماضيين تفاقمت ظاهرة التمركز الاقتصادي سعياً نحو المزيد من الريع على حساب التنافس. فمنذ 20 سنة كانت كلفة الدخول إلى الإنترنت منخفضة في الولايات المتحدة مقارنة مع أوروبا، بينما أصبحت الكلفة ضعفين في عام 2018 مقارنة مع أوروبا. أسعار بطاقات السفر في الطيران في أميركا ارتفعت مع تمركز الشركات، بينما انخفضت في أوروبا بسبب زيادة التنافس.

سمة الاقتصاد الأميركي هو الميل نحو التمركز ما يعزّز الاقتصاد الريعي على حساب الاقتصاد الإنتاجي. والاقتصاد الريعي المتفاقم في الغرب بشكل عام، وفي

> سمة الاقتصاد الأميركي هو الميل نحو التمركز ما يعزّز الاقتصاد الريعي على حساب الاقتصاد الإنتاجي

الولايات المتحدة بشكل خاص، يخوض معركة تغيير وجه النظام السياسي. فالريع بحاجة إلى حماية لا توفّرها إلا الدولة، وبالتالي لا بدّ من السيطرة على الدولة! المسؤولون في الدولة، سواء كانوا «منتخبين» أو «معيّنين»، مدينون لمن أوصلهم إلى موقع المسؤولية. ليس الناخب من أوصل «المسؤول» بل من موّل المرشّح وأعطاه القدرة لإقصاء منافسيه. أما المسؤول «المعيّن» فبطبيعة الحال ولاؤه لمن أوصله. وبالتالي تمّت السيطرة على الدولة عبر إيصال شخصيات ضعيفة، رديئة في المعرفة والخبرة والأخلاق ولا رأي خاص لها إلاّ ما تمليه الجهات التي تقف وراءها. بروز طبقة سياسية مرتبطة بمراكز المال، أسهم في تحويل المؤسّسات الدستورية إلى مؤسّسات تحمي الطبقة الحاكمة على حساب الطبقة الوسطى والمواطن. سيطرة المال لم تقتصر على السلطة التنفيذية والتشريعية، بل وصلت إلى السلطة القضائية؛ هناك قرار شهير للمحكمة الدستورية العليا في الولايات المتحدة صدر في عام 2010 يعتبر أن الإنفاق المالي في الحملات الانتخابية نوع من التعبير عن الرأي. وبما أن الدستور يصون حرّية التعبير فيصبح الإنفاق المالي حقّاً دستورياً! لذا أصبحت العملية الانتخابية تعبيراً عمن يستطيع أن ينفق ويحرم المرشّح الذي يمتلك وسائل التمويل من إمكانية الوصول إلى الموقع المطلوب. الطبقة الريعية الحاكمة، وهي الأوليغارشية المالية طغت أيضاً على الجامعة والعالم الجامعي. فهي تموّل الجامعات ومراكز الأبحاث التابعة لها بهدف إنتاج متعلّمين وحاملي شهادات عالية جدّاً، إنما فاقدين للحسّ و/ أو العقل النقدي، ما يجعلها أقرب للقطيع بدلاً من روّاد المساءلة والمحاسبة. هذا التحوّل ينتج طبقة حريصة على عدم تغيير الواقع. الاقتصاد الريعي لا يمكن أن يتساكن مع العقل النقدي بل مع العقل (أو الغياب المطلق للعقل) التقليدي والنقدي. هذا ما يحصل في الغرب عموماً، وفي الولايات المتحدة أيضاً.

من تداعيات الانضباط ضمن الأنماط الفكرية والذهنية التي لا تعارض السلطة، تدمير المهارات المبدعة والمنتجة. هكذا، تخلق الشركات الكبرى وظائف لا تعطي أي قيمة مضافة للإنتاج، بل لصورتها الدعائية. فهناك طواقم مهتمة بـ«التنوّع» العرقي، و«العدالة» بين الأقليّات العرقية والجنسية والدينية، وهي لا تقارب الإنتاجية الفعلية لا من قريب ولا من بعيد. هي طبقة لا تنتج إلّا الصورة النمطية التي تريدها المنظومة الحاكمة. والجامعات تعرض برامج تعليمية وشهادات في «اختصاصات» لا وظيفة إنتاجية لها. كذلك ظهرت وظائف لم تكن مألوفة مثل «المؤُثّر» (influencer) الذي يحدّد معايير اللباس والأكل... ووسائل التواصل الاجتماعي هي أداة فاعلة في هذا المجال، إذ خلقت حاجات لم تكن موجودة وليست ضرورية بل تعكس اللحظة والموضة فقط!

ومع ازدياد الفجوة الاقتصادية بين قلّة لا تُجاوز 1% تستحوذ على معظم مقدّرات البلاد، وبين سائر المواطنين الذين يتقاسمون الفتات، كان لا بدّ من اكتمال «عدّة الشغل» ومنع المساءلة أو المحاسبة، ومنع التفكير في القضايا الأساسية سواء في السياسة أو الاقتصاد أو التربية أو البيئة. نصرة البيئة تشكّل القاعدة الفكرية لإلغاء الاقتصاد الإنتاجي، وبالتالي إلغاء الطبقة الوسطى. فالمجموعات البيئية تريد إلغاء القاعدة الإنتاجية المبنية على الوقود الكربونية واستبدالها بمصادر طاقة «نظيفة» ولكنها غير فاعلة ومناسبة لحاجات التصنيع. والحركات البيئية في الغرب أشدّ تطرّفاً للعقيدة وإن كانت على حساب مصالح الشعب.

هكذا استبدلت المفاهيم السياسية، كالديموقراطية، بمفاهيم «قيمية» و«ثقافية» تلغي مكوّنات المجتمع كالأسرة والدين والأمة. فمكان الديموقراطية حلّ مفهوم مكافحة التمييز حتى في التمييز الطبيعي بين الذكر والأنثى. «الثقافة الجديدة» أو ثقافة الوك (woke culture) تعتبر التمايز بين الذكر والأنثى نوعاً من التمييز لا يختلف عن التمييز العنصري، فتسعى إلى إلغاء هذا التمييز. لذا، فإن المدارس في الولايات المتحدة تشجع التلاميذ في الحضانة والابتدائي والمرحلة الإعدادية على التنكّر للتمييز بين الذكر والأنثى. وفي جلسة استماع في مجلس الشيوخ كانت مخصصة لتنصيب قاضية في المحكمة الدستورية العليا، دار نقاش حول تعريف «المرأة» وكأنّه بعد آلاف السنين من وجود المجتمعات البشرية، اكتشف المجتمع أنه لا يدري من هي المرأة! وفي هذا السياق، نرى تفكيك مفاهيم الأسرة. وتأكيداً لذلك، فإن التعداد السكاني الذي ينفّذه مركز الإحصاء السكّاني في الولايات المتحدة كل عشر سنوات، يظهر أن تعدادات أعوام 2000 و2010 و2020 فيها أكثر من 50% من الأسر التي يوجد فيها أطفال، تفتقد إلى أحد الأبوين. نصف المجتمع الأميركي الناشئ يفتقد إلى أحد الأبوين. ألا يتساءل المرء ما هو مصير الأسرة وما هو مصير المجتمع الأميركي أمام هذه الحقائق؟

صحيح أن الدستور الأميركي يفصل بين سلطة الكنيسة وسلطة الدولة، إلا أن الثقافة الجديدة التي تأخذ بالاعتبار تعدّد الأديان والأعراق، تأخذ من هذا التنوّع حجّة لإلغاء الخصوصية العائدة لمكوّنات المجتمع الأميركي. أما على صعيد الأمة، فإن نزعة العولمة المسيطرة على عقول النخب الليبرالية والنيوليبرالية ترى أن الأمة عائقاً أمام تطوّر المجتمعات. بعض المتموّلين أنشؤوا مؤسّسات تدعو إلى المجتمع المفتوح (open society)، أي المجتمع الذي أشار إليه الفيلسوف الفرنسي هنري برغسون في الثلاثينيات معتبراً أن المجتمع المفتوح تقوده الشمولية الأخلاقية بدلاً من القيم المحدودة والضيّقة في الدين وفي «المجتمعات المغلقة». وأحد رموز الأوليغارشية في الولايات المتحدة وفي العالم، جورج سوروس، وهو مجري الأصل، أنشأ معهداً بهذا العنوان وموّله برأس مال يقدّر بـ12 مليار دولار. هذه المؤسسة تموّل العديد من الجمعيات غير الحكومية حول العالم، بما فيها الأقطار العربية. أما في أميركا، فهذه المؤسّسة، موّلت حركات احتجاج لمجموعات تدّعي أنها ضدّ العنصرية كمجموعة «بلاك لايفز متر» التي حرّضت على مظاهرات وأعمال شغب في عامَي 2019 و2020. المستغرب أن مؤسسة جورج سوروس تتشارك في تمويل حركات الشغب مع شركات كبيرة مثل «NIKE» وغيرها. طالما أصبح الشغب في سبيل مكافحة العنصرية قائماً، ستتحوّل الأنظار دائماً عن القضايا الأساسية. هذه المؤسّسات والشركات موّلت حركات ثورية «غبّ الطلب»، خدمة لأولوياتها وأهدافها المخفية، هي تغذي التفرقة والفتنة بين مكوّنات المجتمع الأميركي لتدمير أواصر الأمة. هذا السيناريو تكرّر في العديد من الدول عبر ما سُمّي «الثورات الملوّنة». وإذا كانت الثورات الملوّنة غير كافية، تصبح الحروب هي الحلّ، فالمزيد من التدمير للمجتمعات!

* باحث وكاتب اقتصادي سياسي والأمين العام السابق للمؤتمر القومي العربي وعضو الهيئة التأسيسية للمنتدى الاقتصادي والاجتماعي

(موسى كيكليك ـ تركيا)